المجتمع المدنى
وتنمية رأس المال الاجتماعى

فهرسة أثناء النشر / إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، إدارة الشئون الفنية

الخواجة، ياسر
المجتمع المدنى وتنمية رأس المال الاجتماعى
نيوبوك للنشر والتوزيع
14 × 20 سم
تدمك: 9789776519770
رقم الإيداع: 22267/2017
1 ـ المجتمع
أ ـ العنوان

دار النشـــر:	**نيوبوك للنشر والتوزيع**
عنوان الكتاب:	**المجتمع المدنى وتنمية رأس المال الاجتماعى**
الـكـاتـب:	**محمد ياسر الخواجة**
رقم الطبعة:	**الأولى**
تاريخ الطبع:	2018

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر

NEW BOOK
نيو بوك للنشر و التوزيع

ويحذر طبع، أو تصوير، أو ترجمة، أو إعادة تنضيد للكتاب كاملًا أو جزئيًا، أو تسجيله على أشرطة كاسيت، أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على أسطوانات ضوئية، إلا بموافقة الناشر الخطية الموثقة

نيوبوك للنشر والتوزيع
6 عمارات الدفاع الوطنى حدائق القبة ـ القاهرة
تليفون: 01092673274
newbooknb@gmail.com

المجتمع المدنى وتنمية رأس المال الاجتماعى

تأليف الأستاذ الدكتور

محمد ياسر الخواجة

رئيس قسم علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة طنطا

NEW BOOK

نيو بوك للنشر و التوزيع

المحتويات

المقدمة ٩

الفصل الأول: مفهوم رأس المال الاجتماعى وتطوره ومكوناته ١٥

مدخل ١٥

أولًا: حول مفهوم رأس المال الاجتماعي ١٦

ثانيًا: نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعى وتطوره ٢٣

ثالثًا: مكونات رأس المال الاجتماعى وقياسه ٢٧

الفصل الثاني: دور الجمعيات الأهلية فى نشر ثقافة التطوع ٣٥

مدخل ٣٥

أولًا: مفهوم المؤسسات الأهلية وطبيعتها ٣٧

ثانيًا: مفهوم ثقافة التطوع: شروطها وأبعادها ٤٠

ثالثًا: واقع المؤسسات الأهلية فى المجتمع العربى وطبيعتها ٤٤

رابعًا: السمات الاساسية لمواطن المنظمات الأهلية ٤٨

خامسًا: مؤسسات المجتمع الأهلى ودعم ثقافة التطوع ٥١
سادسًا: نحو رؤية قومية لتفعيل ثقافة التطوع ٥٩
المراجع ٦٣
الفصل الثالث: دور المنظمات الأهلية فى نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان ٦٥
مدخل ٦٥
إشكالية الدراسة ٦٨
أولًا: المفاهيم الأساسية للدراسة ٦٩
ثانيًا: علم الاجتماع ودراسة قيم التسامح وحقوق الإنسان ٧٦
ثالثًا: المنظمات الأهلية ودورها فى دعم قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان ٨١
المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر (نموذجًا) ٩١
رابعًا: جهود المجلس القومى فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح ٩٣
مراجع الفصل الثالث ١٠٥
الفصل الرابع: دور الوقف الإسلامى فى عملية التنمية المستدامة ١٠٩
مدخل ١٠٩
مشكلة الدراسة ١١١

أهداف الدراسة ١١٢

أهمية الدراسة ١١٣

المبحث الأول: الإطار المفاهيمى للوقف الإسلامى ١١٤

خصائص الوقف ١١٦

ثانيًا: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية ١١٨

المبحث الثانى: لمحة عن فلسفة الوقف الإسلامى ومقاصده فى الشريعة الإسلامية ثم توضيح التطور التاريخى للوقف الإسلامى فى مصر والمشكلات التى تواجهه ١٢٢

المبحث الثالث: الدور الواقعى للوقف الإسلامى فى عملية التنمية المستدامة ١٣٣

الخاتمة ١٤٣

الفصل الخامس: قضايا متنوعة فى المسئولية الاجتماعية للعمل التطوعى ١٤٥

المقدمة

لقد تصاعدت قوة وفاعلية المجتمع المدنى على الصعيدين القومى والعالمى على السواء من خلال طريقتين: الطريقة الأولى وتتمثل فى الامتداد والانتشار بين الجماهير نظرًا لما يساهم به من إشباع احتياجات هذه الجماهير بحيث استطاع أن يضوى هذه الجماهير تحت مظلته، بل ويؤسس علاقة وثيقة معها، بحيث أصبح له القدرة على تعبئة الجماهير فى أى اتجاه لتحقيق أهدافها، أما الطريقة الأخرى فتتمثل فى التشبيك على الصعيدين القومى والعالمى، حيث تبدأ تنظيمات المجتمع المدنى فى تأسيس الروابط والصلات فيما بينهما على المستوى القومى وفى ذات الوقت تعمل على تأسيس روابط وعلاقات مع مختلف تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدنى على الصعيد العالمى، بحيث تؤسس فى النهاية مجتمع مدنى عالمى موازى للنظام العالمى الراهن، ويشكل كتلة صلبة متضامنة تقف على أساسها ندًا لكل من المجتمع الطبيعى والسياسى على السواء، مما يجعلها وسيلة لإنتاج القوة فى مواجهة الغبن الذى تمارسه جماعات المجتمع الطبيعى أو مواجهة القهر الذى قد يسعى النظام السياسى إلى فرضه على البشر.

ولم يقتصر دور المجتمع المدنى على هذا التطور بل أصبح المجتمع

المدنى يتولى إشباع الحاجات المتنوعة للبشر فى مختلف السياقات الاجتماعية، ابتداء من الحاجة لتوفير متطلبات البقاء، وحتى الحاجة إلى الأمن مرورًا بإشباع الحاجات المتصلة بتطوير القدرات المتنوعة للبشر بما يساعد على تمكينهم وتأهيلهم من أجل المشاركة فى مختلف المجالات الاجتماعية، ومن هنا تبدأ العلاقة بين رأس المال الاجتماعى وبين المجتمع المدنى، حيث أصبح المجتمع المدنى يلعب دورًا مهمًا فى تكوين رأس المال الاجتماعى والمتكافئ لأن أرصدة رأس المال الاجتماعى توجد لصيقة بالبناء الاجتماعى، من خلال علاقات وشبكات تقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب، وجمعيات النفع العام، والجمعيات الفئوية وغير ذلك من العلاقات والشبكات التى تؤسس لحياة مدنية، ولذا فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى نشأ فى أحضان علم الاجتماع، وله جذور فيه تتعلق بأسس تكوين الجماعات والقيم التى تسود علاقات الأفراد المنخرطين فى عضويتها، ومن هنا ظهر الميل إلى توسيع مفهوم رأس المال الاجتماعى لا ليشير إلى الشبكات الاجتماعية، ومجموعة القيم الحديثة كالثقة والتسامح والاعتراف بالآخر فحسب، بل إلى البيئة الإنسانية الأوسع التى ترتبط بالواقعية التى يعيش بها الأفراد، والتى يبنون بها حياتهم، ويعود بناء هذا الفهم الواسع مرة أخرى إلى عالم السوسيولوجيا، وعلى هذا فإن قياس إسهام المجتمع المدنى فى بناء وتطوير وتنمية رأس المال الاجتماعى يجب أن يأخذ فى اعتباره ثلاثة عوامل أساسية هى:

١ ـ الاعتماد على مدخل يجمع ما بين الشبكات والقيم أو يقوم على توضيح طبيعة القيم التى تولد وتنمو أو تتراجع وتكبح داخل

الأنماط المختلفة من منظمات المجتمع المدنى، لكن الجدير بالذكر هنا أن هناك عوامل تشابه وعوامل اختلاف فيما بين هذه المنظمات ذاتها فهناك على سبيل المثال لا الحصر الجيل التقليدى الذى يتمثل فى الجمعيات الدعائية ويظهر منه تأثير الروابط والعلاقات التقليدية العائلية والجغرافية والدينية، والجيل التنموى الذى يتمثل فى قيام جمعيات أهلية بتقديم خدمات تنموية، ويظهر منه تأثير المجتمعات المحلية التى تختلف حسب مستويات التطور الاقتصادى والاجتماعى، والجيل الدفاعى والذى يتمثل فى جمعيات حقوق الإنسان وحماية المستهلكين، وحقوق المرأة والبيئة ويظهر منه التكوين المتنوع للأعضاء من حيث النوع، والتخصص العلمى والدين..... الخ وتطور آليات التأثير على السياسات العامة للدولة فى القضايا التى تعمل فيها هذه المنظمات غير الحكومية.

٢ ـ القيم الأساسية لمفهوم رأس المال الاجتماعى وهى الثقة والتضامن والرضا، وهنا يدور التساؤل حول إلى أى مدى تسهم منظمات المجتمع المدنى فى تطوير معدلات الثقة بين الأفراد المنتمين إليها؟، وذلك دون إغفال الدور الذى تلعبه المصادر الأخرى فى تكوين رأس المال الاجتماعى قبل الأسرة، والعائلة والجماعة الدينية والمؤسسات الحكومية.

٣ ـ الأخذ بالإطار المشترك بين النموذجين الأساسيين فى دراسة رأس المال الاجتماعى، وهما النموذج الذى يركز على محورية دور المجتمع، والنموذج الآخر الذى يدور حول إسهام المؤسسات

العامة، وعلى هذا فإن دور المجتمع المدنى فى تكوين رأس المال الاجتماعى ينظر إليه على أنها عملية تحتوى مدخلات ومخرجات وعمليات تحويل بين الاثنين.

أى مدخلات تتعلق بالتماثل فى سمات العضوية أو التباين فى الثقافة والدين والموقع الاجتماعى والاتجاهات والقيم، ومخرجات تتعلق برأس المال الاجتماعى سواء كان رأس مال جامع فى حالة الجمعيات العلمية أو عابر فى حالة جمعيات تنمية المجتمع، من أجل الكشف عن التأثير النسبى للجمعيات الأهلية فى توليد قيم رأس المال الاجتماعى بين أعضائها.

وفى إطار ذلك جاء موضوع هذا الكتاب الذى يحمل عنوان المجتمع المدنى وتكوين رأس المال الاجتماعى والذى انقسم إلى خمسة فصول، يتناول الفصل الأول مفهوم رأس المال الاجتماعى ونشأته، وتطوره، ومكوناته الأساسية، ويعرض الفصل الثانى لدور الجمعيات الأهلية فى نشر ثقافة التطوع، موضحًا مفهوم المؤسسات الأهلية، ومفهوم العمل التطوعى وثقافة التطوع شروطها وأبعادها، مركزًا على واقع المؤسسات الأهلية فى المجتمع العربى وطبيعتها وأهم السمات التى تميز أعضاء المنظمات الأهلية وأخيرا، مساهمة المجتمع الأهلى فى دعم ثقافة التطوع، ويعرج الفصل الثالث على دور المجتمع المدنى فى نشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان موضحًا مفهوم التسامح وثقافة حقوق الإنسان، ومبينًا رؤية علم الاجتماع فى دراسة قيم التسامح وحقوق الإنسان ثم توضيح المنظمات الأهلية ودورها فى دعم قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان من خلال جهود المجلس القومى لحقوق الإنسان، بوصفه أحد منظمات المجتمع المدنى فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح.

أما الفصل الرابع فيعرج على قضية هامة وهى دور الوقف الإسلامى فى التنمية المستدامة موضحًا مفهوم الوقف الإسلامى وأنواعه وخصائصه وأهم مجالاته ثم تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأهم أبعادها الأساسية ثم يتناول لمحة تأهيلية لفلسفة الوقف الإسلامى ومقاصده فى الشريعة الإسلامية ثم تحليل التطور التاريخى للوقف الإسلامى فى مصر فى الوقت الراهن، ودور هيئة الأوقاف المصرية فى إدارة واستثمار أموال الوقف ومشكلاته، وأخيرا يوضح أهمية الوقف الإسلامى فى برامج التنمية المستدامة ومدى قدرة الوقف فى تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاعين الخاص والعام بحيث يقدم حلا اقتصاديًا فى تشكيل نظام رفاهية، وتنمية عن طريق الناس وللناس دون الحاجة إلى الاعتماد الكلى على الدولة فى كل شيء وهو ما يمكن أن يقدم حلولًا فعلية لمشكلات الناس فى كافة القطاعات المختلفة، وأخيرًا يأتى الفصل الخامس ليلقى الضوء على قضايا متنوعة فى المسئولية الاجتماعية للعمل التطوعى من خلال مجموعة من المقالات التى نشرت على موقع مداد بالمملكة العربية السعودية، مستعرضًا أضواء على العمل الخيرى والتطوعى فى المجتمعات العربية، قراءة تقيميه ثم ثقافة العمل التطوعى كقاعدة لبناء المنظمات الأهلية، ثم دور المنظمات الأهلية فى مواجهة المشكلة السكانية، ثم الوقف الإسلامى كنموذج للتكافل الاجتماعى والعمل الخيرى، ثم رجال الأعمال والعمل التطوعى الخيرى، ثم دور العمل التطوعى غير المنظم فى دعم الفقراء فى المناطق العشوائية، ثم العمل التطوعى الخيرى ودوره فى تنمية رأس المال الاجتماعى بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل ثم الشباب والعمل التطوعى الخيرى بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، ثم دور المنظمات غير الحكومية فى نشر الوعى البيئى، ثم العمل التطوعى

وشغل أوقات الفراغ لدى الشباب، ثم دور المنظمات غير الحكومية فى دعم حقوق الإنسان، ثم دور العمل التطوعى الخيرى فى حل ظاهرة العنوسة فى المجتمعات العربية، وأن ما نصبو إليه فى هذا العمل هو طرح أشكاله مهمة تتعلق بقضية سبقنا المجتمع الغربى فى الاهتمام بها وهى المجتمع المدنى ومدى الاستفادة منه وتقويته فى تكوين أسس رأس المال الاجتماعى، وإذ كنا قد سعينا إلى إبراز المسئولية المجتمعية نحو هذا القطاع الثالث، فإننا لا ندعى أننا حسمنا قولًا، لأن ما حرصنا عليه هو تقديم رؤى وأفكار للحوار بشأن الدور المهم لمنظمات المجتمع المدنى فى الوقت الراهن.

والله من وراء القصد

المؤلف

أ. د/ محمد ياسر الخواجة

الفصل الأول

مفهوم رأس المال الاجتماعى وتطوره ومكوناته

مدخل

يمثل مفهوم رأس المال الاجتماعى مفهومًا متداولًا فى الآونة الأخيرة بين تخصصات عديدة وكل تخصص ينظر إليه من منظوره الخاص، فرأس المال الاجتماعى يرتبط فى علم السياسة بالديمقراطية وما يرتبط بها من مفاهيم المشاركة والمواطنة ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والثقافة المدنية بشكل عام أما فى العلوم الإدارية فإنه يرتبط بمفهوم المؤسسة سواء كانت حكومية أو غير حكومية بهدف رصد طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة فيها أما فى علم الاقتصاد فينظر إلى رأس المال الاجتماعى بوصفه أداة مهمة فى تقليل ما يعرف بتكاليف المعاملات المالية والتجارية والتى تتمثل فى تحرير العقود والتركيز على الضمانات، وبالتالى فإن إشاعة الثقة بين الأطراف المتعاملة يعمل على تقليل التكاليف المترتبة على إبرام هذه العقود واشتراط الضمانات الكافية.

أما فى علم الاجتماع فيرتبط بمفاهيم الثقة والاعتماد المتبادل والتضامن

والاحترام المتبادل فضلًا عن اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة من ناحية، وبين الجماعات المتنوعة داخل المجتمع من ناحية أخرى وهذا ما يبين أهمية هذا المفهوم الذى بدأ يطرح نفسه بإسهاب على ساحة الجدل التنموى فى الوقت الراهن، بين حقول معرفية عديدة، ويشكل فى ذاته مساحة تلاق بين علوم اجتماعية متباينة، وبالتالى فقد تحول هذا المفهوم بالتدريج إلى مفهوم تعلق عليه آمال كبيرة فى التنمية الإنسانية والمستدامة، وأصبح هذا المفهوم يتربع على عرش المفهومات التى طرحت من أجل نفس الغرض، خاصة وأن الأمل يتعلق بأن تنمية رأس المال الاجتماعى سوف يحقق ما لم تحققه المداخل التنموية الأخرى، وربما يكون هذا هو الذى جعل نفر غير قليل من الباحثين يعتبرون رأس المال الاجتماعى جزء لا يتجزأ من رأس المال البشرى أو الإنسانى، وتتأسس هذه النظرة على اعتبار أن ما يملكه الفرد من رصيد شخصى أو اجتماعى يشكل فى النهاية رصيدًا إنسانيًا كليًا، وعلى هذا إذا لم يستخدم مفهوم رأس المال الاجتماعى بشكل محدد ومنضبط، وفى سياق مقارن، فإن قيمته تقل بوصفه أداة مهمة لتطوير العلاقات بين أفراد المجتمع، وذلك حتى لا يصبح رأس المال الاجتماعى يتضمن كل شيء، ولا يتضمن شيئًا فى الوقت نفسه، وتأسيسًا على ذلك يدور هذا الفصل حول تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعى ثم التعرف على نشأته وتطوره وعلاقته بعملية التنمية وأخيرًا أهم مكوناته الأساسية

أولًا: حول مفهوم رأس المال الاجتماعي

يعد مفهوم رأس المال الاجتماعى Social Capital من المفاهيم التى

أصبحت ذائعة الصيت وواسعة الانتشار الآن، رغم حداثة استخدامه فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين على يد كل من بيير بورديو Bour-dieu عام ١٩٨٣م وجيمس كوليمان Coleman عام ١٩٨٨م ثم بدأ البنك الدولى فى استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى عام ١٩٩٧م ومن ثم فقد عقدت ورش العمل، ونظمت الندوات من أجل التعريف بهذا المفهوم، وصياغة أهم الاتجاهات النظرية التى تتناول أهم المشكلات الاجتماعية لإلقاء الضوء على هذا المفهوم.

خاصة وأن رأس المال الاجتماعى يلعب دورًا بـارزًا فى صياغة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة، والبيئة، ومدى قدرة المجتمعات الإنسانية أن تتعايش مع بعضها البعض، كما أن رأس المال الاجتماعى له أهمية كبيرة لأنك حينما تذهب إلى أى مجتمع، فلابد أن تجد فيه رأس المال الاجتماعى حيث أنه يدعم زيادة الإنتاجية الاقتصادية، ويعالج المشكلات المجتمعية ذاتيًا، كما أن رأس المال الاجتماعى كإطار اجتماعى وسياسى وإدارى يعطى أفضل بيئة لتشغيل آليات السوق المجردة بكفائة عالية. لذا فقد اعتبرت النظرية الليبرالية الجديدة أن رأس المال الاجتماعى يعد مفهومًا جوهريًا أثبت أن الإشراف الكامل للدولة على كل الموارد والخدمات الصحية والتعليمية يضعف من دور رأس المال الاجتماعى لأن ذلك يساهم فى خلق مواطنين تابعين ومعتمدين على الغير أكثر من خلق المواطنين الفاعلين والمنظمين مما يقلل ذلك من قدرة الأفراد على توليد رأس المال[1].

(1) Dasquta, p. and serageldin, J., social capital. A Multifaceted perspective. The world Bank, Washington, D. C. 1999, Reviewed by Keith Denay in Critical Sociology, vo. 26, No 3, 1999, pp. 350-353.

والجدير بالذكر هنا أن مفهوم رأس المال الاجتماعى مفهوم متعدد الأبعاد ويعرف بطرق مختلفة تتباين بتباين المنظورات النظرية التى تتعلق بدراسته، إذ يعرف بيير بيرديو رأس المال الاجتماعى من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرة، حيث يرى أن الأسرة هى التى تنظم رأس المال البشرى وتنقله عبر الأجيال، ثم أكد أن رأس المال الاجتماعى هو الذى يحافظ على التفاعل الاجتماعى بين القوى الفردية والجماعية داخل المجتمع الطبقى الذى تسود فيه التباينات الاقتصادية والاجتماعية. فى حين يرى روبرت بوتنام Putnam (٢٠٠٢) أن رأس المال الاجتماعى يقوم على الثقة والتبادل بين الآخرين، كما يتمثل فى المشاركة فى منظمات المجتمع المدنى، فى حين يرى جيمس كولمان Coleman (١٩٩١) بأن رأس المال الاجتماعى كامن فى بناء العلاقات الاجتماعية مع الآخرين. بينما يعرف روزلندا ادواردز Edwards مفهوم رأس المال الاجتماعى بمعناه الواسع باعتباره مجموعة المعايير والقيم التى يشترك فيها الناس والتى تنتج عن علاقات التفاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية، لذا فإنه يرى أن هذا المفهوم يتكامل مع أنماط أخرى من رأس المال، مثل رأس المال البشرى (المتمثل فى القدرات والمؤهلات العلمية) ورأس المال الاقتصادى (الإنتاجى) ورأس المال الثقافى المتمثل فى (أنماط التفكير)[1].

وعلى هذا فقد أشارت فرجينيا مورو Morrow (١٩٩٩) بـأن مفهـوم رأس المال الاجتماعى مفهوم مطاط elusive ويعرف بأساليب مختلفة

(1) Edwards, R., Social capital (A sloan, work, and family, Encyclopedia Entry, south Bankuni 2003. (http./www,qoodle:com.)

حيث يشير إلى حب الارتباط بالجماعة Sociability، وشبكة العلاقات الاجتماعية Social networks والتساند الاجتماعى Social support والثقة Trust، والتبادل Reciprocity والاشتراك فى منظمات المجتمع المدنى Civic society [١].

وفى إطار ذلك فقد عُرف رأس المال الاجتماعى فى تقرير التنمية البشرية (الصادر عام ٢٠٠٣) بأنه يشير إلى النظام المؤسسى والعلاقات والعادات والتقاليد التى تؤثر على كافة الجوانب فى المجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها[٢].

وبهذا يتضح أن رأس المال الاجتماعى ينبع من العلاقات الاجتماعية المشتركة، ويعتمد على بناء الثقة والتبادل والعمل الجمعى، ونظرًا لأهمية هذا المفهوم فقد أظهرت الدراسات دور رأس المال الاجتماعى فى برامج التنمية والحد من الفقر والبطالة لأن الحرمات من كل أنواع رأس المال بما فيها رأس المال الاجتماعى يؤدى إلى ندرة فرص العمل المنتجة، ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي[٣].

كما تؤكد الدراسات الامبيريقية على أن رأس المال الاجتماعى يزداد

---

(1) Morrow, V., Conceptualizing social capital in Relations to the well – being of children and young people A critical Review, the editorial Board of the sociological Review, Blackwell, U.K, 1999, p. 749-761.

(٢) تقرير التنمية البشرية (مصر) التنمية المحلية بالمشاركة، معهد التخطيط القومى، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٦.

(٣) خلاف خلف الشاذلى، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى رأس المال الاجتماعى، بحث مرجعى مقدم للجنة العلمية الدائمة للترقية (أساتذة)، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣.

عند هؤلاء الأفراد الذين يتكاملون جيدًا مع مجتمعاتهم المحلية، والذين يتميزون بالفاعلية الذاتية، وفى المقابل ينخفض بدرجة كبيرة عند الأفراد الذين يعانون من البطالة والمنعزلين اجتماعيًا[1].

ولهذا فقد رأى نادر فرجانى ـ أن رأس المال الاجتماعى هو نوع من رأس المال يتوقف على وجود الأفراد فى مؤسسات اجتماعية، وبالتالى فإن المجتمعات التى يوجد بها عمل أهلى نشط وفعال تتسم بارتفاع معدلات رأس المال الاجتماعى، ولكن مع وجود ضغوط شديدة على ممارسة كل أشكال رأس المال الاجتماعى فى مصر، ومع اشتداد عملية العولمة عن طريق زيادة حرية التدفقات الدولية، وفى ضوء هشاشة الهيكل الإنتاجى المصرى، والوضع المتدنى للعمالة بما فى ذلك انخفاض الإنتاجية سيؤدى، ذلك إلى احتمال كبير لتفاقم مشكلات البطالة، وتدنى الإنتاجية، وزيادة مشكلة الفقر[2].

ومن ثم يعرف رأس المال الاجتماعى بأنه موارد كافية فى البناء الاجتماعى يمكن الوصول إليها واستخدامها فى أفعال مقصودة، ويكشف هذا التعريف عن أن أرصدة رأس المال الاجتماعى توجد لصيقة بالبناء الاجتماعى، ولكنها لكى تؤدى غرضها لابد وان ترتبط بالفعل الاجتماعى، وتتحدد هذه المصادر فى نوعين هما:

١ ـ علاقات وشبكات Network يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب، وجمعيات المنفعة العام والجمعيات الأهلية وغير ذلك من العلاقات والشبكات التى تؤسس لحماية مدينة.

---

(1) Morrow, W., op. Cit., pp. 744-761.

(٢) نادر فرجانى، العولمة والعمالة، فى كتاب «العولمة نحو رؤى مغايرة» كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٤٣ ـ ١٤٥.

٢ ـ منظومة قيمية تأتى على رأسها قيم الثقة، والشفافية، وتحمل الآخر والرغبة فى التفاوت معه، والعقلانية، وغير ذلك من قيم الحداثة[١].

وهذا يعنى أن رأس المال الاجتماعى يشير إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التى تتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية، ويتم تكوينها فى إطار بنائى اجتماعى معين، ويمتد هذا البناء من الأسرة وجماعات الجيرة، والأصدقاء، ومؤسسات المجتمع المدنى إلى بقية مؤسسات المجتمع، ومن ثم ينطوى مفهوم رأس المال الاجتماعى كذلك على أداء المجتمع الأهلى، وطبيعة الروابط الأسرية ومدى التمسك بالقيم الاجتماعية، ودرجة مكانة النسيج الاجتماعى، وتنوع البنى الاجتماعية، وما يشبهها من العوامل[٢].

وفى تقرير التنمية البشرية الصادر عام (٢٠٠٣م) عرف رأس المال الاجتماعى بشكل عام بأنه النظام المؤسس والعلاقات والعادات والتقاليد التى تؤثر على جميع الجوانب فى مجتمع ما، بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها ومدى تدعيم رأس المال الاجتماعى للتنمية والديمقراطية[٣].

فقد كان علماء الاقتصاد الكلاسيكيون العظام «آدم سميث» إلى

(١) أحمد زايد وآخرون: رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨ – ٩.

(٢) نجلاء المصيلحى: الفيس بوك ورأس المال الاجتماعى فى مصر، مجلة شئون اجتماعية، الشارقة، السنة ٢٩، العدد ١١٥، خريف ٢٠١٢، ص ١١٨.

(٣) المرجع ذاته، ص ١١٩.

«كارل ماركس» يعتقدون أن رأس المال هو المحرك الذى يزود اقتصاد السوق بالقوة المحركة، وكان رأس المال يعتبر الجزء الرئيسى فى الكل الاقتصادى، وكان التخصص الاقتصادى تقسيم العمل وما يترتب عليه من تبادل المنتجات فى السوق هو مصدر الإنتاجية المتزايدة، ومن ثم ثروة الأمم، وكان رأس المال هو الذى جعل التخصص والتبادل أمرًا ممكنًا وكلما زاد تراكم رأس المال أصبح فى الإمكان تحقيق مزيد من التخصص ووافق ماركس على هذا التصور، ومن جانبه أوضح «كارل ماركس» فى كتاباته أن رأس المال هو جزء من فائض القيمة الذى تحصل عليه الطبقة الرأسمالية من خلال السيطرة على وسائل الإنتاج، وما يتوفر لديها من فوائض تمثل الفارق بين تكلفة الإنتاج المتحققة، وأثمان السلع المرتفعة، وعلى هذا فإن رأس المال بهذا المعنى هو عملية استثمار للفوائض المالية، التى تذهب إلى خزائن الرأسماليين والبرجوازيين لكن مفهوم رأس المال كما يؤكد سيسمو ندى كان قيمة دائمة تتضاعف ولا تفنى، وعندئذ تنفصل هذه القيمة عن المنتج الذى يخلقها وتصبح أيًا كان، والذى كان يمكن تحديد هذه القيمة فى أشكال مختلفة بالنسبة له، لذا رأى الاقتصادى الفرنسى جان باتيست ساى أن طبيعة رأس المال لا مادية على الدوام.

حيث انه ليست المادة هى التى تشكل رأس المال وإنما قيمة هذه المادة، وليس هناك شيء مادى بشأن القيمة[1].

وفى إطار موضوع هذه الدراسة فإننا نتفق مع التعريف التالى لرأس المال الاجتماعى بأنه مجموعة من القيم التى تتولد لدى الأفراد بصورة

(١) هرناندو، دى سوتو: سر رأس المال لماذا تنتصر الرأسمالية فى الغرب وتفشل فى كل مكان آخر، ترجمة كمال السيد، مكتبة الاسرة، ٢٠٠٩، ص٤١ ٤٣.

مباشرة أو غير مباشرة لعضويتهم فى روابط اجتماعية وتكوينات مؤسسية حكومية وغير حكومية، تقليدية، وحديثة، على نحو ساهم فى تحقيق الأهداف المشتركة، ومواجهة التحديات المشتركة على نحو سلمى، وفى سياق من التفاعل البناء[1].

وأن هذا التعريف يوضح دور المنظمات الأهلية (غير الحكومية) «Non-government organization» فى إنتاج وتكوين رأس المال الاجتماعى وهذا لا ينفصل بالطبع عن الدور الذى تقوم به المؤسسات الحكومية، والسياسية، والبيروقراطية من ناحية، والتكوينات التقليدية مثل الأسرة، والجماعة الدينية والقبيلة والعشيرة من ناحية أخرى.

ثانيًا: نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعى وتطوره

يعبر رأس المال عن الثروات الحقيقية فى أى مجتمع، ويتم استثماره لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاه الاجتماعى، ولكى يتأتى تحقيق التنمية الحقيقية فإنها يجب أن تكون تنمية شاملة وعادلة، وقد فرضت التنمية الشاملة والمستدامة على الإنسان أن يعدل من فهمه لرأس المال فهناك رأس المال المادى الطبيعى والذى يقدر قيمته على كوكب الأرض نحو (٢١ ٧٢) تريليون دولار سنويًا فى شكل خدمات وسلع تقدم للبشرية بدون مقابل، فى حين يقدر رأس المال البشرى والاجتماعى والثقافى وكافة الأنشطة البشرية بنحو (٥٨) تريليون دولار سنويًا[2].

(١) سامح فوزى: القوة الخفية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة، القاهرة، العدد ١٠٥، ٢٠١٢، ص٣٩.

(٢) مصطفى فوده: محمياتنا الطبيعية، سلسلة الثقافة العلمية، هيئة قصور الثقافة، العدد ١٠، ٢٠١٣، ص ١١، ص ١٢.

لقد جذب رأس المال المادى معظم المفكرين فى القرون الثلاثة الماضية وقال ماركس أنك تحتاج إلى المضى لما وراء الماديات لتلمس الدجاجة التى تبيض البيضات الذهبية هذا ويظهر رأس المال فى تجليات كثيرة ومتنوعة فهناك رأس المال المادى فى صورة مبانى، طرق، شبكات مياه وصرف، وسيارات وماشية.... إلخ ويجمع كل هذه المظاهر لرأس المال المادى هو أنها تعبر عن إنفاق موارد ووقت بهدف امتلاك أدوات منشآت يمكن استخدامها للحصول على الدخل.

ومن ثم بدأ الاهتمام على نطاق واسع برأس المال المادى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى شهدت استقلال العديد من المستعمرات السابقة فى دول العالم النامى، حيث ساد اقتناعه وقتئذ أن التنمية تتحقق بمقدار ما يتوافر للدولة من رأس المال المادى سواء كان فى صورة نقدية أو معادن أو بترول أو منتجات زراعية يمكن تصديرها وقد تعزز هذا الاقتناع نتيجة الإيمان فى ذلك الوقت بأن الدول الامبريالية إنما جاءت واحتلت الدول النامية لنهب رأس المال المادى المتوفر لديها وقد تمكنت من تحقيق التقدم المنشود نتيجة لذلك.

ثم بدأ الاهتمام يتزايد بأهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى فى الستينيات من القرن العشرين بغية الحصول على عائد مستقبلى، ومثال ذلك الاستثمار فى التعليم ويتجلى العائد فى ما سوف يحصل عليه الأفراد من عوائد مالية يترتب على ما يتوفر لديهم من مهارات ومعارف، وساد الاعتقاد بأنه إذا ما تحققت معدلات مرتفعة من التنمية البشرية فإن طبقة العمال سوف تنتقل من حالة الاغتراب المبنى على العجز إلى حالة التمكين المستند إلى المهارات، فى هذه الحالة تستطيع العمالة الماهرة المدربة أن تلجأ

إلى أساليب التفاوض مع القائمين على عملية الإنتاج (البرجوازيون أنفسهم أو وكلائهم) من أجل الحصول على شروط عمل أفضل، وفى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدأ نوع من الاهتمام بالأسباب التى تعوق رأس المال المادى والبشرى على السواء وخلصت بعض الدراسات إلى أن ذلك يعود إلى ضعف السياسات العامة، وهو ما فتح الباب البحث فى الترتيبات المؤسسية والمنظمات العامة التى تساعد على تحقيق التنمية، والحديث عن أهمية القيم المؤسسية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مهد ذلك السبيل للبحث فى رأس المال الاجتماعي[١].

ومن ثم ظهرت كتابات أن هناك ما يسمى برأس المال الفكرى، ففى عقل الإنسان رأسمال وفى روحه رأسمال، وفى نفسه رأسمال، وفى علاقاته مع الآخرين رأسمال، أطلق عليها علماء الاجتماع رأس المال الاجتماعى Social capital على أساس أن التقدم يكون بالبشر وللبشر[٢].

ثم ظهرت أطروحات أخرى حول ما يسمى «رأس المال الرمزي» تطورت من خلال ما كتبه «بيير بورد يو» Bourdieu والذى ذهب إلى أن الطبقة المهيمنة فى المجتمع تحتاج إلى رأس مال ثقافى حتى تستطيع أن تنتج ما يعيد لها من أفكار، ومعانى ورموز ثقافية تمكنها من السيطرة على الطبقات الأخرى، الجماهير العريضة التى تستهلك مثل هذه المنتجات الثقافية، وبمعنى آخر أنه فى الوقت الذى تمتلك فيه الطبقة المهيمنة رأس

---

(١) انظر فى هذا الصدد كل من:

** سامح فوزى: القوة الخفية، مرجع سابق، ص ٢٣.

** هرناندودى سوتو: سر رأس المال، مرجع سابق، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) انظر كل من:

ـ سامح فوزى: القوى الخفية، مرجع سابق، ص ٢٤.

المال الثقافى أو تتناقله الأجيال من خلال وسائل التنشئة الثقافية من خلال بعضها البعض استطاع كسر هذا الحاجز والحصول على عوائد من خلال الاستثمار فى هذا النوع من رأس المال، كما أشار بورد يو إلى ما يسمى برأس المال الدينى والذى فى تصوره يكون بمثابة تعبير عن السلع الروحية الرمزية التى يتنافس الفاعلون الدينيون على إنتاجها وتسويقها فى المجال الاجتماعي[1].

من هنا أصبح رأس المال الاجتماعى مفهوما متداولًا ينظر إليه على أنه استثمار فى علاقات اجتماعية مقابل عوائد متوقعة، وتتمثل هذه العوائد فى العوامل التالية:

الأول: تدفق المعلومات من ثنايا التشبيكات والروابط الاجتماعية حيث يمكن من خلال انسياب المعلومات فى المجتمع بين مختلف أفراده ومؤسساته ومنظماته التعرف على احتياجات السوق، وهو ما يمكن الفرد المؤهل علميًا وعمليًا من الحصول على الوظيفة التى تلاءم مهاراته، وتلبى فى الوقت ذاته حاجة سوق العمل إليه يقلل ذلك من التكلفة التى تتكبدها المؤسسات من جراء تكاليف نشر إعلانات طلب وظائف، وإجراء المقابلات الشخصية بحثا عن الشخص الكفء المناسب ومن هنا فإن حصول الشخص على وظيفة ما يستحقها فى سوق العمل تكون يسيره بالنسبة له إذا كان عضوًا فى إحدى الروابط الاجتماعية أو المؤسسات الاجتماعية.

الثانى: تأثير الروابط الاجتماعية على صانع القرار، حيث تقوم هذه

(1) Bourdieu / p., the forms of capitol, in Hand book of theory and research for the sociology of education, (in) Richards j.G (ed), N.Y Green wood, 1985.

الروابط فى المجتمعات الحديثة بتجميع وبلورة والتعبير عن مصالح أعضائها وتلعب أدوار متباينة فى رفع المستويات الثقافية ومساءلة المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء.

الثالث: امتلاك الفرد العضو فى إحدى الروابط ملكات اجتماعية يأتى ذلك نتيجة ما يتاح له من موارد جراء الانفتاح على موارد تتمثل فى علاقات اجتماعية ووسائل اتصال ومعارف وخبرات جديدة.

الرابع: الدعم النفسى للأفراد الأعضاء فى الروابط والمؤسسات المدنية وهو ما يتمثل فى الشعور بالانتماء إلى شبكة أمان اجتماعى مكونة من أشخاص يتشاركون نفس الاهتمام والهم والمصلحة المادية أو المعنوية.

هذه العوامل الأربعة المعلومات، والتأثيرات، والملكات الاجتماعية والشعور بالتضامن تفسر جميعا قوة وتميز رأس المال الاجتماعى لاسيما إذا ما قورن بأنواع أخرى من رأس المال الاقتصادى أو رأس المال البشرى.

ثالثًا: مكونات رأس المال الاجتماعى وقياسه

فى الواقع تأتى أهمية رأس المال الاجتماعى ومكوناته فى أنه يجمع عدة مفاهيم وقضايا سوسيولوجية فى أن واحد مثل التدعيم الاجتماعى والتماسك الاجتماعى، والمعايير، والقيم، ومن المزايا الأخرى لمفهوم رأس المال الاجتماعى سهولة إجرائية فى الأنشطة والتنظيمات الاقتصادية، وبالتالى يمكن أن يلعب وظائف مهمة فى عدد ضخم من السياقات، الاجتماعية والمؤسسية،

ويمكن تصنيف كل هذه الأبعاد المتعلقة برأس المال الاجتماعى إلى فئتين:

الأولى: تعتبر رأس المال الاجتماعى صفة للأفراد أو الجماعات.

والثانية: تعده بمثابة القيمة التى يضيفها رأس المال الاجتماعى على العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين وبالتالى عند استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعى بمعنى مجموعة المعايير والقيم غير الرسمية التى يشترك فيها أعضاء جماعة ما، فإنه يمكن انتشار التعاون أو بمستويات الثقة والولاء الموجودة فى الجماعات الاجتماعية، وبناء عليه يمكن أن يكون المقياس الكمى لرأس المال الاجتماعى بهذا المعنى عدد المنظمات التطوعية التى تقوم على مبدأ المشاركة الحرة.

كما يمكن قياس رأس المال الاجتماعى بمستوى الثقة الموجودة بين الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض، والثقة فى النظم السياسية والاقتصادية، والثقة بين زملاء العمل، ومستويات الصداقة الحميمة فى العمل وغيره من الأنشطة... الخ، ويشير ذلك إلى القيم ومستوى ولاء الأفراد للسياقات الاجتماعية التى يشاركون فيها أو الانتماء بصفة عامة للمجتمع الذى يعيشون فيه.

ويستخدم مفهوم رأس المال الاجتماعى بمعنى الثقة فى الآخرين بالتطبيق على تحليل التنظيمات الاجتماعية، وبصفة خاصة الشركات التى تحتاج بوصفها تنظيمات إلى تعاون أعضائها لتحقيق أهدافها بنجاح[1].

وبالتالى يعد رأس المال الاجتماعى مكونًا على درجة كبيرة من الأهمية فى نمو النظم الاقتصادية، إذ يمكن انجاز المعاملات الاقتصادية بدرجة

(١) مصطفى خلف: الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة المؤشرات الاجتماعية، مقالة مقدمة إلى لجنة الترقيات باللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة، مايو ٢٠٠٣، ص ٢٨.

أكثر كفاءة إذا تمت فى سياق شبكات العلاقات الاجتماعية، كما أن شبكات علاقات التعاون بين العمال والشركات الصغيرة تفضى إلى درجة عالية من المرونة فى مواجهة الأوضاع المنعكسة فى السوق، ويعتبر مدخل رأس المال الاجتماعى أداة مفيدة فى صياغة الاستراتيجيات التنموية الجديدة[1].

وعلى هذا يمكن تحديد المكونات الأساسية لمفهوم رأس المال الاجتماعى فى العناصر التالية:

المكون الأول: الشبكات الاجتماعية Social Net work حيث ينطوى مفهوم رأس المال الاجتماعى على ما يمكن أن نطلق عليه تشبيك اجتماعى يمتد من الأسرة، وجماعة الرفاق مرورًا بالمؤسسات الطوعية وانتهاء بمؤسسات الدولة، والتشبيك ينطوى على أمرين هما عوامل الجمع التى تربط أفراد جماعة أو كيان مؤسس واحد، والعلاقات التى تربط الكيانات المؤسسية والجماعات المختلفة فى المجتمع، والعلاقات التى تسود الشبكات لا تكون جميعها ايجابية، بل قد تنطوى على بعض الجوانب السلبية، وهو ما أطلق عليه بوتنام «الجانب المعتم أو المظلم من رأس المال الاجتماعي» وذلك عندما تدب عوامل الصراع بين الأفراد المكونين للمجموعة الواحدة، أو تنشب صراعات بين جماعات وكيانات مؤسسية مختلفة مما يؤدى إلى الخصم من قدرة المجتمعات على التجانس أكثر ما يضيف إليها.

المكون الثانى: القيم والمعايير الاجتماعية تشمل القواعد والقيم والتوقعات التى يتسم بها الأعضاء فى كيان مؤسسى معين أو جماعة ما،

(١) المرجع ذاته، ص ٢٨ ـ ٢٩.

ويقصد بالقواعد Rules ما يحكم سلوكيات الأفراد الأعضاء فى كيان واحد، وقد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة، وتعنى القيم المبادئ المرغوب فيها مثل التعاون، والثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل، الخ دون أن نغفل أن الكيان المؤسسى قد ينطوى على قيم سلبية مثل التناحر، الشك المتبادل، الأنانية المفرطة ومن خلال الالتزام بهذه القواعد والقيم يحدث توافق على مستوى التوقعات بين الأفراد التى تؤدى إلى حالة توافق فى المجتمع.

المكون الثالث: الجزاءات Sanctions وتشمل العقوبات، مثلًا فى حالة خرق القانون أو خيانة الثقة (كما يحدث مثلا مع موظفى الرى فى تايوان من نبذ اجتماعى للشخص الذى يحرق قواعد تنظيم المياه بالتساوى بين المزارعين) أو مكافآت فى حالة التشجيع على السلوك الايجابى وبصفة عامة فإن كل مجتمع بشمل وسائل مكتوبة وغير مكتوبة يمكن من خلالها ممارسة الثواب والعقاب فى المجتمع[1].

المكون الرابع: الثقة Trust تعد الثقة الاجتماعية Social Trust،[2] فى أغلب التراث السوسيولوجى اللب المكون لرأس المال الاجتماعى، وتستخدم فى الغالب كمؤشر رئيسى، وربما المؤشر الوحيد أحيانا لهذا الرأسمال وبذلك فالقدرة التى تنبثق فى المجتمع نتيجة لتغلغل الثقة فيه، أو وفى بعض قطاعاته على أقل تقدير هى التى تمثل رصيده من رأس المال الاجتماعى، وتستطيع الثقة كميكانزم اجتماعى التأثير على سلوكنا الاجتماعى إلى حد كبير، حيث يعمل هذا الميكانزم كصلة معنوية فيما

(١) سامح فوزى: القوة الخفية، مرجع سابق، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(2) Coleman, j., Foundations of social theory Cambridge, Harvard university press, 1990.

بين دوافعنا، ومعتقداتنا، والأهداف المطلوب إحرازها فى إطار الشرط الاجتماعى، والوجه الآخر لهذه العملية هو الارتياب الذى يفصل الذات عن الآخرين، ويثير الشك فيهم، ويطرح الحيرة والتساؤل حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع، أو ببساطة الآخرين فى دوائر التفاعل المختلفة، وحضور هذا الوجه الآخر، أى الارتياب، تقوض إيمان الفاعل بالمعنى أو توقع نجاح الأفعال، وتقلص إمكانات الفعل الجمعى، تندرج الثقة بهذا المعنى فى مستويات مختلفة، ولكنها جميعًا تحيلنا إلى تأمل كيفية التماسك الاجتماعى فى حياة الناس، ومدى اتساق تطور الأبنية الأساسية فى المجتمع التى يعملون خلالها، وأن الثقة هنا مسألة تتعلق بالنظام الاجتماعى فى المقام الأول[1].

ولا تستطيع النظم الاجتماعية خاصة النظم الاقتصادية أن تقوم بوظائفها على نحو سليم دون العمليات التى تولد الثقة، وترسخ الطموحات، وتدعم المعايير المشتركة، وكل هذه العمليات تصبح يسيرة بواسطة رأس المال الاجتماعى، وهذا شكل من أشكال معالجة موضوع التنظيم الاجتماعى والعلاقات بداخله فى تحليل النظم الاقتصادية من زاويتين:

أولهما: أن هذه النظم عبارة عن بناء يشمل المؤسسات الاقتصادية.

وثانيهما: أنها بناء له تاريخه واستمراريته التى تحدث تأثيرا مستقلًا على أداء هذه المؤسسات لوظائفها، ويمكن القول باختصار أن المؤسسات الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بوظائفها دون العلاقات الاجتماعية المحيطة

(١) أحمد زايد وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١.

بها، ولابد من أجل توفير بيئة عمل مناسبة من أخذ رأس المال الاجتماعى (الثقة، العلاقات الاجتماعية، الولاء للجماعة، عملية الاتصال) بعين الاعتبار، وإلى جانب المعايير والقيم الرسمية فى التنظيم، فإنه يصعب القيام بنشاط المؤسسة دون وجود معايير غير رسمية وينتج عن هذا النشاط تولد إحساس بالرضا والتنعم بين الأفراد بسبب العلاقة الطيبة والثقة والولاء لديهم، ولا يمكن القيام بهذه الأنشطة دون وجود ثقة أو ولاء[1].

وعلى هذا كان فرص الحصول على درجة أعلى من الرضا فى العمل تعتمد على مستوى العلاقات والثقة والولاء الاجتماعى الناتج عن بيئة العمل بدرجة أكبر من اعتمادها على الخصائص الشخصية أو خصائص العمل.

ولذا يساهم رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية[2] من خلال زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمشروعات، وتنمية رأس المال البشرى وخفض تكلفة المعاملات، وتقليص الفجوة الطبقية، وتكمن عبقرية رأس المال الاجتماعى فى كونه نقطة التقاء بين أطر فكرية متنوعة مثل الاتجاهات الرأسمالية والاتجاهات الاشتراكية، وكذلك دعم فاعلية كل من الدولة والسوق والمجتمع المدنى من خلال العمل المشترك فيما بينهم لتحقيق الرفاهة والتنمية الاقتصادية، ويعتمد نجاح هذه المنظومة على الجهود التى يكمل بعضها بعضا ولا يستوى أن يحل أحدها محل الآخر، وتتمثل فى الثقة وحرية الاختيار ورغبة الأطراف فى التعاون،

(١) مصطفى خلف، مرجع سابق، ص ٢٩.

(2) Bedding ton, A. social capital and development, Progress in development. studies, v – 4, n. 4, 2004.

وبالتالى يعتبر رأس المال الاجتماعى عاملا مهمًا فى الاقتصاديات الحديثة، وفى انتشار قيم الديمقراطية، والحرية والعدالة ومن ثم يمكن القول أن الدراسات الحديثة اعتبرت رأس المال الاجتماعى أحد مواد التنظيم الاجتماعى، ومصدرًا كافيًا للقيمة يمكن العمل على تقويته وتدعيمه وتحويله إلى الأهداف الإستراتيجية المثمرة حتى وقت قريب.

وكانت النظريات الاقتصادية التى تضع معايير تقدم وتخلف المجتمعات البشرية تتجاهل السياق الاجتماعى الذى تجرى فيه عملية التنمية، وكانت التنمية لها معايير مادية بحتة مثل متوسط الدخل الفردى واستدامة الزيادة السنوية فى الناتج القومى الاجتماعى، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدلات النمو السكانى، غير أنه مع إضفاء البعد الإنسانى على عملية التنمية بدأ يظهر تنامى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية، خاصة أن هذه الأبعاد خلقت مؤسسات من رحم المجتمع المدنى ساعدت شرائح مجتمعية عديدة لم تستطع الدولة مساعداتها لاسيما فى ظل التوجه نحو برامج إعادة الهيكلة الرأسمالية.

وعلى هذا ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى كأسلوب لتسهيل تبادل العلاقات والسلع، وتقوية الثقة فى عمليات ومؤسسات التبادل الاقتصادى والاجتماعى ليزيد من كفاءتها وسرعتها كما انه يخلق علاقة قوية بين الدولة والمجتمع تسمح بخلق قنوات مؤسسية لمناقشة الأهداف والسياسات التنموية، وخلق هياكل وبنى اجتماعية تدعم أعضاءها وتحقق مصالحهم وتعضد تماسكهم، ومن ثم لا يمكن إغفال دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية والتوصل إلى دولة الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

الفصل الثاني

دور الجمعيات الأهلية فى نشر ثقافة التطوع

مدخل

يعد العمل التطوعى سمة إنسانية عظيمة تتضمن معانى كالصبر والقدرة على العطاء والابداع والتكافل والتعاون عبر تاريخ الإنسانية الطويل، كما يجد العمل التطوعى روح العطاء دون مقابل أو نظير مكافأة معينة، ولقد عرفت الانسامية العمل الاجتماعى التطوعى منذ عهود سحيقة، وكان هذا النشاط فى بدايات ظهوره يتم بشكل عفوى وتلقائى ينطلق من الارادة والتضحية والمبادأة الذاتية التى تدعو اليها الحاجة، وينبع الرغبة فى مساعدة الآخرين، وقد دعمت الديانات السماوية وما تتضمنه من قيم انسانية نبيلة على حث الإنسان على مساعدة أخيه الإنسان فى كل المواقف الإنسانية دون انتظار لمقابلة معينة، فالدين الإسلامى يدعو إلى الإثار والسماحة ويحث الإنسانية على العطاء حيث قال الله تعالى «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة» والإسلام بهذه الصورة يؤكد على أمرين أساسين:

الأول: أن يعيش الإنسان فى الحياة ليحفظ لنفسة العيش والبقاء.

الثانى: أن يشارك الآخرين فى الأنشطة المختلفة المحققة لمصالح الفرد والجماعة.

ومع مرور الوقت أصبحت للمشاركة الاجتماعية التطوعية تمثل عنصرًا فعالًا فى تحقيق التوازن والتفاعل المنشودين بين الجهود الشعبية والجهود الرسمية فى خدمة أهداف التنمية والتقدم، وفى قمة التنمية الاجتماعية التى عقدت فى كوبنهاجن عاصمة الدنمارك اتفقت غالبية الدول المشتركة أنه لا سبيل إلى تحقيق تنمية مستدامه إلا من خلال:

(أ) الإقرار أن البعد الاجتماعى يعد السبيل الامثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية المجتمع تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة.

(ب) الدعوة إلى تنمية مفهوم الشراكة بين مؤسسات الدولة الرسمية وبين الجمعيات والهيئات الأهلية.

ومن هنا تمثل المؤسسات الأهلية وسيلة فعالة لمشاركة المواطنة ودعم ثقافة العمل التطوعى، حيث أنها تأخذ دور الشريك الشعبى فى تبنى القضايا القومية والمجتمعية الهامة، وتُسهم فى بناء منظومة تكامل الأداء، والأدوار لتطوير البنية البشرية ذات البعد المثلثى (الدخل والتعليم والصحة) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الاجهزة الحكومية فى مواجهة ثالوث (الفقر والجهل والمرض) فتقدم بذلك صياغة جديدة للواقع ورؤية حضارية لمفهوم العمل التطوعى القائم على المشاركة المتبادلة بدلًا من المفهوم التقليدى والذى يقتصر على تلقى خدمة فى مقابل طرف أخر مانحًا لهذه الخدمة.

ووفقًا لذلك سوف تحاول هذه الورقة القاء الضوء على العناصر التالية:

١ ـ مفهوم المؤسسات الأهلية.

٢ ـ مفهوم ثقافة التطوع، شروطها وأبعادها.

٣ ـ واقع المجتمعات الأهلية فى المجتمع العربى.

٤ ـ السمات الأساسية لمواطن المجتمع المدنى.

٥ ـ دور مؤسسات المجتمع الأهلى فى دعم ثقافة التطوع.

٦ ـ نحو رؤية قومية لتفعيل ثقافة التطوع.

أولًا: مفهوم المؤسسات الأهلية وطبيعتها

لا شك أن محاولة وضع تعريف محدد للمنظمات أو المؤسسات الأهلية يواجه بصعوبات جمة بسبب التحولات التى شهدها هذا المفهوم عبر مراحل التاريخية المختلفة والتى أدت إلى تعدد مضامينه وأدواره ودلالاته من بداية نشأته مرورًا بتشكيلات المعرفة التى تعبر عن ظرفية تاريخية معينة له، لذا فهناك العديد من المسميات والفهاهيم التى تعبر عن مفهوم المنظمات الأهلية ومن هذه المسميات ما يلى:

ـ المنظمات عير الحكومية N.G.GS.

ـ القطاع الثالث Third Sector.

ـ القطاع التطوعى Voluntary Sector.

ـ لقطاع الخيرى Philanthropic Sector.

ـ المؤسسات التى لا تهدف إلى تحقيق الربح[1] Non Profit Organization.

١ ـ إن المؤسسات الأهلية غير هادفة إلى الربح وتسعى إلى تحقيق النفع العام.

٢ ـ أنها منظمات تطوعية إرادية نشأت بمبادرات ذاتية من أعضائها.

٣ ـ أنها تحكم وتدار ذاتيًا وليس من قبل قوة خارجية.

٤ ـ أن تؤدى هذه المؤسسات الأهلية خدمة عامة لكل من يستحقها وليس لاعضائها المساهمين فقط.

٥ ـ أنها قادرة على الوصول إلى المناطق النائية والمحرومة فى المجتمع والعمل بتكاليف منخفضة[2].

ووفقًا لذلك تشير المنظمات الأهلية إلى أى منظمة عامة يتم تشكيلها بشكل رسمى وتكون ذات طابع غير تجارى (غير هادف للربح) ويتم الالتحاق بها والحصول على عضويتها طواعية، وتمارس نشاطها فى اطار مجتمع معين، ومن أمثلة تلك المنظمات دور العبادة، والاحزاب السياسية، وجماعات الضغط ونوادى أو مؤسسات قضاء وقت الفراغ، وجماعات الجيرة واحيانًا النقابات العمالية والاتحادات المهنية. وتلعب هذه المؤسسات دورًا هامًا فى نشر روح المشاركة والتطوع وتأصيلها فى المجتمع المدنى ومن ثم الحفاظ على النظام[3].

بينما حدد البنك الدولى تعريفًا مبسطًا لوصف المؤسسات الأهلية

بوصفها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات إما مستقلة كليًا أو جزئيًا عن الحكومة، وتتسم بالعمل الإنسانى والتعاون وليس لديها أهداف ربحية أو تجارية[٤].

وعلى هذا تمثل المؤسسات الأهلية جزءًا من القطاع المجتمعى فى المجتمعات الإنسانية الحديثة، وتقع تلك المؤسسات كهمزة وصل بين القطاعين العام والخاص، وبالتالى فهى أداة ربط ووصل بين مكونات وبناءات المجتمع وعلى الرغم من اختلاف المؤسسات الأهلية من حيث الشكل والحجم والأهلية، والادوات التى تؤديها بين الدول والثقافات المتباينة، فأن لتلك المنظمات وظائف وادوار محددة فهى تناصر المحرمين والمهمشين والضعفاء والمستبعدين، وتسعى للتغير الاجتماعى المنشورة وتقدم الخدمات الاجتماعية والبرامج الثقافية التى تنمى الوعى الاجتماعى والثقافى.

ومن هذا يتضح أن المؤسسات الاهليم تؤدى خدماتها ومساعدتها المادية والمعنوية للجماهير الفقيرة ليس بهدف الحصول على ربح ولكن تعبيرًا عن رغبة انسانية خيرة تفرض ضرورة التحول للارتقاء بنوعية حياة الإنسان بالاضافة إلى ذلك تؤدى أدوارها ووظائفها بأدنى قدر من المعوقات البيروقراطية التى تعانى منها الإدارة الحكومية، وهى على خلاف القطاع الخاص تسعى إلى تقديم الخدمة أو المساعدة بهامش محدود من الارباح يمكن هذا القطاع من الاستمرار واحيانًا بلا ربح.

ومما سبق يمكن تعريف المؤسسات الأهلية بوصفها مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإرادة السلمية للتنوع والاختلاف.

ثانيًا: مفهوم ثقافة التطوع: شروطها وأبعادها

لاشك أن المؤسسات الأهلية لا تنشط فقط لمجرد هياكل تنظيمية تستقل رسميًا عن الدولة، إذ لا فائدة من هذه الهياكل مالم تعززها ثقافة نطوعية تدعم هذه الهياكل وتعطيها الشكل والمضمون، ولذلك تمثل ثقافة التطوع واحدًا من أهم ـ إن لم يكن أهمها على الاطلاق مقومات المنظمات الأهلية، ومن أهمية العامل الثقافى للمؤسسات الأهلية أن عرفه أحدهم باعتباره سيادة ثقافة تطوعية معينة، فالمؤسسات الأهلية هى مجموعة من القيم والاعراف التى يقبلها الجميع على نحو سليم، ولكن الذى تجدر الاشارة اليه أن المجتمع العربى تسوده أزمة عارمة وليس فقط أزمة المجتمع الأهلى ألا وهى أزمة ثقافة، فالثقافة السائدة عربيًا سلبية أحباطية تعوق التغير ولا تستحدثة ويستلزم التغيير التحول من ثقافة الانفعال إلى ثقافة الفعل أى التحول من السلبية الايجابية بعرض الاوضاع الراهنة لكن ما هى ثقافة التطوع، وشروطها وأبعادها.

فى الواقع تشير ثقافة التطوع إلى منظومة الافكار والقيم والاتجاهات السائدة التى تؤثر على مدى فعالية وقوة المجتمع الأهلى، بالشكل الذى يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء والعطاء[٥].

وعلى هذا يمكن تعريف ثقافة التطوع بوصفها ثقافة نوعية تعزز العمل التطوعى على مستوى القيم والاختيار والافعال والتصرفات وتنظم العلاقات بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة بما توفره من ضوابط أو تتيحه من فرص للتليم الأهلى الذاتى والعطاء دون مقابل والقدرة على ممارسة العمل العام الاجتماعى التطوعى.

أما عن شروط هذه الثقافة فيمكن تحديدها فيما يلى:

١ ـ أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من المصادر ـ الدينية والاخلاقية والفلسفية حيث أن الدين أدى ومازال يؤدى دورًا أساسيًا فى تحفيز العمل الخيرى والتطوعى، فالاسلام باعتباره دين الغالبية العظمى من المجتمعات العربية حث على العطاء والتطوع والمساعدة للغير من خلال اركان الزكاة والصدقة التى ورد ذكرها فى القرآن الكريم اثنين وثلاثين مرة، ولكن من الزكاة والصدقة هدفها وهو الحث على مساعدة الآخرين بالمال والجهد وكافة صور الدعم والتى تسمى بفلسفة التكافل الاجتماعى.

٢ ـ أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من عقد اجتماعى وتشريعى ينظم العمل التطوعى وتقنينه بشكل رسمى فى اطار مسايرة التطورات العالمية والتشريعات الدولية التى تحافظ على العمل التطوعى والاجتماعى والشعبى وتدعيمه والاهتمام بالسياق الشامل القانونى للحقوق والحريات التى تعكس تنظيم العمل الأهلى وتوفر اطار تشريعى سليم يؤهل لأسيس منظمات أهلية متطورة وتتوجه نحو احتياجات حقيقية للمجتمع.

٣ ـ يجب تعميق قيم اساسية لتعزيز ثقافة العمل التطوعى مثل قيم التضامن والتكامل والتكافل الاجتماعى والتسامح مع الآخرين وتتدعيم قيم الايثار والمواطنة والاخاء والمساواة والعدل وبروز أهمية قيم القدوة الايجابية فى التفكير والتصرف والسلوك اليومى.

٤ ـ يجب تنقية ثقافة العمل التطوعى من قيم التحيز والعصبية والاثنية والشكلية وتكريس المصالح الفردية والانانية وقيم استغلال الآخرين وتطور قيم التراث الايجابية التى تعلى من شأن التعاون

والتكافل والتضامن النابعة من تراثنا الثقافى فى العمل الخيرى واستحداث نسق عصرى لثقافة العمل التطوعى التى تؤكد أهمية الشراكة فى عملية التنمية.

٥ ـ وأخيرًا يجب أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من محاولة أشباع الحاجات الاساسية للمهمشين والفقراء واتباع الاساليب التى تساع على ادماجهم فى حركة المجتمع، وذلك فى اطار تنوع انماط المنظمات الأهلية بحسب الاحتياجات التى يحتاجها البشر، فهناك المنظمات الرعائية التى تقدم الخدمات التعاونية والصحية والثقافية، والجمعيات الأهلية التنموية التى تسعى إلى تحويل البشر إلى منتجين من خلال صيغة المشروعات الصغيرة، اضافة إلى المنظمات الدفاعية وهى التى يدخل فى نطاقها منظمات حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة ثم الجمعيات الثقافية والعلمية التى تنشأ لاشباع الحاجات الخاصة بأعضائها أو تحقيق أهدافًا[٦].

وبعد أن خلصنا من العناصر الاساسية لثقافة التطوع فإن لنا أن نتسائل عن الابعاد الاساسية لثقافة العمل التطوعى:

(أ) الإدارة السلمية للخلافات والصراعات.

إن المؤسسات الأهلية لا تنهض دون قيم الاستقلالية والعقلانية والحيادية والتعددية واحترام حق الآخرين فى الاختلاف وقبول التنوع و الاختلاف، وما يؤدى اليه تلك القيم من إدارة سلمية للصراعات والخلافات، فروح العمل التطوعى تمثل المادة الخام للمؤسسات الأهلية ولها معنيان أحدهما سلبى وهو أن الفرد يجب ألا يخضع الآخرين أو يخضع له أو أن يستخدم الآخر، أو أن يستخدمه الآخر، والآخر الايجابى

وهو أن للاشخاص الحق فى علاقات تبادلية تحافظ على الاستقلالية والتنوع والحرية والمساواة.

(ب) النزوع للعمل التطوعى.

إن النزوع للعمل التطوعى يمثل مكونًا رئيسيًا فى ثقافة بناء المؤسسات الأهلية حيث أنه فى ظل غياب الهدف الربحى يكون التطوع الارادى من أجل خدمة المجتمع وتحقيق أهداف عامة معينة هو الدافع الاساسى للانخراط فى مؤسسات المجتمع الأهلى، وهذه النزعة التطوعية مازالت ضعيفة فى المجتمع العربى، وذلك يتجلى فى ضعف روح الفريق والعمل الجماعى فى حل المشكلات المستعصية، هذا إلى جانب ضعف عضوية المنظمات الأهلية.

(جـ) الشفافية والمحاسبة.

تشكل كل من الشفافية والمحاسبة ركنيين أساسيين فى الثقافة الفرعية للتطوع، وثقافة بناء المنظمات الأهلية بخاصة، والشفافية تعنى مصداقية المؤسسات الأهلية إزاء الرأى العام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، تلك المصداقية التى تأتى من خلال الاعلان عن النشاط وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب المؤسسة الأهلية للمجتمع ككل.

أما عن المحاسبة فتعنى ان تتوافر محاسبة القيادان والمسؤليين عن ادائهم ونشاطهم الوظيفى، وبالتالى فالشفافية والمحاسبة يجنبان اى مؤسسةتهمة الفساد المالى والعبث بأموال المانحين لهذه المؤسسات.

(د) الأداء المهنى المتميز.

إن احد معايير التطور فى الثقافة العامة للتطوع هو نضج المهنية pro-

fessionalism أو النجاح فى ارساء تقاليد راسخة تحترم الأداء المتميز وتقبل التنوع والاختلاف، وتعترف باليات محددة لإدارة الصراع وصنع السياسيات، ومن أساسيات نجاح عمل المنظمات الأهلية سيادة الثقة داخل هذه المنظمات، وبينها وبين بعضها البعض ومع الدولة، حيث إن من شأن هذه الثقة فقط خلق بيئة مهياة لنمو وتطور المؤسسات الأهلية وتفاعلها مع الأطراف الفاعلة، كما ان الثقة تساعد على سيادة روح التعاون والتفاعل الايجابى والتنسيق داخل هذه المنظمات وبينها وبين بعضها البعض ومع الدولة والمنظمات الدولية الأخرى.

ثالثًا: واقع المؤسسات الأهلية فى المجتمع العربى وطبيعتها

تمثل المؤسسات الأهلية بين القطاعين العام والخاص، وتعد تلك المؤسسات بمثابة منظمات ربطو وصل بين مكونات المجتمع، وعلى الرغم من اختلاف الجمعيات من حيث الحجم، والأهمية، ومناط الاهتمام بين الدول والثقافات المختلفة، فإن لتلك المؤسسات وظائف متشابهة، فهى تناصر الفقراء والضعفاء، وتسعى للتغيير الاجتماعى، وتقدم الخدمات الاجتماعية

وفى الواقع العربى يلاحظ ان المؤسسات الأهلية تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية هى:

(أ) مؤسسات تهدف إلى مساعدة الأفراد والاسر غير القادرة بما فى ذلك تلك التى تنشا لغرض المساعدة الذاتية بين الناس غير القادرين مثل: الجمعيات الأهلية الإسلامية.

(ب) مؤسسات أهلية تتكون بناء على اهتمام عام مشترك أو بهدف العمل فى مجال محدد ولاغـراض تحقيق منافع جماعية مثل جمعيات حقوق المستهلك.

(جـ) جمعيات ذات طابع عالمى مثل جمعيات دعم دور المرأة وحماية الطفولة والأمومة وحماية البيئة

وفى ظل هذا العالم المتغير،تتضح حدود أبعاد دور المؤسسات الأهلية، وهذة الحدود تنطلق من خلال النظر إلى أهمية الاعتماد على مثلث متساوى الاضلاع (الدولة ـ القطاع الخاص، القطاع الأهلى) وهذا المثلث إذا تساوت اضلاعه سوف يحل إشكالية التنمية عالميا ومحليا[٨].

وتقوم فكرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلى على التعاون والتكامل بين الأطراف الثلاثة مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طرف بهدف تعبئة أفضل لامكانات المجتمع العربى، وإدارة اكثر رشادا لشئون الدولة،كما تقوم هذه الشراكة على تغيير النظرة السائدة فى كل انحاء العالم العربى حول استناد التنمية فى كل احوالها ونتائجها على دور الدولة فقط أو دور القطاع الخاص فقط،حيث أصبح هناك اقتناع بان تحقيق التنمية البشرية المستدامة قائما ـ بصورة أساسية ـ على توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل فاعلياته وبمختلف تنظمياته، فقد تطورت النظم الاقتصادية العالمية، وبالتالى تطورت النظم الاجتماعية فى معظم المجتمعات العربية، حيث حدث تغيير واسع،تجاه الاقتصاد الحر فى اغلب الدول العربية، وأصبح دور الدولة متغير أو فى الوقت الذى مازال دور الدولة مهما على كل شىء حيث يؤكد الواقع العربى على تغيب دور الفرد وتهميش مجتمعاته وتستاسد الدولة على

رعاياها وليس مواطنيها ـ كما تستاثر بكل اشكال الفعل فى حين لايبقى لشعوبه وافراده سوى الانفعال وليس أفضل وصف لهذه الظاهرة زالتى يسميها عبد الباقى الهرماسى. بدولته المجتمع التى يعنى بها ابتلاع الدولة للمجتمع وتحييده والقيام بوظائفه والتخل الدرامى فى كل صور الحياة بما يجعلها اقرب إلى الرقيب على المجتمع والمتصرف فى شئونه[٩].

ونتيجة لظاهرة دولته المجتمع، ورفض الدولة لاى انتقاص من سلطتها أو تدخل فى شئونها حيث ساد اعتقاد باستحالة مواجهة السلطة القهرية للدولة فى اقطار الوطن العربى على صعيد العمل السياسى والاجتماعى، وامسى الحل الوحيد والالتفاف حول الحصار الشامل الذى فرضته الدولة على المجتمع وأفراده الا من خلال تفعيل دور المنظمات الأهلية أو غير الحكومية.

فالمنظمات الأهلية من خلال دعمها لمشاركة المواطنين والمجتمعات تعلم الشعب عن طريق الممارسة كيف تحل مشكلاته، وتؤدى إلى فتح قنوات الاتصال والتفاهم بين المجتمع والدولة وتثرى الفكر الحكومى وتدعم الرقابة الشعبية المجتمعية وتصحح مسارها وتوازن قوتها.

لكن أشارت بعض الدراسات رفضًا ضمنيًا لامكانية وجود مجتمع أهلى قوى وفعال فى الوطن العربى، فوفقًا لوجهة النظر هذه يعتبر ما هو قائم فى المجتمعات العربية الان ليست مجتمعات أهلية حقيقية فالمجتمعات العربية تعانى بلا استثناء أوضاعًا تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار إلى مؤسسات أهلية أو مدنية أصيلة، ثم فالحديث عن أى مجتمع أهلى أو مدنى عربى فى أطار حياة ديمقراطية لن يكون له أى مدلول واقعى بغير الاخذ فى الاعتبار قدرة وامكانية النخب أو الصفوات السياسية العربية المختلفة على فهم وتحليل الديمقراطية[١٠].

لان العلاقة بين هذه الصفوات السياسية وبين المجتمع لا تمر عبر المؤسسات غير الحكومية ولا تعترف بها فى الأصل. علاوة على ذلك لقد ساهمت عوامل أخرى فى أضمحلال وتدهر العمل الأهلى فى عموم الدولة العربية يعود إلى طبيعة النهج السياسى والايديولوجى الذى تتبناه الانظمة السياسية العربية والمتضمن عدم السماح للمواطن من المشاركة فى الحياة العامة ناهيك عن العمل السياسى والاجتماعى، وهذا ينبع أساسًا من المفهوم الذى تروج له هذه الانظمة والذى يؤكد بأن الدولة ترعى المواطن من المهد إلى اللحد، إلا ان هذا المفهوم لم يعد مناسبًا فى العصر الحديث بسبب تعقيدات الحياة وتشعباتها مما جعل الدولة لا تمتلك الادوات الكافية التى تستطيع من خلالها أن تدير جميع شئون المجتمع بكل تفاصيل، لهذا جاء مبدأ الشراكة الاجتماعية ومفهوم العمل التطوعى الحر، وعادة ما تقوم المؤسسات الأهلية بهذا الدور المهم وتخفف عن كاهل الحكومات وذلك من خلال مشاركة المواطنين فى إدارة شئون مجتمعاتهم، وتنظيم العلقة بين الدولة والمجتمع على انها علاقة تعاقدية أساسها القانون والحقوق والواجبات وشراكة تحدد فيها المسئوليات والادوات على الطرفين.

وعلى هذا للقطاع الأهلى دور هام كشريك كامل فى عملية التنمية حيث تمثل المؤسسات الأهلية وحدات بنائية فى المجتمع بما تستهدفه من أشباع لاحتياجات الأفراد، والجماعات، لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة المنشودة داخل المجتمعات العربية.

وهناك عدد من العوامل التى تساعد على تحسين أداء عمل المؤسسات الأهلية من أهمها:

- ضرورة وجود جهاز أدارى متعون ومستقل ومحل ثقة المجتمع.
- وضوح أهداف المؤسسة التطوعية وبرامجها وضرورة ملاءمتها لاهداف واحتياجات المجتمع المطلوبة.
- ضرورة أن تضع المؤسسات الأهلية فى الاعتبار عند اختيار المتطوعين السمعة الطيبة لدى المجتمع، وأن يكون للمتطوع الوقت الكافى لاداء العمل التطوعى والخبرة العملية فى مجال العمل، ولديه القدرة على الاتصال والخدمات الاجتماعى العامة والقدرة على عمل العمل بروح الفريق والثقة بالنفس والتأثير فى الآخرين.
- ضرورة وجود هيكل وظيفى متكامل بالمؤسسة وأن تتوافق رغبة المتطوع مع أهداف المؤسسة.
- وأخيرا ضرورة أعداد برامج تدريبية مناسبة للمتطوعين ومتابعة مستوياتهم أولًا بأول وتوجهاتهم نحو الأفضل.

رابعًا: السمات الاساسية لمواطن المنظمات الأهلية

وقبل أن نعرض السمات أو خصائص الشخصية المدنية المتطوعة التى تؤهل الإنسان لكى يكون ذا حضور وفعالية فى مؤسسات المجتمع الأهلى، نود ان نعرف فى البداية من هو الشخص المتطوع، وهنا يمكن تعريف المتطوع بوصفه الشخص الذى يتمتع بمهارات أو خبرات معينة،يستخدمها لاداء واجب اجتماعى عن طواعية وبدون توقع جزاء مادى مقابل عمله التطوعى.

والمتطوعون أكثر المدافعين عن الأفكار والأهداف التى تقوم عليها

الهيئات والمؤسسات الأهلية، باضافة إلى ان وجودهم يقلل من الاعباء المالية على المؤسسات التطوعية، اضافة إلى ان التطوع يؤتى ثماره على المتطوعين انفسهم،حيث يساعدهم على اكتساب خبرة استثمار اوقات الفراغ بطريقة مجدية،واشباع الكثير من الحاجات النفسية والاجتماعية والانتماء والأمن ولكى يؤتى العمل التطوعى ثماره يجب ان يكون لدى المواطن المدنى أو الأهلى مجموعة متميزة من الخصائص على النحو التالى:

(أ) السمات المعرفية و المفاهيمية.

فالإنسان الذى يصلح للعيش فى العمل الأهلى يجب ان يكون على دراية ومعرفة والمام بمجموعة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية التى تؤلف كيانه الحقوقى، ولذلك فاول شىء يجب معرفته هو ان هذه الحقوق والمسئوليات تمثل الإطار العام الذى فى داخله يتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ومع الدولة.

وإذا كان فلابد تتوافر لديه المعرفة ببعض المفاهيم السياسية والاجتماعية مثل السيادة الشعبية والحقوق الفردية والصالح العام ومفهوم المجتمع الأهلى وأهميته ومكوناته... الخ.

والثقافة القانونية والتطوعية من السمات الاساسية للشخصية التطوعية الفعالة والايجابية، حيث تساعد الأفراد والجماعات على معرفة مدى ونطاق نشاطاتهم الخاصة والعامة غير الحكومية، وتساعدهم كذلك على منع الحكومة من تجاوز حدودها، وكذلك من السمات المعرفية للشخصية الفعالة مدنيا ان تكون على دراية بادوار المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والمحلية.

(ب) السمات المهارية.

يجب أن يتصف المواطن المدنى بالسمات المهارية المدنية والتى تنقسم بدورها إلى بدورها إلى مهارات عقلية، ومهارات خاصة بالمشاركة.

ومن المهارات العقلية القدرة على التفكير الناقد، والتعبير، والتفاوض والقدرة على فهم وتفسير الافعال السياسية والاجتماعية، والقدرة على تكوين أراء حول القضايا المدنية والعامة والدفاع عن هذه الآراء.

أما عن مهارات المشاركة الضرورية لحفز وتفعيل مشاركة الإنسان فى العملية السياسية والمجتمع المدنى والأهلى ومسئولياته المدنية والاجتماعية والاخلاقية والتى يمكن ايجازها فى ثلاث مجموعات من المهارات هى التفاعل والمراقبة والتأثير، وتتضمن مهارات التفاعل، التواصل بشكل تعاونى مع الآخرين، والاحساس بالمواطنين الآخرين وبناء الائتلافات وإدارة الصراع بطريقة سليمة والنزعة التطوعية، فى حين تتضمن مهارات المراقبة القدرة على مراقبة الحكومة والسياسة العامة ومراقبة التزام الحكومة بالدستور والاهداف القومية ومراقبة طريقة معالجة القضايا من جانب العملية السياسية.

(جـ) السمات القيمية والوجدانية.

حيث تتطلب الشخصية المدنية أو الأهلية مجموعة من القيم الضرورية مثل قيم الارادة الحرة، وحق الاختيار، وتحمل المسئولية الفردية، والعمل الجماعى، وإلى جانب ذلك هناك عدد من الممول يجب أن تكتسبها الشخصية المدنية منها ميل الإنسان إلى أن يصبح عضوًا مستقلًا فى المجتمع يتميز بالالتزام التطوعى بالقانون دون الحاجة إلى

ضوابط خارجية، وميل الإنسان إلى احترام قيمة الفرد وكرامة الإنسان، وميله إلى الاشتراك فى الشئون المدنية بطريقة فعالة تنم عن الاهتمام، وميله إلى تحسين وصيانة التوظيف الصحى للديمقراطية، حيث أن هذا الميول هى التى تحث الإنسان على اكتساب المعارف وتنمية المهارات والقدرات المدنية وبالتالى دعم مؤسسات العمل التطوعى[١١].

خامسًا: مؤسسات المجتمع الأهلى ودعم ثقافة التطوع

إن العمل التطوعى يتطلب جهودًا انسانية تبذل من افراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية، ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتى سواء كان هذا الدافع شعوريًا أو لا شعوريًا، ولا يهدف العمل التطوعى إلى تحقيق مقابل مادى أو ربح خاص بل اكتساب شعور بالانتماء إلى المجتمع وتحمل بعض المسئوليات التى تسهم فى تلبية احتياجات اجتماعية ملحة أو خدمة قضية من القضايا التى يعانى منها فى المجتمع وباعتبار أن المجتمع الأهلى يقوم على عدة ركائز أهمها التطوع الاختيار الحر فى العمل الجماعى القائم على تجميع الطاقات الفردية ودفعها فى المشاريع المختلفة، والنمط المؤسس فى العمل القائم على التنظيم والادارة لتحقيق أهداف معينة على المدى البعيد، وهو أيضًا يقوم على مبدأ الاستقلالية فى العمل والنشاط، فكلما ابتعدنا عن المركزية والبيروقراطية، والعمل الحكومى، كلما كان التطوع أكثر فعالية وتأثيرًا فى المجتمع مع الالتزام بمنظومة القوانين المرعية فى البلاد، والتقيد بها.

فالعمل المدنى والتطوعى هو عمل تكاملى وتعاونى مع الحكومة ويلتزم التزامًا تامًا بالانظمة والقوانين ويراعى اخلاقيات المجتمع

والعرف والتقاليد السائدة، ولا يعمل ضد الانظمة والقوانين بل هو لبنة أضافية من لبنات المجتمع يبنى ولا يهدم، يصلح ولا يخرب، ومما يؤكد ذلك ما كشفت عنه دراسة الشبكة العربية فى عام ١٩٩٩م أن المنظمات الأهلية العربية تشكل قوة اقتصادية كبرى من منظور حجم انفاقها على مشروعاتها ومكوناتها، وعدد المتطوعين وقيمة عددهم، وفرص العمل، وعدد المستفيدين اضافة إلى تأكديها بأن حجم اسهام المتطوعين مهم ورئيسى مع غياب البيانات الشاملة لتحديد حجم الاسهام بدقة، كما أبرزت النتائج تعاظم عدد المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية فى مختلف الدول العربية وهو ما يؤكد أن القطاع الأهلى الخيرى يمثل قطاعًا ثالثًا إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص علاوة على ذلك فقد برز القطاع الأهلى عالميًا مع بداية القرن الواحد والعشرين القوة الاقتصادية الأكثر نموًا بين القطاعات المجتمعية الاخرى سواء من ناحية الدخل أو توفير وظائف للشباب[١٢].

ولكن ماسر نجاح العمل التطوعى، وكيف يمكن أن تساهم المؤسسات الأهلية فى خلق فكرة التطوع وتحويلها إلى ثقافة تطوعية، فى الواقع أن المؤسسات الأهلية يمكن أن تساهم فى ذلك من خلال العمل الأهلى المنظم، فالتنظيم يؤثر على ثقافة المنظمة الأهلية التطوعية بمقدار ما تؤثر على شخصية الفرد المتطوع، وتؤكد الدراسات الاجتماعية والتجارب التطوعية أنه لايمكن لأى برنامج تطوعى أن يبصر النور أن لم يكن متوافقًا مع الثقافة التنظيمية للمنظمة التطوعية، وان يكون مكملًا لها أيضًا، والجدير بالذكر هنا أن إضافة مفهوم الثقافة التنظيمية إلى برنامج المتطوع مهمة أساسية من أجل إدارة ثقافة التطوع، وبالتالى تصبح الثقافة التطوعية

والثقافة التنظيمية همزة الوصل ما بين المتطوع من جهة، والمنظمة الأهلية من جهة أخرى، وإذا أريد لبرنامج المتطوع أن ينجح لابد من التركيز على ثقافتى التطوع والتنظيم كسلة واحدة، ولكن كيف يتم التركيز على الثقافتين كسلة واحدة؟ أن الأسلوب الذى يساعد على تحقيق ذلك يتمثل فى عملية التكيف بوصفها تقود إلى التركيز على ثقافتى التنظيم والتطوع من أجل نجاح برنامج المتطوع. والذى يساعد على الوصول إلى عملية التكيف هو أسلوب التربية المدنية الذى يسعى إلى تنمية المسئولية الاجتماعية والأخلاقية والانخراط المجتمعى والنزوع التطوعى ودعم التعددية الثقافية وتنمية فهم أدوار المواطنين المتنوعة فى النظم الديمقراطية.

أى أن التربية المدنية تعنى بنقل الثقافة التطوعية والسياسية إلى الصغار بما تتضمنه هذه الثقافة من معارف، ومفاهيم وقيم واتجاهات وسلوكيات وعادات، والتربية المدنية بهذا المعنى ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتربية الشخصية التطوعية، حيث تستهدف كل منها تكوين الشخصية المدنية أو التطوعية بما فى ذلك اكتساب الأفراد سمات الشخصية التى من شأنها تعزيز مشاركة وفعالية الفرد فى المجتمع، وإذا كانت تربية الشخصية تقوم فى الاساس على توكيد الذات والضبط الذاتى والتحرر من التعصب والتعامل مع الضغوط والمساندة الاثارية فى قلب التربية المدنية والأهلية[١٣].

ووفقًا لذلك فهناك عدد من المبادئ التى يمكن أن تزيد من فاعلية دور المؤسسات الأهلية فى نشر ثقافة التطوع فيما يلى:

١ ـ القضاء على المعوقات التى تواجه عمل المؤسسات الآلية ومن أهمها المعوقات الإدارية والتشريعية والثقافية، وضعف مشاركة أفراد المجتمع المحلى، وعدم التوازن القطاعى والمكانى والنوعى.

٢ ـ استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنسيق العمل التطوعى بين الجهات الحكومية والأهلية لتقديم الخدمات الاجتماعية واعطاء بيانات دقيقة عن حجم واتجاهات العمل التطوعى الاهم للمجتمع.

٣ ـ نشر الوعى بزيادة المساعدات التى يقدها القطاع الخاص للمؤسسات الأهلية كمجال من المجالات التى سيعود نفعتها إلى القطاع الخاص فيما بعد، خاصة من ناحية تأكيد ودعم القطاع الخاص من جانب أفراد المجتمع.

٤ ـ زيادة عدد الندوات لتوعية المجتمع بدور الجمعيات والمنظمات الأهلية فى نشر ثقافة العمل التطوعى الحر.

٥ ـ تفعيل دور المؤسسات الأهلية فى تمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية والمدنية بوصفها من مؤسسات المجتمع التى يتعلم من خلالها المواطن ممارية حقوقه فى التعبير عن رأيه فى القضايا العامة والمساهمة فى وضع وتنفيذ حلول للمشاكل التى يواجهها المجتمع بالاضافة إلى ممارسة تجربة الديمقراطية واكتساب الخبرة فى الترشيح والانتخاب عضوية مجلس الإدارة.

٦ ـ تفعيل دور المؤسسات الأهلية فى تمكين المواطن من المشاركة من خلال تدعيم وتفعيل وتوفير التمويل لمشروعات المنظمات الأهلية واعداد برامج لنشر ثقافة التطوع الخاص وتنمية الشعور بالانتماء وتشجيع المشاركة الشعبية لأمة على تدعيم مفهوم المشاركة بين المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة فى عملية التنمية.

٧ ـ دعم المؤسسات والهيئات التى تعمل فى مجال العمل التطوعى ماديًا ومعنويًا بما يمكنها من تادية رسالتها وزيادة خدماتها.

٨ ـ إقامة دورات تدريبية للعاملين فى المؤسسات الأهلية مما يؤدى إلى أكسابهم الخبرات والمهارات المناسبة، ويساعد على زيادة كفاءتهم فى هذا النوع من العمل، وكذلك الاستفادة من تجارب الآخرين فى هذا المجال.

٩ ـ التركيز فى الانشة التطوعية على البرامج والمشروعات التى ترتبط بإشباع الاحتياجات الاساسية للمواطنين الامر الذى يساهم فى زيادة الاقبال على المشاركة فى هذه البرامج[١٤].

لكن الذى تجدر الاشارة اليه أن منظمات المجتمع الأهلى تساهم فى دعم نشر ثقافة التطوع، حيث أن المجتمع الأهلى هو الاحرص على تفعيل مشاركة الأفراد فى جميع أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والدفاع عن حقوق وحريات الأفراد وتحميلهم مسئولياتهم المدنية بما فيها المشاركة النشطة فى المنظمات الأهلية.

إن المشاركة ذاتها تساعد فى عملية التوعية بالحقوق والواجبات وفى أكساب المواطنين القيم، والميول، والاتجاهات الضرورية للحياة فى مجتمع ديمقراطى مفتوح، وتساعد ذلك فى تنمية المفاهيم والمبادئ الاساسية لهذا المجتمع، فالعلاقة بين الجانب المعرفى والعمل علاقة جدلية ذات اتجاهين، بمعنى أن المعرفة والمفاهيم تؤدى للمشاركة، وفى الوقت نفسه تعمل على المشاركة على تنمية الجانب المعرفى المفاهيمى، وبالتالى فإن منظمات المجتمع المدنى مثل الاحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات الأهلية، والمؤسسة الدينية تساعد من خلال عملها على جذب أعضاء ومتطوعين

جدد ومن خلال حماية أعضائها على نشر ثقافة التطوع وتعميقهًا ليس فقط بين أعضائها بل بين قطاع كبير من المجتمع على النحو التالى:

(أ) الأحزاب السياسية.

تمثل الأحزاب السياسية أولى منظمات المجتمع المدنى فى نشر ثقافة التطوع، والحزب بوصفها جهازًا إيديولوجيا يتبنى عقيدة سياسية معينة ويعمل على الوصول إلى السلطة يمارس عملية الإقناع لأكبر عدد ممكن من المواطنين بفكره ومبادئه حتى يكونوا أعضاءً فيه، أو مناصرين له، وفى سبيل الإقناع والانتشار تمارس الأحزاب التثقيف والتربية المدنية والسياسية المقصودة للمواطنين وتنمى معارفهم السياسية والمفاهيم والقناعات والاتجاهات السياسية المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية والسياسية والتطوعية وتستخدم فى ذلك أساليب متنوعة منها الندوات والمحاضرات العامة والـدورات والمؤتمرات الشعبية والمطبوعات والصحافة الحزبية والمظاهرات والمسيرات.

(ب) دور العبادة.

إن للمسجد والمؤسسة الدينية بوجه عام إسلامية كانت أم مسيحية دورًا لا يمكن أغفاله فى التربية المدنية والتطوعية للمواطنين فى المجتمع الإسلامى، فالتثقيف والتفقه فى أمر الدين هو فى الوقت ذاته تثقيف سياسى ومدنى، ولذلك يطور المسلم كثيرًا من معلوماته ومفاهيمه وقناعاته الاجتماعية والسياسية فى المسجد من خلال متابعة ما يبحث من الأمور الاجتماعية والسياسية فى المسجد، ومن خلال خطب الجمع، خاصة أن تصميم بناء المسجد، والاتساع النسبى، والتنظيم، وموقع المنبر ومكانه، ورؤية المصلين لبعضهم ومنهجية الصلاة، كل ذلك جعل

المسجد إطارًا للتفاعل الإنسانى، والثقافة التطوعية فالمنبر يمتد حتى يخال لك أنه يحتضن كل صفوف المصلين، والخطيب المسجد عندما يقف خالعًا حذاءه بالطبع يكون أقرب للمصلين وجدانيًا من الخطباء فى الاحتفالات المختلفة. اللذين يتحدثون وهم جلوس على مقاعدهم ومنصات ترفعهم فوق رؤوس المحاضرين وتفصلهم عنهم، هذا الإطار وقبلة المضامين الدينية التى تقدم للناس، ساعدت فى أن كان المسجد ولا يزال منطقة جذب هائله لتشكيل الوعى الثقافى بالعمل التطوعى[١٥].

أى أن المؤسسة الدينية الإسلامية المتمثلة فى دور العبادة بما تبثه من قيم ومبادئ وقناعات وما تدعمه من اتجاهات أو ما تحض عليه من سلوكيات وممارسات تصب جميعها فى صميم الثقافة المدنية والتطوعية، فالاسلام كغيره من الديانات السماوية يحض على الصالح العام، وخير الجماعة، ويدعو للتفانى والايثار فى سبيل صلاح وخير المجتمع ويدعو لخدمة المجتمع وقبل كل ذلك يدعو للتسامح والعقلانية والحيادية فى المعاملات بين الناس أو الاستشهادات القرآنية والنبويه فة هذا المضمار أكثر من أن تسبقها هذه الورقة البحثية.

(جـ) النقابات والعمل النقابى.

تلعب النقابات دورًا حيويًا فى الدفاع عن حقوق وحريات أعضائها، وتوعيتهم بحقوقهم ومسئولياتهم واتخاذهم للديمقراطية وسيلة لتداول القيادة، وصنع القرار وتدعيم المجتمع الأهلى والمدنى، والمشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطنين، ونظرًا لاتساع عضوية النقابات المهنية فى العالم العربى فأنها يمكن أن تقوم بدور هام فى نشر ثقافة العمل التطوعى ودعم الثقافة المدنية، لكن لكى تقوم بهذا الدور يلزم هذه

النقابات الاستقلالية الحقيقية عن الدولة والممارسات السليمة للعملية الديمقراطية وتفعيل الثقافة المدنية السليمة، وحث مشاركة المواطنين فى كل أوجه الحياة الاجتماعية وعلى جميع المستويات.

(د) المؤسسات الأهلية.

تمثل الجمعيات الأهلية أحد وسائط التربية المدنية والأهلية للمواطنين فهذه الجمعيات من خلال محاولات جذب أعضاء ومتطوعين جدد للمشاركة فى الصالح العام والخير المشترك للمجتمع وتقديم خدمة المجتمع، تدعم المبادرات الفردية والجماعية والمشاركة السياسية والاجتماعية، وتبنى الجمعيات الخيرية والأهلية تقدم للمواطنين صغارًا وكبارًا دروسًا عملية فى المشاركة وخدمة المجتمع، فالمواطن عندما يشاهد جماعة بيئية تمارس نظافة وتجميل الحى تتولد رغبة فى النظافة والتجميل والاشتراك فى مثل هذه الجمعيات والجماعات، وتكتسب سلوكيات متحضرة، لذلك تلعب هذه الجمعيات الأهلية دورا كبيرًا فى نشر ثقافة التطوع وذلك أذا ما تعاملت فى الوقت نفسه مع الجانب المعرفى المفاهيمى لتدمج تعليم الخدمة إلى جانب الخدمة ذاتها، فمثلًا الجماعات البيئية يمكن أن تقدم محاضرات ومطبوعات عن أهمية حماية البيئة الطبيعية والإنسانية والجماعات التى تعمل فى مجال المساعدات الاجتماعية، يمكن أن تقوم بحملات توعية عن ظاهرة الفقر وأسبابه وطرق معالجته، إلى جانب ما سبق يمكن لمنظمات حقوق الإنسان أن تلعب دورًا فى دعم المجتمع الأهلى وثقافته، فهذه المنظمات يمكن أن توفر إطارا من الحماية يمكن المواطنين فى ظله أن ينشطوا ويعملوا ويتدخلوا من أجل الصالح العام، إلى جانب ما يمكن أن نقوم به هذه المنظمات من ممارسات تهدف

إلى توعية المواطنين بحقوق ومسئوليات المواطنة وحقوق الإنسان بوجه عام[١٦].

وإلى جانب هذه الأساليب غير المباشرة تقوم المنظمات الأهلية بالتوعية المباشرة فى مجال الثقافة المدنية والأهلية من خلال الأنشطة والندوات والمؤتمرات العامة والمكتبات والنشرات الدورية.

سادسًا: نحو رؤية قومية لتفعيل ثقافة التطوع

لاشك أن تحقيق نشر ثقافة العمل التطوعى تمثل مسئولية كل المؤسسات والوسائط المربية، ويستلزم ضرورة تكاملها وتناغمها، فمن الأهمية بمكان القيام بمبادرة قومية تشارك فيها كل المؤسسات والوسائط التربوية، وكل من يستطيع أن يفيد من المسئولين وجال الفكر والساسة والرأى والصحافة يكون هدفها تنمية ثقافة التطوع بصفاتها التى حددناها سالفًا، ونقل الثقافة المدنية لكل فرد داخل المجتمع، وزيادة المعرفة والفضائل والمهارات التطوعية لدى الجمهور، والتشديد على حقوق ومسئوليات العمل التطوعى، ودعم الإحساس بالفعالية والكفاءة الاجتماعية والسياسية وزيادة الاهتمام والفهم والتقدير للمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأهلية وقبل ذلك كله تنقيح ثقافة العمل التطوعى أو الخيرى المتعارف عليه لم يعد مجديًا أو مؤثرًا فى الأوساط الاجتماعية وذلك لاعتماده على الأسلوب التقليدى فى النصح والإرشاد.

فنحن نتلقى كمًا هائلًا من الوعظ والإرشاد فى البيت والعمل والمؤسسات التعليمية وفى الأماكن العامة حتى أصبحنا نسمع هذا

الخطاب التقليدى فى كل مكان وفى كل وقت، فما هى النتيجة لهذا الخطاب؟ النتيجة أن هذا الخطاب لم ينعكس بشكل حقيقى على سلوكنا اليومى، ولم يقدم حلولًا عملية لقضايا مجتمعنا، فالمهم ليس ما نردده ونسمعه ولكن المهم هو السلوك و الممارسة، فنحن نتحدث كثيرًا ونعمل قليلًا، ولهذا لم يعد من المناسب استخدام الأسلوب التقليدى، لذلك لابد من رؤية جديدة لتدعيم ثقافة العمل التطوعى تقوم على إنشاء جمعيات غير حكومية للمتطوعين، ومراكز للتدريب لدراسة إمكانات المتطوعين وتوجيههم للمكان الصحيح، وتلقيهم التدريب الفنى والادارى، ليكون المتطوع بذلك قائمًا على أسس علمية ومنهجية صحيحة حتى يحقق الهدف المطلوب منه، فالتطوع يعبر عن إرادة وطنية نابعة من صميم أفراد المجتمع على النهوض والتقدم، والأخذ بزمام المبادرة فى مواجهة القضايا الاجتماعية، وهو بذلك يعكس درجة وعى وفعالية هذا المجتمع وتماسكه وإرادته الحرة فى البقاء والعيش والتقدم، ولاشك أن المنظمات أو المؤسسات الأهلية هى الاحرص على نشر الثقافة التطوعية والمدنية.

ولذلك يجب أن تتاح لهذه المنظمات الفرص للإعلان عن نفسها وممارسة وتعريف الجمهور بإسهاماتها وأنشتطها وأهمية ذلك للحياة اليومية لكل المواطنين، وأهمية وطرق مشاركة المواطنين فى هذه المؤسسات، وذلك من خلال المؤسسات الإعلامية والتعليمية والسياسية والدينية، فقد أتضح من الواقع أن هناك الكثير من الأفراد لديهم روح المبادرة والحماس والرغبة فى العمل التطوعى ولكن تنقصهم معرفة طرق واليات هذه المشاركة وأطرها القانونية.

ومن هنا فنحن فى حاجة إلى التعريف بالمنظمات الأهلية وأهميتها فى

تفعيل وحث مشاركة المواطنين فى العمل التطوعى والخيرى والتعريف بطبيعته وأغراضه وتنمية الإحساس بالفعالية والكفاءة السياسية والتطوعية وإمكانية تأثير المتطوعين فى السياسات العامة على كل المستويات والمساهمة فى تقدم ورقى المجتمع وتطوره، وبالتالى فنحن نؤكد على أهمية وجود رؤية شاملة لبناء الإنسان من جوانبه القيمية والأخلاقية والوجدانية والسلوكية والمهارية من أجل صالح شعوبنا وتمثل الثقافة التطوعية أحدى أهم آليات صيانة وتدعيم العمل التطوعى والخيرى وتفعيل دور المجتمعات المدنية والأهلية.

المراجع

(1) Hulme, D., Social Development Research and Third Sector, in Book: Rethinking Social Development, Long man Scientific and Technical, N.4., 2003, P.251.

(2) Carnea, m., Non-Government Organization, Local Development, Washington, World Bank, 1989, PP8-9.

(٣) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى واخرون، المجلد الثالث، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، القاهرة،٢٠٠١، ص: ١٤٠٤-١٤٠٥.

(٤) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، العمل الأهلى العربى المشترك، المفهوم، الواقع ـ التصورات البديلة، المؤتمر الثانى للمنظمات العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص: ١٠.

(٥) مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية فى المدرسة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص: ٦٢.

(٦) محمد ياسر شبل الخواجة، ثقافة العمل التطوعى كقاعدة لبناء المنظمات الأهلية، المركز الدولى للابحاث والدراسات (مداد) .hllp.//www.medad center.com.

(٧) مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة، مرجع سابق، ص ص: ٦٣-٦٤.

(٨) علية على، المجتمع المدنى (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص: ٢٠٠-٢٠٧.

(٩) محمد عبد الباقى الهرماسى، المجتمع المدنى والدولة فى الممارسات السياسية الغربية، فى كتاب المجتمع المدنى فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص: ١٢٧.

(١٠) أحمد حسين حسن، المجتمع المدنى والتحولات البنائية: قراءة فى معطيات الحالة المصرية (١٩٧٥-١٩٩٥)، شئون اجتماعية، السنة ٢٥، العدد ٩٧، ربيع ٢٠٠٨، ص ص: ٢٣-٢٤.

(١١) مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة، مرجع سابق، ص ص: ٦٧-٧٠.

(١٢) عمر بن نصير الشريف، الأثر الاقتصادى للاعمال التطوعية، بحث مقدم لندوة العمل التطوعى وتأثيره فى التنمية الاقتصادية، الرياض، ١٤٢٩هـ، ص ٧-٨.

(١٣) سعيد التل وآخرون، مبادئ التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،١٩٩٣، ص: ٦١٣.
(١٤) صابر أحمد عبد الباقى، دور الجمعيات الأهلية فى نشر ثقافة التطوع. http://drsaber.ber.ofees,net.
(١٥) عبد الباسط عبد المعطى، التدريب والإبداع (الوعى الشعبى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب) مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١، ص: ١٠٢.
(١٦) مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة، مرجع سابق، ص ص: ١٢٦-١٢٨.

الفصل الثالث

دور المنظمات الأهلية
فى نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان

مدخل

يعد التسامح والحق فى الاختلاف وقضايا حقوق الإنسان من أكثر الموضوعات أهمية فى العالم المعاصر لأنهم يمثلون المبادئ الأساسية التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية المدنية، وهم الذين يحكمون العلاقات الدولية والعالمية، ففى إطار مجتمع يتسم بالتعددية الاجتماعية والثقافية ويتميز بالصراعات السياسية والفكرية يصبح التسامح وقبول حق الاختلاف واحترام حقوق الإنسان ضرورة ملحة كى يظل المجتمع قائمًا ومتوازنًا، ورغم أن الأصل فى الثقافة المصرية تاريخيًا هو التوسط والاعتدال التى تنطوى على قدر كبير من التسامح إلا أنها شهدت تيارات خارجية وداخلية ساعدت على زرع قيم جديدة تغذى التعصب وتقلل من شأن قيمة التسامح. فارتفعت رايات التطرف على أرض الحكمة والاعتدال، ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة خاصة وأنها تتزامن مع موجات المطالبة

بحقوق الإنسان ونبذ التعصب والنزعات العرقية والشوفينية، والتأكيد على قيم التسامح فى أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية من أجل نشر السلام والتفاهم بين الأمم والمجتمعات الإنسانى، ولاشك أن منظمات حقوق الإنسان تمثل أحد المؤسسات الهامة التى أصبحت تلعب دورًا مهمًا فى الآونة الأخيرة فى نشر ثقافة السلام والتسامح والدفاع عن حقوق الأقليات والمرأة والطفل وذلك من خلال زيادة القدرة على فهم واستيعاب مختلف الأفكار والأطروحات السائدة فى الحضارة الغربية، والتى تدعو إلى التعددية الثقافية، ومشروعية أن تؤدى مختلف الثقافات دورها فى إنتاج ثقافة وتقاليد مشتركة حول حقوق الإنسان، والأهم من ذلك هو القدرة على فهم الحقوق الجماعية للشعوب التى يؤكد عليها الجيل الثالث من المنظمات الأهلية حول حقوق الإنسان مثل حقوق التنمية من خلال المشاركة والسلام والتسامح والحوار والبيئة والتطور الإعلامى، وحين يمكن توفير مشروعية وطنية لثقافة حقوق الإنسان وغيرها من الحقوق، يمكن استيعاب هذه الحقوق والمفاهيم فى الثقافة الوطنية والقومية[١].

لذا فقد توافرت عشرات المنظمات الأهلية التى تدافع عن حقوق الإنسان وذلك فى مصر وغيرها من البلاد العربية، حيث قدر عدد المنظمات التى تدافع عن حقوق الإنسان فى مصر بحوالى (١١٠) منظمة يتركز أكثر من ثلثها فى مدينة القاهرة، وهذا ما يكشف عن إدراك ووعى من جانب المنظمات الأهلية ككل للتعامل مع القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية[٢].

لكن الجدير بالذكر هنا أن هناك اعتقادًا سائدًا بين المثقفين والباحثين يتصور بأن المواجهة مع الدولة.

ستفضى آليًا إلى قيام المنظمات الأهلية أو أن كسر الدولة سيؤدى إلى هذا المجتمع المنشود (المجتمع الأهلى)، وهو اعتقاد ساذج للغاية لأن هذا المجتمع لا يقوم خارج العلاقة مع الدولة لأن أصوله تكمن فى العملية السياسية أى فى الدولة نفسها، وهذا يعنى أن استقلالية المنظمات الأهلية هى استقلالية نسبية لأن هناك ضربًا من الاعتماد المتبادل بينهما تفرضه الطبيعة الوسطية للمجتمع الأهلى بين الدولة وعموم المجتمع[٣].

وعلى هذا فإن المنظمات الأهلية والدولة ليسا مفهومين متقابلين بل هما مفهومان متلازمان ومتكاملان، فلا يمكن أن ينهض المجتمع ويؤدى دوره ورسالته من دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة وتعمل على فرض القانون، كما أنه من الصعب تصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين من دون مجتمع أهلى يساعدها، وإلا فإنها تتحول إلى دولة معزولة قد تؤدى دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، ولكنها تنهار فى نهاية المطاف فينهار معها المجتمع، ولذا يؤكد كثير من الباحثين أنه لا مستقبل للدولة الوطنية إلا من خلال المنظمات غير الحكومية، لأن هذه الدولة بما تقوم عليه من فصل للسلطات وتأكيد لحريات الأفراد وصيانة لحق الاختلاف وبحث عن أشكال أكثر فاعلية للعدل الاجتماعى والتسامح فهما سبيل المستقبل وآفاقه، فالدولة المدنية هى النقيض الطبيعى للدولة المتسلطة، وإذا كانت الدولة التسلطية هى دولة الصوت الواحد، ونفى التنوع، فإن الدولة المدنية هى دولة الأصوات المتعددة والتيارات المتحاورة، وفى ذلك تتحقق فكرة المجتمع الأهلى الذى يساهم فى نشر قيم التسامح والعدل وتكافؤ الفرص والدفاع عن حقوق الإنسان.

إشكالية الدراسة

تتحدد إشكالية هذه الدراسة فى ضوء الافتراض عن وجود علاقة تبادلية بين المنظمات الأهلية (غير الحكومية) ونشر قيم التسامح ونبذ التعصب والدفاع عن ثقافة حقوق الإنسان، فهذه المفاهيم ترتبط عضويًا مع بعضها البعض، إذ يلعبون دورًا محوريًا فى تحرير الإنسان من أى قهر سواء كان قهرًا أو ظلمًا فرض استبعاده من المشاركة فى بناء مجتمعه. فمن حق الإنسان وهو حق طبيعى أن تتاح له الظروف الملائمة لرفض أى شكل من أشكال التمييز سواء كان هذا التمييز مستندًا إلى الثروة أو إلى الخلفية العائلية أو القبلية أو الجماعة العرقية أو حتى إلى الدين أو إلى الطائفة، فقد ولد البشر أحرارًا متساويين، ترجع أصولهم إلى أصل واحد، لكن لوحظ وجود بوادر تعصب فى بعض البلدان العربية تتجلى بصيغ مختلفة خفية فى أغلب الأحيان وصريحة أحيانًا، كما لوحظ فى سياق ذلك بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية تعمل بصورة واعية ولا شعورية على تعزيز المظاهر التعصبية.

وتأصيلها فى النفوس، ومن هنا يأتى أهمية البحث فى هذه القضية التى تتصل بإثارة قيم التسامح واحترام حقوق الإنسان، باعتبارها من أهم قضايا المنظمات الأهلية (غير الحكومية) وذلك لعدة اعتبارات من أهمها:

أن قيم التسامح والعدل وحقوق الإنسان والمنظمات الأهلية تستندان إلى ذات العناصر التى تتصل بتحقيق المساواة والمشاركة، حيث أن المنظمات غير الحكومية تتشكل من المؤسسات الحديثة التى تتولى تنشئة البشر على أساس من المساواة وبما يعمق لديهم قيم المواطنة والتسامح ودعم ثقافة حقوق الإنسان.

كذلك تبرز أهمية المنظمات الأهلية فيما يتصل بغرس قيم المواطنة والتسامح وإشباع حقوق الإنسان من خلال مفهوم جديد ظهر خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، وهو مفهوم التنمية المستدامة والتى تؤكد على حق البشر فى إشباع حاجاتهم وتنمية قدراتهم بما يسمح بتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية المتاحة.

وفى هذا الإطار نعرض أولًا للمفاهيم الأساسية للدراسة وهى مفهوم التسامح وثقافة حقوق الإنسان، والمنظمات الأهلية (غير الحكومية) ثم الإشارة إلى رؤية علم الاجتماع فى دراسة التسامح وثقافة حقوق الإنسان ثم توضيح دور المنظمات الأهلية فى نشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان بأشكالها المختلفة، وأخيرًا التطبيق على الدور الفعلى لأحدى المنظمات غير الحكومية وهى المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر بوصفه نموذجًا لها.

أولًا: المفاهيم الأساسية للدراسة

١ ـ فى مفهوم التسامح:

يعد التسامح (Tolerance) من المفاهيم الإشكالية التى تنسج حضورها الكبير فى أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يطرح التسامح مشكلات عديدة متعلقة بمضمونه وتاريخه وعلاقته الدينية والفلسفية، وحدوده ومجالاته، وإمكاناته، فهو أخلاقى، ودينى، وفلسفى، وحقوقى، وله مضامين عديدة ومستويات مختلفة تتمثل أساسًا فى حرية المعتقد، والعقل، والتعبير والإقرار بالاختلاف والتنوع

مع ضرورة التعايش والتعاون، والتسامح كقيمة أخلاقية أولًا لا يمكن فهمه إلا كنقيض للتعصب، والتعصب فى مختلف تجلياته وصوره يؤكد على جوهر واحد قوامه الانقياد العاطفى لأفكار وتصورات تتعارض مع الحقيقة، وبالتالى فالأساس فى التعصب هو الحكم المسبق (Pre-Judging) دون التحقيق فى أسباب هذا الحكم تجاه جماعة أخرى ككل أو تجاه كل فرد من أفرادها منفصلين[٤].

ولقد ظهر مفهوم التعصب مع مفاهيم التعددية السياسية وترافق مع مفهوم التسامح الذى يتعارض مع مفهوم التعصب[٥].

والتعصب جاء من العصبية وهى ارتباط المرء بفكر أو جماعة والدفاع عن تصرفاتها والانغلاق على مبادئها وبالتالى فالشخص المتعصب (Fanatical) هو الذى يرفض الحق الثابت والموجود ويصادر الفكر الآخر أو الدينى الآخر أو لا يعترف بوجود كل ما هو آخر أصلًا[٦].

لذا فقد اهتم المفكرون والفلاسفة وعلماء الاجتماع على تقويض التعصب أساسًا حتى يفسحوا المجال لقيم التسامح. والتسامح فى اللغة العربية مشتق من الفعل سمح أى الجود والعطاء عن كرم وسخاء، وليس تسامح عن تنازل أو منه[٧].

بينما تعنى كلمة التسامح فى اللغة الإنجليزية (Tolerance) استعداد المرء أو الشخص لتحمل معتقدات وممارسات وعادات تختلف عما يعتقد به[٨].

وبهذا يتضح أن التسامح لغويًا يعنى العطاء والرحابة والقبول والصفح ولين الجانب والتساهل وتقبل المعتقدات وممارسات الآخر المخالف.

والتسامح بشكل عام يعنى اعتراف الجميع بأنه ليس هناك أى طرف يملك بمفرده الحقيقة، وأن تعدد واختلاف الآراء والاتجاهات والأفكار هو ظاهرة طبيعية وصحية داخل المجتمع من أجل التعايش والتقدم.

لذا فقد عرف توماس ويلسون التسامح بأنه «الرغبة فى السماح فى التعبير عن الاتجاهات والأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقًا لمعايير عالمية مستقلة عن التباينات القيمية» أو بمعنى آخر أكثر تحديدًا أنه الرغبة فى توسيع نطاق الحريات المدنية للأفراد والذين يعتنقون ديانات أو اتجاهـات سياسية متباينة(٩).

ولذلك يعبر التسامح عن الاحترام والقبول والتقدير لمختلف الثقافات فى العالم، فى أشكال التعبير والممارسات والمعتقدات المختلفة الخاصة بكل منها، وللأساليب المختلفة فى الحياة، والتسامح يعنى التجانس مع الاختلاف، والاعتراف بثقافة الآخر فكلما يقول أحد علماء الاجتماع «بأن أولئك الذين لا يعرفون ثقافات أخرى غير ثقافاتهم لا يعرفون ثقافاتهم أصلًا»(١٠).

وبالتالى فالتسامح يزداد مع المعرفة وانفتاح العقل، والانفتاح على الثقافات العالمية الأخرى، لكن أشار ريشر (Rescher) إلى أن التسامح عملية نسبية لأن الادعاء بأننا يجب أن نكون متسامحين ادعاء أخلاقى، بالإضافة إلى نسبية الحكم أو التقدير على الأشياء، فما يتسامح معه فرد قد لا يتسامح معه فرد آخر، ولذا يعبر التسامح عن طريقة فى التعامل مع الناس الذين نختلف معهم أو نعتقد أنهم على خطأ بدرجة أو بأخرى، ونحن عندما نتسامح مع الناس فإننا نسمح لهم بفعل ما نكرهه وعدم التدخل فى أنشطتهم أو ممارساتهم، وكذلك عدم معاقبتهم أو تجريمهم

على رؤاهم الخاصة مع ملاحظة أن التسامح مع هذه الرؤى المختلفة لا يؤكد صدقها، ومن ثم يستند مبدأ التسامح إلى أصلين الأول معرفى يرتبط بالتسليم بنسبية المعرفة والآخر يرتبط بالتسليم أنه ما من أحد يحتكرها أو يمتلكها كاملة[١١].

وهكذا يمكن تعريف التسامح إجرائيًا بوصفه «الاحترام والتقدير المتبادل بين طرفين فى إطار الإيمان بالتنوع والتعدد الفكرى والثقافى والعقائدى من أجل العيش مع الآخرين فى سلام ودون أى صراعات طائفية أو مذهبية أو أيديولوجية أو عرقية، وأن يتم التعبير عن هذا ليس فقط على مستوى الاعتقاد أو الاقتناع وإنما فى شكل الممارسات والسلوكيات التى تعكس ذلك الاعتقاد».

٢ ـ ثقافة حقوق الإنسان (Culture of Human Rights):

اجتذب مفهوم حقوق الإنسان الطابع الفردى للحقوق والنزعة إلى الاستئثار باهتمام كثير من المنظرين والقانونيين، ولقد رأى العرف الوضعى السائد أن الحقوق توجد بالضرورة أو تمنح من قبل المؤسسات القانونية أو الهيئات التشريعية، أما الرأى البديل لهذا فيرى أن الحقوق توجد مستقلة عن أى اعتراف أو تأكيد قانونى لها، وهذا يتضمن مناقشة حقوق الإنسان بوصفها منظومة من التسميات التى يمكن تنشيطها فى مجال نقد إقدام بعض النظم السياسية على إنكار مثل هذه الحقوق، وبالتالى فقد أصبحت قضايا حقوق الإنسان فى السنوات الأخيرة قضية عامة فى السياسة الدولية[١٢].

وتنقسم حقوق الإنسان إلى نوعين: الحقوق المدنية والحقوق السياسية، الأولى تهدف إلى ضمان مجال شخصى لكل عضو فى الجماعة

يمارس فيه بحرية نشاطًا خاصًا دون تدخل من الغير أو من الدولة، طالما أنه لم يرتكب ما يخالف القانون مثل حرية الرأى وحرمة المنزل وحق الملكية.

أما النوع الثانى من هذه الحقوق فهو أكثر فاعلية إذ تضمن لصاحبها المساهمة الايجابية فى ممارسة السلطة العامة لبلاده من خلال المشاركة فى مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والدستورية[١٣].

وعلى هذا تعرف حقوق الإنسان بشكل عام بوصفها المفهوم الواسع للحقوق الطبيعية لمجموع الكائنات الإنسانية أى حقها فى الحياة والحرية والمساواة أمام القانون، وقد اتسعت هذه الحقوق فأصبحت تتضمن فى الأزمنة الحديثة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[١٤].

وهذا يعنى أن حقوق الإنسان قد تطورت فى مراحلها الأولى التى عنيت بالحقوق الفردية والمدنية والسياسية إلى الاهتمام فى مرحلتها الثانية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن شملت فى مرحلتها الثالثة والأخيرة الحقوق التى تتعلق بنوعية الحياة ذاتها خاصة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية البشرية والمستدامة[١٥].

ولأهمية حقوق الإنسان والحاجة القصوى إلى احترامها اتجهت الأنظار الى تعليمها فى مراحل التعليم المختلفة والى البحث فى مناهج وطرق تدريسها سواء تعليم مدرسى وعال وتعليم غير مدرسى، ومختلف المنظمات التى تضطلع بأنشطة تعليمية بين النشء والكبار[١٦].

وبعد أن عرضنا لمفهوم حقوق الإنسان بشكل عام فإننا نعنى بمفهوم ثقافة حقوق الإنسان فى هذه الدراسة بوصفه يعنى «بتوعية المواطنين

بحقوقهم وواجباتهم وتعزيز قيم المساواة وعدم التمييز وصياغة التوجه الاجتماعى وتعديل السلوكيات على النحو الذى يعلى من شأن قيمة احترام حقوق الإنسان ورفع درجة المشاركة السياسية وتعزيز قيم المواطنة والانتماء».

٣ـ تعريف المنظمات الأهلية: (Non–Government Organization)

لاشك أن محاولة وضع تعريف محدد للمنظمات الأهلية يواجه بصعوبات جمة بسبب التحولات التى شهدها هذا المفهوم عبر المراحل التاريخية المختلفة، والتى أدت إلى تعدد مضامينه وأدواره، ودلالاته

من بداية نشأته مرورًا بتشكيلات المعرفة التى تعبر عن ظرفية تاريخية معينة له، ولذا فهناك العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن مفهوم المنظمات الأهلية، ومن هذه المسميات ما يلى:

ـ المنظمات غير الحكومية. N.G.O S

ـ القطاع الثالث. Third Sector

ـ القطاع التطوعى. Voluntary Sector

ـ القطاع الخيرى. Philanthropic Sector

ـ المنظمات التى لا تهدف إلى تحقيق الربح. Non profit Organization [١٧].

ورغم هذا التباين فى المسميات إلا أنها جميعًا تتسم بوجود معايير واحدة وقواسم مشتركة على النحو التالى:

١ ـ أن المنظمات الأهلية غير هادفة إلى الربح، وتسعى إلى تحقيق النفع العام.

٢ ـ أنها منظمات تطوعية إرادية نشأت بمبادرات ذاتية من أعضائها.

٣ ـ أنها تحكم وتدار ذاتيًا وليس من قبل قوة خارجية.

٤ ـ أن تؤدى هذه المنظمات الأهلية خدمة عامة لكل من يستحقها وليس لأعضائها المساهمين فقط.

٥ ـ إنها قادرة على الوصول إلى المناطق النائية والمحرومة فى المجتمع والعمل بتكاليف منخفضة[١٨].

ووفقًا لذلك فقد حدد البنك الدولى تعريفًا مبسطًا لوصف المنظمات الأهلية باعتبارها «مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات، وهى إ ما مستقلة كليًا أو جزئيًا عن الحكومة، وتتسم بالعمل الإنسانى والتعاون وليس لديها أهداف ربحية أو تجارية»[١٩].

وعلى هذا تمثل المنظمات الأهلية جزءًا من القطاع المجتمعى فى المجتمعات الإنسانية الحديثة، وتقع تلك لمنظمات كهمزة وصل بين القطاعين العام والخاص، وبالتالى فهى أداة ربط ووصل بين مكونات وبناءات المجتمع، وعلى الرغم من اختلاف المنظمات الأهلية من حيث الشكل، والحجم، والأهمية والأدوار التى تؤديها بين الدول والثقافات المتباينة، فإن لتلك المنظمات وظائف وأدوار محددة فهى تناصر المحرومين والمهمشين والضعفاء والمستبعدين، وتسعى للتغيير الاجتماعى المنشود، وتقدم الخدمات الاجتماعية والبرامج الثقافية التى تنمى الوعى الاجتماعى والثقافى، ومن هذا يتضح أن المنظمات الأهلية تؤدى خدماتها ومساعدتها المادية والمعنوية للجماهير الفقيرة ليس بهدف الحصول على الربح، ولكن تعبيرًا عن رغبة إنسانية خيرة تفرض ضرورة التحرك

للارتقاء بنوعية حياة الناس، بالإضافة إلى ذلك تؤدى أدوارها ووظائفها بأدنى قدر من المعوقات البيروقراطية التى تعانى منها الإدارة الحكومية، وهى على خلاف القطاع الخاص تسعى إلى تقديم الخدمة أو المساعدة بهامش محدود من الأرباح يمكن هذا القطاع من الاستمرار وأحيانًا بلا ربح.

ومما سبق يمكن تعريف المنظمات الأهلية بوصفها «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف»[٢٠].

ثانيًا: علم الاجتماع ودراسة قيم التسامح وحقوق الإنسان

ينطلق اهتمام علماء الاجتماع فى دراستهم للتسامح فى ضوء أن هناك تنوعًا وتعددًا فى المجتمع أيًا كان طبيعته، وأن هذا التنوع تتم ترجمته فى صورة وجهات نظر وأفكار وممارسات مختلفة، وترجع جذور هذه الفكرة فى ارتباط نشأة مفهوم التسامح فى ضوء تعدد الفرق والمذاهب والطوائف الدينية والصراع فيما بينها، ومن ثم محاولة إيجاد وسيلة يتم بمقتضاها جعل هذه الفرق والطوائف المختلفة فى أن تتعايش معًا فى إطار من التفاعل والحوار المتبادل.

لذا فقد ربط الباحثون بين التسامح وقضايا حقوق الإنسان والليبرالية، حيث أن الليبرالية تسمح بالتنوع والاختلاف واحترام حقوق الإنسان، ومن ثم فالنظم الديمقراطية هى التربة الخصبة لترعرع قيم التسامح واحترام حقوق الإنسان تلك الديمقراطية التى تسمح بالرأى والرأى

الآخر فى إطار أن يكون القرار للأغلبية مع احترام وتقدير رأى الأقلية، لذا فإن تطور ثقافة التسامح وإشباع حقوق الإنسان يتطلب تغييرًا لنظم القهر الاجتماعى والتوجه نحو الديمقراطية التى تتيح المشاركة والاندماج للجميع دون تمييز على أساس السن أو الجنس أو الدين أو الوضع الاقتصادى والاجتماعى بل الكل سواسية أمام القانون[٢١].

وعلى هذا فقد تناول أنتونى جيدنز فكرة التسامح فى إطار النظام الليبرالى، حيث أن هذا النظام يفترض أن النموذج الوحيد للمساواة اليوم يجب أن يكون نموذج تكافؤ الفرص أو وفقًا لنظام الجدارة، وعلى أساس أن هذا النموذج قابل للتحقق فإن ذلك سوف يخلق قدرًا كبيرًا من عدم المساواة فى المجتمع وما يترتب على ذلك من تباينات اجتماعية حادة تؤدى إلى عدم التسامح والتعصب وتهديد للتماسك الاجتماعى[٢٢].

لذا فقد ذهب هربرت ماركيوز (Marcuse) إلى أن التسامح الذى تدعيه الديموقراطيات الحديثة ليس سوى ضربًا من ضروب الخداع، فسماح هذه الأنظمة للأقلية بالتعبير عن رأيها لا يأتى إلا لتأكدها أنه ليس لأراء الأقلية أى تأثير فعال، فالتسامح يساعد النظام القائم على أن يسيطر على الأغلبية ويتحكم فيها ويقولب أفكارها على نحو يجعلها عاجزة عن فهم الانتقادات الجذرية أو الاستماع إليها، ومن ثم يرفض ماركيوز مبدأ التسامح لأنه السبب الحقيقى للسيطرة على جموع الشعب، وهذه الأفكار اللاديموقراطية ما هى إلا استجابة للتطور الفعلى للمجتمع الديموقراطى الذى حطم أسس التسامح التـام (Pure Tolerance)، لأن الظروف التى يمكن أن يصبح فيها التسامح قوة محررة ومهذبة ما تزال غير موجودة[٢٣].

ومع هذا فقد طرح جيدنز مفهومًا جديدًا عن سياسة الحياة من خلال ربطه لقضيتى التسامح وحقوق الإنسان واللذين اقترنا بمناقشات عديدة عن التفرد والاستجابة الآنية والاختيار والأخلاق والعقل والوعى والهوية ـ الخ، وهى من الموضوعات التى خصص لها جيدنز دراسات منفصلة وتتعلق ببعض قضايا سياسة الحياة بزيادة قدرات البشر على عمل اختيارات واعية وعلمية بشأن الحياة والمعيشة، وتعنى هذه القضايا بالتأمل فى حالنا فرديًا ومحليًا وكوكبيًا ومحاولة تفهم العواقب بعيدة المدى لأنشطتنا فيما يتعلق بالبيئة أو الصحة كمثال وعواقب شيوع التقنيات الحديثة فى مجالات الطب والهندسة الوراثية التى تؤثر فى كثير منا بشكل كبير(٢٤).

وعلى هذا فإن عدم التسامح وعدم احترام حقوق الإنسان من منظور جيدنز وماركيوز يعد نتاج للتحولات العلمية والتقنية والتطور الفعلى للمجتمع الديمقراطى، وما أدت إليه هذه التحولات من تكريث التباينات والتمايزات بين البشر فى أساليب الحياة، وأساليب التفكير والعمل، وشيوع القيم الفردية وانتشار البطالة وتدنى مستويات المعيشة، مما أفضى ذلك إلى خلق حالة من الإقصاء الاجتماعى (Social Exclusion)، التى ترجع إلى الحداثة والتغيرات التقنية من خلال الاعتماد على منطق التراكم الرأسمالى الذى يقوم على مبدأ أقصى عائد مادى على حساب الآخرين جميعًا، لذا يعتبر الاستبعاد الاجتماعى سمة حتمية ومتأصلة فى الطبيعة الجائرة لرأسمالية ما بعد الصناعة التى تقوم على سوق العمل المرن، ولقد رأى بيرن (Byrne) أن المستبعدين دائمًا لا يوصفون بأنهم طبقة دنيا دائمة بل هم بالأحرى جيش احتياطى للعمل

حيث يتبادل أفراده المواقع باستمرار مع أولئك الذين يعانون من العمالة ذات الوضع المتدنى، وفى إطار ذلك أوضح جيدنز شكلين للاستبعاد الاجتماعى فى المجتمعات المعاصرة، الأول هو استبعاد أولئك القابعين فى القاع والمعزولين عن التيار الرئيسى للفرص التى يتيحها المجتمع، أما الشكل الآخر عند القمة وأسماه الاستبعاد الإدارى لجماعات الصفوة حيث تنسحب الجماعات الثرية إلى النظم العامة وأحيانًا من القسط الأكبر من ممارسة الحياة اليومية، إذ يختار أعضائها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع وبدأت الجماعات المحظوظة تعيش داخل مجتمعات محاطة بالأسوار وتنسحب من نظم التعليم العام والصحة العامة، ـ الخ، الخاصة بالمجتمع ككل[٢٥]. و يتضح موقف أمارتيا صن A.SEN من قضية التسامح و احترام حقوق الإنسان فى مفهومه حول الحرية، و التى تتمثل فى أن الحرية الشخصية مهمة للجميع من أجل المجتمع، و هذه الدعوة تتألف من عنصرين متمايزين يتمثل العنصر الأول فى قيمة الحرية الشخصية. بمعنى أن الحرية الشخصية مهمة و يتعين كفالتها لمن يعنيهم أمر «مجتمع خير» و العنصر الآخر مساواة الحرية بمعنى أن كل فرد يعنيه أمر خير المجتمع، و من ثم يتعين كفالة الحرية و صيانتها لكافة أفراد المجتمع.

وفى إطار ذلك ميز امارتيا صن ما يسمى قيمة التسامح والتى تعنى التسامح بين مختلف العقائد والالتزامات والأعمال لجميع الناس على اختلافهم، أما العنصر الآخر فيعنى المساواة فى التسامح بمعنى ما يحظى به البعض من تسامح يتعين بالتالى أن يحظى به الجميع، إلا إذا كان التسامح عند البعض سيفضى إلى تعصب مع الآخرين[٢٦].

وفى كتابه الهوية والعنف يؤكد امارتيا صن على العلاقة بين قيم التسامح وحقوق الإنسان وقضية العدالة كما صاغها ديفيد هيوم وهى تشير إلى أن حدود العدالة وحقوق الإنسان ستظل تتسع بما يتناسب مع مدى رؤية الناس، وقوة علاقاتهم المتبادلة إذ يوجهنا التاريخ والتجربة والمنطق إلى هذا التطور الطبيعى فى المشاعر البشرية والى الاتساع التدريجى فى نظرتنا إلى العدالة بما يتناسب مع ما أصبحنا عليه من اطلاع وإلمام بمدى فوائد هذه الفضائل، وهذا يعنى أن تساعد العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول فى تعزيز تداخل شعوب متباعدة بعضها مع بعض، إذ يصل الناس اليوم إلى تقارب أكبر بعضهم مع بعض يمكنهم أن يبدأوا بالاهتمام بأشخاص بعيدين ربما كان وجودهم غير مدرك بما يكفى قبل ذلك، وهذا ما سيجعل أناس متباعدين يدخلون فى مجال الاتساع التدريجى فى نظرتنا إلى العدالة ومبادئ حقوق الإنسان[٢٧].

خاصة وأن قيم العدالة والتسامح وحقوق الإنسان تتخطى كافة الحدود والجبهات السياسية، وتنادى ضمير كل إنسان ومواطن فى العالم بغض النظر عن اعتبار الدين أو الأصل أو العقيدة السياسية، وهذه المبادئ تؤكد بلا استثناء على وحدة الجنس البشرى وتدحض التشتت والتفرقة بفعل سيادة الروح القومية بشكل عام[٢٨].

وفى هذا السياق أوضح كلود ليفى شتروس أن الإسهام الحقيقى لأى ثقافة لا يتكون من قائمة المخترعات التى أنتجتها بل من اختلافها عن غيرها، فالإحساس بالاحترام والتقدير لكل فرد فى أى ثقافة تجاه الآخرين لا يقوم إلا على أساس الاقتناع بأن الثقافات الأخرى تختلف عن ثقافته فى جوانب عديدة حتى لو كان فهمه لها غير مكتمل، ومعنى

هذا أنه لا وجود لثقافة إلا فى إطار هوية محددة تميزها عن غيرها، فإن انتفى التميز والاختلاف انتفت الثقافة وهذا الاختلاف والتمايز هو قوام الهوية الثقافية وشرط حواره مع الهويات الأخرى، فلا حوار دون اختلاف ولا اختلاف بلا هوية ولا هوية إلا بوعى الفرد بين الأنا والآخر[٢٩].

وهذا يعنى أن التسامح وحقوق الإنسان يعبران عن الاحترام والتقدير لمختلف الثقافات فى العالم، فقيم التسامح وحقوق الإنسان تقوم على قبول الآخر والتجانس مع الاختلاف والتباين بين أفراد المجتمع الواحد أو المجتمعات الإنسانية الأخرى.

ثالثًا: المنظمات الأهلية ودورها فى دعم قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان

فى الواقع أن العلاقة بين المنظمات الأهلية وقيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان علاقة عضوية متكاملة حيث أن كلاهما يلعب دورًا محوريًا فى تحرير الإنسان من أى قهر سواء كان قهرًا أو ظلمًا فرض استبعاده من المشاركة فى بناء مجتمعه أو تمثل فى حرمانه من إشباع حاجاته الأساسية، فمن حق الإنسان وهو حق طبيعى أن تتاح له الظروف الملائمة لتحقيق إشباع حاجاته الأساسية أو أن يتجه التحرير الإنسانى إلى رفض أى شكل من أشكال التمييز بين البشر سواء كان هذا التمييز مستندًا إلى الثروة أو إلى الخلفية العائلية أو القبلية أو إلى الجماعة العرقية أو حتى إلى الدين والطائفة، فقد ولد البشر أحرارًا متساوين ترجع أصولهم إلى أصل واحد فكلكم لآدم وآدم من تراب، وكذلك الناس شركاء فى الموارد الطبيعية التى تصنع كل الموارد الأخرى، فالناس شركاء فى ثلاثة

الماء، والكلأ، والنار، إذا فحقوق الإنسان هى حالة طبيعية نلاحظها فى حالة الطبيعة التى تقدم مواردها لكى يستمتع بها كل البشر، ومن ثم فإذا حصل البعض على قدر أكبر من الموارد على حساب البعض الآخر، فإن ذلك يعد إخلالًا بحقوق الإنسان، حيث أكدت المادة[٣٠] من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن تلك الحقوق يشترك فيها كافة البشر من حيث كونهم ولدوا أحرارًا ومتساويين فى الكرامة، والحقوق كما نص الإعلان فى مواضع أخرى أن كل فرد يتمتع بكافة الحقوق والحريات المذكورة فى الإعلان العالمى دون تمييز من أى نوع كالعرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو الأصل الاجتماعى أو القومى أو الملكية أو محل الميلاد.

كما أكد الإسلام على احترام حقوق الإنسان والتسامح والعدالة بل جعل التنوع جزء من غاية وهدف دينى فى الخلق ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين.. ولذلك خلقهم[٣١].

ولاشك أن القضايا التى أثارتها مبادئ حقوق الإنسان تطرح تساؤلًا هامًا هو كيف يمكن تحقيق حقوق الإنسان فى ظل واقع اجتماعى متباين اجتماعيًا وقيميًا؟

فى الواقع أن الموقف الذى يجبر الأفراد الذين يمثلون أنظمة قيمية مختلفة تمامًا على التعايش معًا هو موقف صعب وهو يمثل لب المشكلة التى تواجه المجتمعات الإنسانية الحديثة، وإذا كان من الصعب إجبار الأقلية على التنازل عن قيمهم أو على الأقل الحيلولة دون تحقيق هذه القيم فلا يبقى إلا ضرورة الاتفاق على وثيقة اجتماعية تحدد حدودا لتلك الحريات والحقوق، وأهم شروط هذا الاتفاق هو قبول مبادئ التسامح

والتباين كنقطة انطلاق، ومن ثم فعندما نتحدث عن حدود لحقوق الفرد نجد أنفسنا نتحدث عمومًا عن قضيتين أساسيتين هما:

القضية الأولى: وهى الخاصة بتحديد حدود الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد فى ظل الاضطرار إلى التعايش المشترك بين أفراد يمثلون أنظمة قيمية مختلفة، وتلك هى مشكلة حدود قضية التسامح عند الاختلاف، والقضية الأخرى وهى مدى القدرة على احتمال الحقوق والحريات الخاصة بالأشخاص الذين يتبنون مبادئ التعصب وعدم التسامح[٣٢].

وبالتالى فإن الأفكار التى تتعلق بقضايا التسامح وثقافة حقوق الإنسان تتصل بالمنظمات الأهلية وذلك لعدة اعتبارات:-

الاعتبار الأول: أن التسامح وثقافة حقوق الإنسان وقضية المنظمات الأهلية تستند إلى ذات العناصر والتى تتصل بالحق وإشباع الحاجات الأساسية والحق فى المشاركة، كل ذلك على أساس من المساواة وهى الوظائف التى تسعى المنظمات الأهلية للتأكد عليها، ولكن ماذا نعنى بالمساواة فى هذا السياق؟

فى الواقع أن المساواة هنا تعنى تبادل الحقوق لأن الفردان يتساويان ليس إذًا تشابه فى الطول أو الذكاء أو الثروة ولكن فقط إذا أصبحت حقوق الفرد على الآخرين هى نفسها حقوق الآخرين على الفرد، ولذا نقول أن الأفراد متساويين إذا ما منحوا الآخرين حرية الإرادة نفسها التى يمنحها لأنفسهم فى نفس الموقف، وبالتالى تعتبر المساواة شرطًا أساسيًا لحرية الإرادة وحرية الإرادة تعنى تمتع الفرد بحقوق معينة يلتزم بها الآخرون.

الاعتبار الآخر: ويتصل بأهمية المنظمات الأهلية فيما يتصل بقضية التسامح وحقوق الإنسان من خلال مفهوم جديد ظهر خلال النصف الثانى من القرن العشرين وهو مفهوم التنمية المستدامة الذى يعنى فى جانب منه اعتماد البشر على أنفسهم فى تطوير قدراتهم بما يشبع حاجتهم الأساسية، ومن المفترض أن تلعب المنظمات الأهلية دورًا أساسيًا فى هذا الصدد.

والمنظمات الأهلية هى منظمات طوعية يؤسسها الأفـراد لخدمة مصالحهم أو لخدمة الآخرين، وهى تستند فى تأسيسها عادة على الإرادة الحرة لأعضائها وعلى قبولهم وقدرتهم على القيام بالعمل التطوعى، وفى العادة لا تستهدف المنظمات الأهلية الحصول على الربح، كما أنها لا تميل إلى تعاطى السياسة وان كان من الممكن أن تشارك فى التفاعل السياسى أحيانًا، وتنقسم المنظمات الأهلية إلى عدة أنماط هى:-

أولها: المنظمات الدفاعية وهى التى تضم منظمات حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة.

وثانيها: المنظمات التنموية وهى التى تتولى تطوير القدرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمن يحتاجون إلى التمكين وتطوير القدرات ويدخل فى إطار هذا النمط المنظمات البيئية التى تهتم بالحفاظ على البيئة فى الأساس، وبعد أن كان يقصد بذلك البيئة الطبيعية اتسع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الاجتماعية والثقافية.

وثالثهما: منظمات الرعاية الاجتماعية وهى المنظمات التى تتولى رعاية ومتابعة إشباع الحاجات الأساسية للبشر المستفيدين منها، وأخيرًا المنظمات الفئوية وهى المنظمات التى تتأسس لخدمة مصالح أو إشباع

حاجات أو تمكين فئات اجتماعية محددة حتى يمكن إدماجها فى مجرى التفاعل الرئيسى فى المجتمع[٣٣].

وارتباطًا بذلك أصبح بناء المجتمع المدنى أو المنظمات غير الحكومية أكثر اكتمالًا وأكثر وضوحًا خاصة بعد أن اضطرت إلى المراجعة القصرية لبعض التزاماتها فى نهاية القرن العشرين، فمع ثقل المديونية الداخلية والخارجية، وفشل النماذج التنموية السابقة، وسقوط الشعارات التعبوية التى تمكنت من الاستمرار لبعض الوقت، وعرقلة أى جهد توحيدى أو حتى تعاونى إذ تطلب الدولة من مواطنيها ألا يعولوا عليها فى كل شيء، وفى إطار هذا الجو المحتقن دفع بعناصر من النخبة السياسية والثقافية إلى إطلاق مبادرات ذات أهداف مدنية وذلك بتأسيس جمعيات ومنظمات تطوعية تنشط فى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية[٣٤].

لكن إذا تأملنا بناء المنظمات الأهلية فإننا سوف نجد أن هذا البناء يتشكل من عدة مكونات أساسية لعل من أبرزها ما يلى:

(أ) الفعل الإرادى الحر. فالمنظمات الأهلية تتكون بالإرادة الحرة لأفرادها، ولذلك فهى تختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، ففى الجماعات القرابية لا يختار الفرد عضويتها بل تفرض عليه بحكم المولد والإرث، والمجتمع الأهلى غير الدولة التى تفرض جنسيتها أو قوانينها على إقليمها الجغرافى دون انتظار لقبول ذلك من الجماعات التى تعيش داخل نطاق حدودها، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع الأهلى من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن هذه المصلحة، سواء كانت مادية أو معنوية بينما هم فى تنظيمات

المجتمع الطبيعى يعملون لتحقيق مصالح جماعاتهم لأنهم متوحدون مع هذه المصالح.

(ب) التنظيم الجماعى، تتشكل المنظمات الأهلية من مجموعة من التنظيمات كل منها يضم أفـرادًا أو أعضاء ينضمون إليها بمحض إرادتهـم الحرة وفق شروط يضعها من يؤسسون التنظيم، وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد، ولكن يبقى أن هناك تنظيمًا وهذا التنظيم الرسمى أو الشبه الرسمى هو الذى يميز التنظيمات الأهلية عن المجتمع عمومًا، حيث لا يعدو الأول كونه مجموع الوحدات المنظمة التى يضمها المجتمع الثانى، فالمجتمع الأهلى على هذا النحو هو مجتمع عضويات إرادية حرة.

(جـ) التسامح وقبول الاختلاف، والالتزام فى إدارة الاختلاف مع الآخرين ومع الدولة بالوسائل السلمية، وبالتالى تنهض التنظيمات غير الحكومية على قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمى وهو ما يعنى أن المجتمع الأهلى يشكل على هذا النحو فضاءًا واسعًا من الحرية يسمح بقبول الاختلاف والتنوع شريطة أن لا يؤدى ذلك إلى الصراع ولكنه التنوع الذى يسمح بالتلاقى والتفاعل فى إطار الوحدة الشاملة وعلى هذا النحو تبيح المنظمات الأهلية تعبير الجماعات الاثنية أو العرقية عن ذاتها وهويتها ثقافيًا واقتصاديًا وربما سياسيًا شريطة القبول السلمى بذلك من قبل جماعات المجتمع الأهلى فى تعايشها مع بعضها البعض[٣٥].

(د) إن التنظيمات الأهلية تعتبر وسيلة هامة من وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية

إذ أن المجتمع الأهلى يلعب دوره فى التنشئة السياسية حينما يدرب الأعضاء على أصول الممارسة الديمقراطية سواء فيما يتعلق باتخاذ القرارات على أى مستوى من المستويات، أو التنشئة على أصول تبادل المراكز، علاوة على هذا تعتبر التنظيمات الأهلية مدرسة للتدريب فى الاعتماد على الذات فمثلًا نجد أن قيام بعض التنظيمات بعملية التمكين الاقتصادى لأعضائها من شأنه أن يجعلهم يعتمدون على أنفسهم ليقودوا حياة مستقلة، هذا إلى جانب أن المجتمع الأهلى يدرب البشر على القدرة على تجميع القوة من مصادرها المختلفة لتقف صلبة وقوية أمام الكيانات الأقوى كالدولة[٣٦].

ولاشك أن هذا البناء الشامل لمنظمات المجتمع الأهلى يلعب دورًا أساسيًا ومهما فيما يتعلق بقضايا التسامح وحقوق الإنسان وهو الدور الذى له مضامين عديدة يأتى فى مقدمتها ما يلى:

١ ـ دور التنظيمات الأهلية فى نشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان، إذ يمكن للتنظيمات الأهلية أن تزيد من فاعلية إشباع حقوق الإنسان ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر تلك الثقافة التى لا تشير إلى التحرر والمساواة واحترام حقوق الإنسان فقط، بل هى عملية ذهنية تدعوا إلى الديموقراطية وتكافؤ الفرص، كما أنها تكون بمثابة البداية لتحصين المجموعات البشرية من أمراض الصراعات العرقية والدينية أو المذهبية، لكن ثقافة قبول الآخر سلاح ذو حدين فإذ أمكن إقناع الشعوب المقهورة بهذه الثقافة

دون أن تقنع شعوب وحكومات الدول القاهرة، فإننا نكون بهذه الثقافة قد ساعدنا القاهر على حساب المقهور، ولكن ثقافة قبول الآخر فى مجملها هى محاولة لصياغة عقلية وجدانية ينبغى أن تسود شعوب العالم جميعًا المتقدمة والنامية منها[٣٧].

٢ ـ أن المنظمات الأهلية تتشكل من مجموعة من المؤسسات الحديثة التى تتولى التعريف بحقوق الإنسان سواء كانت الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المتعلقة بأهمية قيادة حياة كريمة، ذلك أن معرفة البشر بحقوقهم يمكن أن يشكل المرحلة الأولى من أجل الإصرار على نيل هذه الحقوق، فقد أكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، على أن لجميع أعضاء الأسرة البشرية حقوق متساوية وثابتة بشكل أساسى فى «الحرية» والعدل والسلام فى جميع أنحاء العالم، ومن أهم الحقوق التى يتضمنها هذا الإعلان الحق فى الحياة والحرية، وحق التقاضى، وحق الملجأ وحق الجنسية، وحق تكوين أسرة، وحق الملكية، وحق المشاركة فى إدارة الشئون العامة للبلد، وحق العمل، والحق فى التعليم[٣٨].
أى أن إدراك حقوق الإنسان يعبر عن احتياجات الفرد والجماعة لتحديد طبيعة وحدود القوة والثروة والمعرفة والقيم الأخرى موضع الاهتمام فى نطاق التفاعل الاجتماعى للمجتمع والمشاركة فيها، وبصورة أساسية قيم الاحترام والعناصر المشكلة لها، والتى تدور حول التسامح والتفاعل المتبادل، وعلى هذا النحو تلجأ المنظمات الأهلية إلى عقد الندوات والمحاضرات للتوعية بهذه الحقوق فى جملتها وثقافة التسامح بشكل أساسى.

٣ ـ تمكين البشر من أجل الحصول على حقوقهم وذلك انطلاقًا من أن للبشر مجموعة من الحاجات الأساسية، وأن إشباع هذه الحاجات فى المستوى الإنسانى الملائم، يعد حقًا من حقوقهم الأساسية، فإذا كان للإنسان مجموعة من الحقوق الأساسية كالحاجات ذات الطبيعة البيولوجية والحاجات الاجتماعية والحاجات الثقافية فضلًا عن الحاجة إلى الأمن، فإنه يوجد عديد من التنظيمات والجمعيات الأهلية ذات الطابع السياسى كالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى بدأت تلعب دورها فى إشباع هذه الحاجات، وهذا الإشباع قد يأخذ أحد أسلوبين:

ويتمثل الأسلوب الأول فى الأسلوب الذى تتبعه جمعيات الرعاية الاجتماعية، وهى الجمعيات التى تقوم بتقديم الإشباع المباشر لحاجات البشر، كتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك تقديم الغذاء والكساء والمأوى، إذ يهتم هذا النوع من المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمة المباشرة لإشباع الحاجة، غير أن من أهم عيوبه أنه يعمق روح الاعتماد عند البشر المستفيدين من هذه الخدمات الأمر الذى يؤدى على المدى الطويل إلى قتل مبادرتهم الذاتية وقدراتهم على الاعتماد على أنفسهم.

على خلاف ذلك يؤكد الأسلوب الآخر على التمكين ومن خلال هذا الأسلوب تميل المنظمات غير الحكومية إلى دعم استقلالية الإنسان، واعتماده على ذاته فى السعى لإشباع حاجاته، وعلى هذا النحو نجد أن المنظمات غير الحكومية تساعد الفرد لفترة من الزمن حتى يستطيع الوقوف على قدميه والاعتماد على ذاته، وأنه إذا استطاع الإنسان الاعتماد

على ذاته، فإن تمكن أن يساعد بعد ذلك على دعم استقلالية الآخرين وتقديم العون لهم حتى يتحول المجتمع من البشر الذين يحتاجون الى الخدمات إلى البشر المنتجين الذين لديهم مشروعاتهم الإنتاجية والذين يتولون بواسطة جزء من عائد هذه المشروعات إشباع حاجاتهم الأساسية، وبواسطة جزء آخر مساعدة الآخرين حتى تمكينهم ومن ثم تحويلهم إلى منتجين، وعلى هذا النحو نجد أن المنظمات الأهلية تسعى الى نشر روح وثقافة الانتاج بدلًا من روح وقيم وثقافة الاستهلاك التى يتولى القطاع الخاص نشرها.

٤ ـ الدفاع عن البشر، ويمثل الدور الرابع الذى تؤديه المنظمات الأهلية فيما يتعلق بقضايا التسامح وثقافة حقوق الإنسان وقد ازدهر هذا النمط من المنظمات فى السنوات الأخيرة، إذ تعد المنظمات الأهلية الدفاعية أحدث التنظيمات الأهلية التى ظهرت على ساحة المجتمع المدنى، وفى هذا السياق يلاحظ أن المنظمات الأهلية تلعب دورها على ثلاث جوانب هى:-

الجانب الأول: يتمثل فى قيام المنظمات الأهلية بحماية حقوق الإنسان فى مواجهة التنظيمات الارثية كحماية الطفل من إساءة معاملته من قبل أسرته أو دائرته القرابية وحماية المرأة من عنف الزوج أو أى شكل من أشكال العنف الذى يقع عليها، فى هذه الحالة فإن نضال المنظمات الأهلية يكون منصبًا فى اتجاه الجماعات الارثية أو الاثنية، وتكون قيم المواطنة وثقافتها هى القيم أو الثقافة المرجعية. وعلى الجانب الآخر تعمل المنظمات الأهلية الدفاعية على حماية حقوق المواطنين والدفاع عنها فى مواجهة الدولة أو أحد سلطاتها فعلى سبيل المثال الدور الذى يلعبه

المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر، وكثير من منظمات حقوق الإنسان القومية، والإقليمية والعالمية.

وعلى الجانب الثالث تلعب المنظمات الأهلية دورًا بارزًا على الصعيد العالمى وبخاصة المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وينصب دفاعها فى السياق عن مواطنين دولة معينة فى مواجهة السلطات القومية لهذه الدولة، وقد يكون دفاعها ضد دولة أو قوة عالمية تبطش بحقوق مواطنى دولة أخرى أو قد يكون دفاعها من أجل الحصول على حقوق ينبغى أن يتمتع بها البشر فى عالمنا المعاصر، ويمكن أن تستعين بالقوة أو الطاقة التى يمكن أن تتوفر لها نتيجة للتشبيك على الصعيد القومى والعالمى[٣٩].

وعلى هذا سوف نحاول التعرف على الدور الملموس لإحدى المنظمات غير الحكومية وهو المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر، ومدى ما يقوم به من دور فعال فى نشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان فى إطار تمكين الأفراد وتعظيم قدراتهم، ومدى إسهامه فى تعبئة الرأى العام وتصحيح نظرة المجتمع إلى حقوق الإنسان وصيانتها، ومدى أهميته كأسلوب ديموقراطى فى إرساء الحقوق وممارستها من قبل الحكومة أو الدولة.

المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر (نموذجًا)

وفى هذا الجزء التطبيقى نحاول تقديم دراسة حالة عن أحد المنظمات الأهلية (غير الحكومية) التمكينية التى تركز على موضوع الدفاع عن الحقوق المدنية والانسانية والثقافية، ولما كان هدف الدراسة الأساسى هو توضيح الدول الحيوى للمنظمات الأهلية فى نشر قيم التسامح وثقافة

حقوق الإنسان، الذى يضطلع بمهام تمكين المواطنين من المشاركة فى إدارة الشئون العامة وتنمية ثقافة الوعى بالحقوق الخاصة للأفراد، فإن المجلس القومى لحقوق الإنسان يقدم نموذجًا لبرامج وأنشطة وآليات متابعة يتبناها المجلس القومى تهدف أساسًا إلى تنمية قدرات المستفيدين بخدماته المتنوعة وتنميتهم ثقافيًا وتعليميًا وسياسيًا، ومدى قدرة المجلس فى متابعة الدولة فى تطبيق حقوق الإنسان وقبل أن نعرض لذلك نشير الى نشأته وتطوره فى مصر:

فى الواقع تأسس المجلس القومى لحقوق الإنسان فى ١٥ يونيو عام ٢٠٠٣، حيث جاءت المبادرة باعداد مشروع قانون انشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتمتع بالاستقلالية المالية والادارية عن الدولة، وبحيث يشكل آلية وطنية فاعلة لصيانة حقوق الإنسان وبلورة سياسة قومية لتعزيز العمل فى مجالات حقوق الإنسان فى مصر بمختلف أبعادها مع وضع الخطط والبرامج الهادفة لتدعيم جهود الدولة فى هذا الإطار، وقد أقر مجلس الشعب والشورى هذه المبادرة حينما وافق مجلس الشعب على قانون انشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، والذى نص على تبعيته لمجلس الشورى، ثم اتبع ذلك موافقة مجلس الشورى فى ١٩ يناير ٢٠٠٤، على تشكيل هذا المجلس والذى ضم رئيسًا وهو شخصية عامة د. بطرس غالى ونائبًا للرئيس وهو د. كمال أبو المجد وخمسة وعشرون عضوًا من الشخصيات العامة المشهود لها بالخبرة والاهتمام بمسائل حقوق الإنسان من ذوى العطاء المتميز فى هذا المجال والمجالات المتصلة به، ويوجد مقره الرئيسى بمدينة القاهرة.

هذا وتتنوع ميادين عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان فى نشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات والأجهزة المختصة بشئون التعليم، والتنشئة والاعلام والتثقيف من خلال الدورات التدريبية والمحاضرات وورش العمل وغير ذلك وهذا ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

رابعًا: جهود المجلس القومى فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح

لقد نص قانون انشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان على أهمية تعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان، وترسيخ قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان والوعى بها، والاسهام فى ضمان ممارستها حيث اتسعت مجالات حقوق الإنسان بشكل كبير، حتى أنها أصبحت تشمل كل جوانب الحياة، فالتنمية أصبحت حقًا من حقوق الإنسان، ولم تعد مجرد نموًا اقتصاديًا، وارتبطت باحترام حقوق الإنسان بمعناها الشامل من حقوق سياسية ومدنية الى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية فلم يعد المسكن والعلاج والتعليم والعمل والغذاء والأمن والحياة الكريمة مجرد ضرورة لنشر ثقافة هذه المفاهيم الجديدة ليس فقط بين المواطنين ولكن أيضًا بين من يقومون بتنفيذ تلك الخطط، كما أن الديموقراطية أصبحت حقًا من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا باكتمال حقوق الإنسان الأخرى، فحقوق الإنسان كل مترابط لا تقبل التجزئة، وهكذا تترابط التنمية والديموقراطية، وقيم التسامح وحقوق الإنسان[٤٠].

وقد سعى المجلس منذ تأسيسه للاسهام فى الجهود الرامية لانجاز هذه المهمة من خلال ثلاثة محاور أساسية وهى:

أولها: تدريب العناصر الوسيطة مثل الصحفيين والاعلاميين ووسائل الاعلام الجماهيرى.

واتجه ثانيها الى تنقية المناهج التعليمية من القيم المجافية لحقوق الإنسان وقيم التسامح والحريات العامة.

واتجه ثالثها الى عقد الندوات وورش العمل والملتقيات حول القضايا المرتبطة بقيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان.

ويمكن توضيح هذه الجهود على النحو التالى:

أولًا: أهم الأنشطة التدريبية للعناصر الوسيطة مثل الصحفيين والاعلاميين ووسائل الاعلام الجماهيرى. وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلى:

- تدريب المحامين، حيث قام المجلس بتنظيم ثلاث دورات تدريبية للمحامين حول تفعيل دور المحامين فى الدفاع عن حقوق الإنسان تم خلالها تدريب عدد (١١٥) محاميًا بينهم (٢٦) محامية وتتراوح أعمارهم ما بين (٣٠ ـ ٤٠) عامًا.

- تدريب الاعلاميين والصحفيين، حيث نظم المجلس دورتين تدريبيتين فى شهرى يناير ويونيو ٢٠٠٨ شارك فيها ٧٥) متدربًا منهم (٣٦) اعلاميًا من مخرجى ومعدى ومقدمى البرامج للعاملين بالاذاعة المصرية، ودورتين أخريتين للصحفيين، وشارك فيها محررى أقسام الحوادث والبيئة بالصحف القومية، والحزبية، والمستقلة.

- تدريب مسئولى الأنشطة بمراكز الشباب حيث شارك فيها (٦٨٢)

متدربًا من مديرى ومساعدى مديرى مراكز الشباب منهم (٢٣٩) من السيدات.

- تدريب موجهى الأنشطة والأخصائيين الاجتماعيين حيث تم تنظيم (١٧) دورة تدريبية لموجهى الأنشطة والأخصائيين الاجتماعيين تم خلالها تدريب (٩٤٧) متدربًا منهم (٣٩٧) متدربة.

- تدريب أعضاء المجالس الشعبية المحلية، حيث تم عقد (١٧) دورة تدريبية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية فى محافظات القليوبية، وأسوان ومطروح تم خلالها تدريب (٢٩٢) متدربًا منهم (٢٤) متدربة.

- تم تدريب الطلبة حيث نظم (١٠) دورات تدريبية لطلبة كليات التربية بمختلف محافظات مصر تم خلالها تدريب (٦١٣) طالبًا وطالبة[٤١].

كذلك قام المجلس بعقد (٨) دورات تدريبية لطلاب كليات الاعلام وأقسام كليات الاعلام بكليات الآداب واستفاد منها (٤٩٥) طالبًا وطالبة. وخمسة دورات أخرى لكليات الحقوق واستفاد منها (٢٦٦) طالبًا وطالبة من جامعات عين شمس وأسيوط وبنى سويف والزقازيق وأخيرًا عقد (٦) دورات تدريبية لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، استفاد منها (٣٩٧) طالبًا وطالبة[٤٢].

ثانيًا: الاهتمام بتنقية المناهج التعليمية من القيم المجافية لحقوق الإنسان وقيم التسامح والحريات العامة.

وقد قام المجلس القومى لحقوق الإنسان خلال خطته للعام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ بالتركيز على المهام الآتية:

ـ نشر وتعريف جميع قطاعات المجتمع بماهية حقوق الإنسان على مستوى جميع القطاعات، انطلاقًا.

ـ من مبدأ أن معرفة الإنسان لحقوقه هى خطوة فى سبيل الحصول عليها، كما أن تعليم حقوق الإنسان يساعد على التطوير التنموى والسلام فى العالم، فالعامل الذى تمتهن حقوقه كإنسان يتجرد من جوهر الإنسانية ولذلك لا يمكن أن يعمل، وإذا عمل فإنه يعمل عن خوف، والخائف لاينتج، ولكنه لو شعر بكرامته، فإنه يمكن أن يعمل مهما قل المقابل، ذلك لأنه ينال معنويًا أضعاف ما خسر ماديًا. وبالتالى فإذا وقف الإنسان على حقوقه، فإنه سيبحث عن هذه الحقوق بغية الحصول عليها وتأكيدها وتبنيها[٤٣].

ـ مواجهة الثقافة التقليدية التى تكرس فكرة التمييز بما يدعم السلوكيات المناهضة لحقوق الإنسان على مستوى الفرد والمجتمع.

ـ ومن آليات التنفيذ التى استخدمتها تلك الخطة مراجعة المناهج الدراسية ذات الصلة خلال المراحل الدراسية المختلفة لتقديم مقترحات بشأن ما يخدم التوعية بمبادئ حقوق الإنسان.

وقد تم الاتفاق على العمل على قياس مدى معالجة الكتب المدرسية ومدى نجاح المادة الدراسية فى توصيل القيمة الإنسانية للتسامح وثقافة حقوق الإنسان واستيعابها، وقد تضمن التحليل مستويين: مستوى كمى ومستوى كيفى من خلال التركيز على ثلاثة مؤشرات محددة هى:

(أ) منظومة القيم المركزية المتعلقة بالمساواة أ والعدالة والحرية، والتسامح.

(ب) منظومة الحريات الفردية العامة (الانتخابات/ التعليم/ العمل/ التعبير عن الرأى).

(جـ) منظومة حقوق المرأة والطفل.

وقد كشفت احدى الدراسات التى قام بها فاروق أبو زيد وآخرون «عن خصائص ومفردات خطاب حقوق الإنسان بالكتب المدرسية بمرحلة التعليم الإلزامى» إلى ما يلى:

١ ـ اعتمدت كتب التربية الدينية الإسلامية على صورة جماعية فى انتاج مادتها من خلال مشاركة أكثر من مؤلف، فى مقابل ذلك اعتمدت كتب التربية الدينية المسيحية على فكرة المؤلف الواحد، كما ظهر نوع من التمييز ضد المرأة فى نوع المؤلفين الذين تم الاعتماد عليهم فى انتاج كتب التربية الدينية.

٢ ـ مال مؤلفوا كتب التربية الإسلامية إلى تضمين قضايا حقوق الإنسان فى اطار الدروس التى تشملها المقررات بغض النظر عن احتواء هذه الدروس على أفكار وموضوعات تتصل بقضايا حقوق الإنسان بصورة صريحة أو ضمنية أو عدم احتوائها على ذلك.

٣ ـ اهتمت كتب التربية الدينية باستعراض عدد من حقوق الإنسان المرتبطة بالمنظومة الاجتماعية والثقافية ومن أبرزها تعزيز قيم التفاهم والتسامح بين الشعوب والأمم والحق فى التمتع بصحة جسمية وعقلية جيدة، والحق فى حرية التفكير والحق فى حرية التماس المعلومات، وحرية اعتناق الدين والمعتقد، وحق المشاركة

فى الاستمتاع بالفنون واستهداف التعليم وتنمية الإنسان، وقد سيطر الاتجاه الايجابى على معالجة الخطاب لمجموعة الحقوق الاجتماعية والثقافية.

٤ ـ وفى اطار منظومة الحقوق المدنية والسياسية لم يظهر داخل الخطاب المدرسى بكتب التربية الدينية سوى حقين، يرتبط أولهما بعدم التمييز بين البشر، وثانيهما بالحق بالشعور بالأمان.

٥ ـ أما الحقوق الاقتصادية فقد اشتملت على ثلاث قضايا هى:

ـ الحق فى المحافظة على البيئة من أجل تحسين مستوى المعيشة.

ـ والحق فى العمل.

ـ والحق فى مستوى معيشى مناسب.

وقد سيطرت الجوانب الايجابية على معالجة الخطاب لقضايا الثلاث باستثناء قضية الحق فى العمل(٤٤).

كما أكدت بعض الدراسات العلمية التى قامت بتحليل مضمون الكتب المدرسية فى مرحلتى التعليم الأساسى والثانوى بشعبه المختلفة العام والفنى وانتهت تلك الدراسات الى نتائج كان من أبرزها «أن الكتب عبارة عن منتج جماعى يتميز بالطابع الذكورى، والتمييز ضد المرأة على مستوى التأليف والمحتوى مما أفرز قدرًا كبيرًا من القيم السلبية، هذا الى جانب غياب الاهتمام بالقيم المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان فى كتب الدين الإسلامى والمسيحى مع غلبة التفاسير السلفية للنصوص ويرجع هذا الى أن لموضوعات المقررة أغلبها كان مقتطعًا من كتب قديمة يرجع تأليفها لأكثر من أربعين عامًا وجاءت متأثرة بالسياقات الزمنية

لعصرها وبعيدة عن مقتضيات عصرنا الذى نعيشه الآن، وما يتضمنه من اهتمام بقضايا حقوق الإنسان، كما أن المقدم من خلال الكتب يضيق من موضوعات حقوق المرأة والطفل على الرغم من أن الطفل هو المتلقى الرئيسى لهذه المادة[٤٥].

ثالثًا: عقد الندوات وورش العمل والموائد المستديرة.

حيث تم عقد أربعة ندوات وورش عمل فى مجالات مختلفة فى عام ٢٠٠٧، وهى:

الأولى: عن النظام الانتخابى الأكثر عدالة وحماية المصريين فى الخارج فى أغسطس ٢٠٠٧، والتى أوصت بضرورة وضع استراتيجية وطنية للتعامل مع المشكلات وقضايا المصريين فى الخارج، للقيام بعمل تعديلات تشريعية واجراءات تنظيمية تستهدف الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية بين المصريين بالخارج والوطن الأم.

الثانية: عن قضية الأحكام الادارية والأوراق الثبوتية التى تخص نوع الديانة فى سبتمبر ٢٠٠٧، والتى ركزت على مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات، فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وحقوق الإنسان والقبول بالآخر.

الثالثة: عن الرؤية المستقبلية لتعديلات القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات الأهلية فى أكتوبر ٢٠٠٧، والتى أكدت على حرية الإدارة الذاتية للمنظمات الأهلية وحريتها فى وضع نظامها الأساسى ونظمها الداخلية وعدم جواز التدخل فى القرارات التى تصدرها المنظمات الأهلية، فضلًا عن عدم اعتبار أنشطة المنظمات الحقوقية والدفاعية

لحقوق الإنسان ضمن الأنشطة المحظورة بما فيه أنشطة عقد التحالفات لضمان التأثير فى التشريعات أو الدفاع وتعزيز حق المشاركة فى التصويت ومراقبة الانتخابات.

الرابعة: عن «معًا نحو» استراتيجية لمناهضة التعذيب فى نوفمبر ٢٠٠٧» والتى أكدت على ضرورة تقييد عقوبة الاعدام والتأكيد على حق المجنى عليه فى الحياة، والأخذ بنظام العفو والصلح فى جرائم الاعتداء على النفس ثم نشر ثقافة المفاهيم الداعية لنشر ثقافة حقوق الإنسان فى شأن الحد من تطبيق عقوبة الاعدام[٤٦].

وفى عام ٢٠٠٨ أنجز المشروع القومى لنشر ثقافة حقوق الإنسان (١٠) ورش عمل بياناتها كالتالى:

- دارت الورشة الأولى حول حقوق الإنسان فى الاعلام المصرى وتناولت الموضوعات المتعلقة بالتناول الاعلامى لقضايا حقوق الإنسان.
- أما الورشة الثانية فتركزت حول دور الصحافة فى تعزيز حقوق الإنسان، وتم خلالها مناقشة موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان فى القوانين الخاصة بالصحافة فى مصر.
- وتدور الدورة الثالثة حول الدعم الحكومى من منظور حقوق الإنسان وتم مناقشة علاقة الدعم بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ونظمت الورشة الرابعة حول «دور الإذاعة المصرية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان» والتى استهدفت تفعيل دور الإذاعة فى نشر ثقافة حقوق الإنسان فى ظل تطور وسائل الاعلام.

ـ كذلك نظم المشروع ورشة عمل حول ادماج حقوق الأطفال المعاقين فى الموروث الثقافى والوطنى.

ـ ونظم المشروع القومى ورشة حول دور الدراما التليفزيونية فى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وناقشت الورشة دراما التليفزيون بين حقوق الملكية الفكرية وتشريعات الابداع الفكرى.

ـ ونظم المشروع ورشة عمل حول «مكافحة التمييز ضد المرأة» وتناولت الورشة الوضع القانونى المرأة وجهود الدولة لمنع التمييز ضدها وصور الانتهاكات التى تتعرض لها المرأة.

ـ تم عقد المشروع ورشة عمل حول سياسات العدالة الاجتماعية ودور منظمات المجتمع المدنى فى ارسائها، بهدف تحقيق الربط بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ـ ونظم المشروع ورشة عمل حول «الاعلان وحقوق الإنسان» من خلال التركيز على الجانب القانونى والتشريعى للاعلان والتأثير الاجتماعى للاعلان فى عصر العولمة.

ـ وأخيرًا عقد المجلس ورشة عمل عن التوعية بخطورة ظاهرة أطفال الشوارع وأسبابها مع الاشارة الى ظاهرة التسرب من التعليم كاحد المسببات[٤٧].

رابعًا: الخاتمة:

فى إطار هدف الدراسة الذى يفترض على أن هناك علاقة تبادلية بين المنظمات غير الحكومية (الأهلية) ونشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان، يتضح أن الدراسة قد أكدت أن المنظمات الأهلية فى مصر

تلعب دورًا رياديًا فى نشر قيم التسامح وحق الاختلاف وقبول الآخر واشباع حقوق الإنسان، خاصة فى ظل الاتجاه نحو تبنى لغة التنمية والعمل الأهلى التطوعى السائد فى أوساط الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فى الدول المتقدمة والتى أفضت الى التأثر بالدور المحدود للمنظمات غير الحكومية فى هذه الدول والذى يتمثل فى التخفيف من حدة الخلل أو الاضطراب الاجتماعى الناجم عن سيادة آليات السوق الحرة، وانحسار دور الدولة فى تلك المجتمعات عن سياسات الرفاة الاجتماعى، لكن الدور المطلوب من المنظمات الأهلية (غير الحكومية) فى مصر يتطلب تجاوز هذه المهمة السالفة الذكر الى مهام أكثر تعقيدًا وتركيبًا يتعلق بتنمية الوعى بحقوق الإنسان والدفاع عنها، وتفعيل نشر ثقافة التسامح والمشاركة والتمكين من حقوق الإنسان، وهذا ما اتضح من خلال تحليل الوسائل التى استخدمها المجلس القومى لحقوق الإنسان، وهذا ما اتضح من خلال تحليل الوسائل التى استخدمها المجلس القومى لحقوق الإنسان بوصفه ممثلًا للمنظمات الأهلية (غير الحكومية) حيث لعب دورًا ايجابيًا فى تقرير وتأكيد حقوق الإنسان فى المجتمع المصرى من خلال استخدام وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بوصفها تساعد على توسيع دائرة التعريف بمفاهيم حقوق الإنسان وتأصيلها لدى المواطنين، هذا فضلًا عن المؤسسات المختصة بشئون التعليم والتنشئة ومراجعة مقررات المناهج الدراسية ذات الصلة لتقديم توصيات بشأن ما يخدم التوعية بمبادئ حقوق الإنسان وقيم التسامح وادخال بعض المقررات الخاصة بحقوق الإنسان، حيث قرر المجلس الأعلى للجامعات بإدخال مقرر عن حقوق الإنسان كمادة أساسية بجميع كليات الجامعات المصرية اعتبارًا من العام الجامعى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.

كذلك قام مركز الدراسات القضائية التابع لوزارة العدل باضافة مادة حقوق الإنسان ضمن برامج التدريب الخاصة لمعاونى النيابة العامة فضلًا عن قيام وزارة الداخلية بتطبيق الوسائل الكفيلة بالحفاظ على حقوق الإنسان ونشر ثقافة تلك الحقوق بين الضباط وتنظيم دورات تدريبية لهم فى مجال احترام حقوق الإنسان.

وهذا ما يؤكد أن المجلس القومى لحقوق الإنسان فى حالة قوته وفاعليته يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا.

بوصفه حارسًا لحقوق البشر، فى المجتمع وحاميًا لها، والمدافع عنها، وفى هذا الاطار فإن اهتمام المنظمات غير الحكومية بحقوق الإنسان وقيم التسامح لا يتوقف على المؤسسات القومية، ولكن قد يتجاوز الى المنظمات غير الحكومية على الصعيد الاقليمى أو الدولى حيث تلعب هذه الأخيرة دورها فى الدفاع عن حقوق الإنسان غير عابئة بسلطة الدولة التى يقع فى نطاقها تجاوز لحقوق الإنسان واحترام حق الاختلاف. خاصة وأن الفرد إذا وقف على مضمون حقوقه والوعى بها، فإنه سوف يبحث عن هذه الحقوق بغية الحصول عليها وتأكيدها وتبنيها، أما إذا فقد الإنسان هذه الحقوق فإنه لا يبقى للانسان من كيانه سوى الوجود المادى، أما الوجود المعنوى القادر على الخلق والابداع الحضارى، فإنه يختفى تحت تأثير الضياع النفسى بمجرد الاحساس بهذا الضياع.

مراجع الفصل الثالث

(١) أحمد ثابت، الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٣٩.

(٢) أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى العالم العربى، دراسة للجمعيات الأهلية العربى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣٩.

(٣) عماد فوزى شعبينى، نقد أسطورة الديموقراطية من دولة الإكراه إلى دولة الديموقراطية، سلسلة عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة، الكويت، المجلد ٣، العدد ٣٠، ٢٠٠٢، ص ٢٢٧.

(٤) على أسعد وطفة، عبد الرحمن الأحمد، التعصب ماهية وانتشارًا فى الوطن العربى، عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة، الكويت، المجلد ٣٠، ٢٠٠٢، ص ٨.

(٥) السيد الخميسى، تربية التسامح الفكرى (التربية المعاصرة)، العدد ٢٦، مارس ١٩٩١، ص ١٠٩.

(٦) عصام عبد الله، التسامح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٦.

(٧) لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٠٨٨.

(8) Tinder,G., Tolerance, Toward a new civility, Massachusetts press, 1976, p.3.

(9) Wilson, T.c., Urbanization, Migration and tolerance; a Ressessment, American Sociological Review, vol56, 1991, p.117.

(10) Landis, p., Introductory Sociology, Ronald Press com., n.y., 1978, p.9

(١١) أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعى بين التراث والتغيير، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧٧.

(١٢) ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهوارى وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الإمارات، ١٩٩٤، ص ٦١٠.

(١٣) شبل بدران، التربية المدنية (التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان)، مكتبة الأسرة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٩٣.

(١٤) أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٠٠٢.

(١٥) البسيونى عبد الله البسيونى، علم الاجتماع القانونى ودراسة حقوق الإنسان، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٣١- ١٣٢.

(١٦) شبل بدران، مرجع سابق، ص ٥٠.

(17) Hulme, D., Social development Research and the third sector in Book Rethinking Social development, Longman Scientific and technical, n.y., 2003, p.251.

(18) Carnea, M., Non-governmental Organization, Local Development, Washington, World Bank, 1989, pp. 8-9.

(١٩) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، العمل الأهلى العربى المشترك: المفهوم والواقع والتطورات البديلة، المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٠.

(٢٠) على ليلة، المجتمع المدنى العربى: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٨.

(٢١) أحمد السيد النجار، غياب الأسس الاقتصادية للتسامح فى مؤتمر: ثقافة التسامح بين الواقع والمأمول، منتدى حوار الثقافات، الهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، فى الفترة من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٥، ص ص ٧-٨.

(٢٢) أنتونى جيدنز، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محى الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٣٩-١٤١.

(٢٣) أحمد زايد، علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)، القاهرة، د. ن، ١٩٨٤، ص ٢٢٨.

(٢٤) أنتونى جيدنز، بعيدًا عن اليسار واليمين (مستقبل السياسات الراديكالية)، ترجمة شوقى جلال سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٦، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٤١.

(٢٥) جون هيلز وآخرون، الاستبعاد الاجتماعى (محاولة للفهم) ترجمة: محمد الجوهرى، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، الكويت، العدد ٣٤٤، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ص ٨-٩.

(٢٦) امارتيا صن، التنمية حرية (مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والفقر)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٠٤، مايو ٢٠٠٤، ص ص ٢٧٦- ٢٧٧.

(٢٧) امارتيا صن، الهوية والعنف (وهم المصير الحتمى)، ترجمة: سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد ٣٥٢، يونيو ٢٠٠٨، ص ١٤٩.

(٢٨) البسيونى عبد الله جاد، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢٩) فيصل دراج، المثاقفة بين الرغبة والحقيقة، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، عمان، العدد ٢، ربيع ٢٠٠٣.

(٣٠) خالد أبو الفضل وآخرون، مكانة التسامح فى الإسلام، سلسلة الفكر، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

(٣١) البسيونى عبد الله البسيونى، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣٢) على ليلة، دور المنظمات الأهلية فى مواجهة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢، ص ٣٢.

(٣٣) محمد نور الدين افاية، أسئلة الإصلاح والمصالحة (قضايا التاريخ والدولة)، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، كمان، ربيع ٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٣٤) على ليلة، دور المنظمات الأهلية فى مواجهة الفقر، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٣٥) على ليلة، المجتمع المدنى العربى: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٣٦) ميلاد حنا، قبول الآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٦.

(٣٧) انظر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، فى شبل بدران، التربية المدنية، التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص ٧٧-٨٧.

(٣٨) على ليلة، المجتمع المدنى (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩-٢١٠.

(٣٩) انظر التقرير السنوى الثانى للمجلس القومى لحقوق الإنسان، المجلس القومى لحقوق الإنسان، المجلس القومى لحقوق الإنسان بالقاهرة، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، ص ٧٥.

(٤٠) التقرير السنوى الخامس للمجلس القومى لحقوق الإنسان ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، المجلس القومى لحقوق الإنسان بالقاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٨- ١٣٩.

(٤١) نفس المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٤٢) محمود شريف بسيونى، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٤٣) التقرير السنوى للمجلس القومى لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٩.

(٤٤) التقرير السنوى الخامس للمجلس القومى لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، القاهرة، ص ١٥٣.

(٤٥) المجلس القومى لحقوق الإنسان، ورش العمل والموائد المستديرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٤٦) التقرير السنوى الخامس للمجلس القومى لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص ١٤٣-١٤٥.

الفصل الرابع

دور الوقف الإسلامى
فى عملية التنمية المستدامة

مدخل

يمثل الوقف الإسلامى أحد أوجه الإنفاق التطوعى الذى أقره الإسلام وحثت عليه الشريعة الإسلامية، لذلك فهو يمثل سمه أصيلة من سمات المجتمع الإسلامى عبر تاريخه الطويل، ومن نظمه الأساسية فى تحقيق برامج التنمية الشاملة، كما أنه يمثل رصيدا أساسيا لرأس المال الاجتماعى الذى يقوم على تبادل الثقة وقواعد السلوك وشبكات العلاقات الاجتماعية التى تحسن كفاءة النمو الاقتصادى فى المجتمع[1]؛ وفى هذا السياق تبرز المؤسسات الوقفية فى المجتمعات الإسلامية باعتبارها مؤسسة اجتماعية ذات قيمة رمزية لكونها إحدى المؤسسات المجتمعية التى اعتادت تاريخيا الانخراط فى تقديم الخدمات الاجتماعية، بل أيضًا لتمتعها بمنظومة

(1) Edwards ,R social Capital A Sloan work and Family Encyclopedia, South Bank university, 2003.

قيمية وثيقة الصلة بالحضارة الإسلامية مما يشكل إضافة قيمة لرأس المال الاجتماعى فى هذه المجتمعات، بوصفه يشكل مؤسسة اجتماعية ـ تعكس كما يقول (ارماندو سالفا تورى) على نحو جيد الطريقة التى يندمج بها بسطاء الناس فى الممارسات والخطابات المتصلة بتحقيق الصالح العام، تلك المؤسسة التى تعبر عن الصالح العام من خلال تشكيل فضاء عام أو مجال عام له معالم فيزيقية محددة، هذه هى مؤسسة الوقف، التى تمثل البنية التحتية المالية التى تؤمن تحقيق الصالح العام خاصة فى ميدانين من ميادين الحياة اللذين نسميها فى هذه الأيام ميدانا التعليم والإحسان، وبالتالى فالوقف مؤسسة مستقلة بذاتها حافظت على قدر كبير من النمو والمرونة فى استخدام الموارد لتحقيق غاياته النظامية، على الرغم من أنه لم يستطع أن يوفر الضمانات لحماية سوء استخدام الموارد وانحرافها عن تحقيق أهدافها النظامية، ومع ذلك فإن تنظيم الوقف عبر القانون المدنى قد ضمن مستوى من المرونة فى مستوى صياغاتها الشكلية[1]، مما أصبح يشكل ركيزة أساسية فى عملية التنمية المستدامة فى الوقت الراهن، نظرا لما يتمتع به الوقف الإسلامى من قيمة اقتصادية كبيره يعتمد عليها فى تمويل مختلف المشروعات الاجتماعية الخيرية، ولذا يعد من أفضل الآليات والوسائل لاستمرار تدفق ريع المشروعات الخيرية التى تسعى لمكافحة الفقر والحرمان والجهل والمرض لضمان حياة أكثر استقرارا، حيث يلعب الوقف دورا مهما فى تفعيل الدورة الاقتصادية، وتحقيق عجلة النمو المطرد ومعالجة المشكلات الاقتصادية المزمنة، والتخفيف من عبء الإنفاق الذى

(١) رماندو سالفاتورى، المجال العام (الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام) ترجمة احمد زايد المركز القومى للترجمة، سلسله العلوم الاجتماعية القاهرة ٢٠١٢، ص٢٦٦-٢٦٧.

يقع على كاهل الدولة، ومن هنا دعت الحاجة إلى ضرورة إحياء دور الوقف فى المجتمعات الإسلامية عامة، والمجتمع المصرى على وجه الخصوص لأداء دورة التنموى وتنمية موارده للنهوض بعملية التنمية المستدامة فى المجتمع المصرى.

مشكلة الدراسة

لاشك أن هناك علاقة وثيقة بين نظام الوقف فى المجتمعات الإسلامية وبرامج التنمية المستدامة من حيث أن الوقف يتسم بالدوام والديمومة لأنه يشترط فيه بقاء أصل عين المال والتصدق بثمرته، فضلا عن أنه يقدم عن طريق الناس، ومن أجل الناس بدون الحاجة للمرور بالدولة، وهذا ما يتفق مع الأسس والركائز الأساسية للتنمية المستدامة التى تقوم على تنمية الناس، والتنمية بواسطة الناس، والتنمية من أجل الناس والمتتبع لتاريخ الوقف فى المجتمعات الإسلامية يجد أن الوقف لعب دورًا حيويًا ومهمًا فى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية فى مصر فى مختلف العصور، لدرجة أن الوقف الإسلامى لم يترك مجالًا إلا وكان له دور فيه وفى الوقت الراهن تبدو الحاجة ماسة إلى تفعيل دور الوقف الإسلامى للمساهمة فى توفير السلع والخدمات وتوفير الوظائف المختلفة للشباب لملىء الفراغ الذى نتج عن عجز الدولة، وعدم قدرتها على الوفاء بتلبية احتياجات الناس بسبب قلة الموارد المتاحة وزيادة الطلبات والحاجات المتعددة، الأمر الذى يطرح قضية البحث فى السؤال التالى: ما هو الدور الفعلى الذى يساهم فيه الوقف الإسلامى فى عملية التنمية المستدامة وما نوعية المشكلات التى تواجهه؟

وتأسيسًا على ذلك فإن هذا البحث يسعى إلى اختبار القضية التالية «أن الوقف الإسلامى فى مصر يلعب دورا مهما فى عملية التنمية المستدامة من خلال ما تؤديه من تنمية الموارد البشرية، ويطور قدرتها بحيث يزيد إنتاجيتها من خلال توفير الخدمات الأساسية فى التعليم والصحة من ناحية ويساهم فى زيادة عمليتى الادخار والاستثمار وتوظيف ريعها فى الأغراض التنموية المخصصة لها.

أهداف الدراسة

تتحدد أهداف الدراسة فى العناصر التالية:

١ ـ التعريف بالوقف الإسلامى، وأنواعه وخصائصه وأهم مجالاته.

٢ ـ عرض تحليلى وتاريخى لفلسفة الوقف فى المجتمعات الإسلامية وتطوره فى المجتمع المصرى ودور الهيئة المصرية للأوقاف فى إدارة واستثمار أموال الوقف ومشكلاته.

٣ ـ توضيح الدور الفعلى للوقف فى برامج التنمية المستدامة ومدى قدرة الوقف الإسلامى فى تنمية قطاع ثالث متميز عن القطاعين الحكومى والخـاص بحيث يساهم فى تقديم حلول ناجزه للمشكلات التى يعانى منها أفراد المجتمع المصرى وهذا يتطلب تحقيق الأهداف التالية:

(أ) ضرورة وجود خريطة متكاملة للأوقاف فى مصر تتضمن إجراء حصر شامل للأوقاف وتوثيقها وتصنيفها بهدف تحديد الثروات الوقفية المتاحة للمحافظة عليها وتنميتها واستثمارها.

(ب) أهمية توثيق العلاقات بين المؤسسات الوقفية ومؤسسات المجتمع الأخـرى وكذلك التنسيق بينهما وبين القطاعين الحكومى والخاص.

(جـ) تحديد دور الوقف الخيرى فى عملية التغير الاجتماعى والسياسى واستشراف أفاقه المستقبلية المنشودة

(د) المساهمة فى نشر ثقافة الوقف بين أفراد المجتمع من خلال التوعية بأهمية مؤسسة الوقف وأفاق دورها التنموى فى المجتمع المصرى.

أهمية الدراسة

من خلال قراءة التراث الفكرى للدراسات الوقفية لوحظ أنها تركز بالأساس على مناقشة تشريعات وقوانين الوقف ومدى مشروعيته فى الدول الإسلامية القديمة والحديثة، بينما هناك اهتمامًا محدودًا بدراسة علاقة الوقف الإسلامى بقضايا وبرامج التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص، وإشكاليات تطوير إدارة الوقف وقصور عملية استثماره للأموال الوقفية، فى حين نجد أن المجتمعات الغربية قد اهتمت فيها المراكز البحثية بدراسات العمل الخيرى والمجتمع المدنى وتفعيل دوره فى عملية التنمية ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، لذا تأتى أهمية دراسة موضوع الوقف والموارد المالية فى الإسلام وطرق استثمارها وعلاقتها بالأفراد والمجتمعات، وحقوق العامة والخاصة بوصفها موضوعا ت الساعة لأنها ملتقى فرعيين فى الشريعة وهما العبادة والسلوك الاجتماعى.

أولا: مفهوم الوقف الإسلامى وأنواعه، وخصائصه ومجالاته.

يقصد بالوقف لغويا بأنه المنع من الحركة ومن التنقل والتداول، وعندما يقال أوقف فلان داره أى منع نفسه وورثته من تملكها والتصرف فيها، وبالتالى يعبر عن الوقف بالحبس، وقد يعبر عنه بالتسبيل وكلها بمعنى واحد[١] أما الوقف اصطلاحيا هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر أو قرابة بحيث يصرف ريعه إلى جهة ما تقربا لله (عز وجل) والمراد بالأصل ما يتمكن الانتفاع به مع بقاء عينة، والمعنى من ذلك حبس العين وتسبيل ثمرتها أو حبس عين للتعرف بمنفعتها[٢]، وهذا يعنى أن الوقف سواء بالمعنى اللغوى أو الاصطلاحى هو حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة، لا تنتقل بالميراث للتصرف بها على جهة من جهات البر.

أما الوقف شرعا مصطلح فقهى إسلامى يعبر عن نوع خاص من التبرع أو التصدق على سبيل الخير والإحسان، فيطلق على التبرعات والصدقات التى يكون لها بقاء واستمرار بحيث ينتفع الناس بها[٣] ويبقى مفهوم الوقف الإسلامى هو جعل منفعته أو استعماله والانتفاع به باق فى سبيل الله أى أنه صدقة جاريه continuous charity أى أن العائد من هذه الصدقة مستمر حتى بعد موت الواهب للوقف كما ورد فى الحديث

(١) أحمد عبد الصبور، دور الوقف فى تخفيف العبء عن الموازنة العامة (دراسة مطبقة على الموازنة المصرية) أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثالث عشر، يونيو ٢٠١٣ ص ٣٢٤.

(٢) سعدات جبر الوقف الإسلامى فى القران والسنة النبوية وآثره على تنمية المجتمعات الإسلامية بحث مقدم إلى مؤتمر الأوقاف الإسلامية فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١١، ص ٣ـ ٤.

(٣) المرجع ذاته، ص ٤.

النبوى الشريف «إذا مات ابن ادم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»[1].

وباختصار فإن الوقف هو مفهوم الصدقة الموقوفة الذى يشير إلى شيء أقرب إلى مفهوم الصدقة الجارية» أى توافر مصدر دائم فى فعل الخير من أجل وجه الله.

وغالبا ما يكون الدافع الرئيسى لمانح الوقف هو الدخول فى قربى إلى الله أى فى أى سبب يجعله قريب من الله، وبتم الدفاع عن مجال الإحسان على هذا النحو، ولكن صاحب الوقف له حرية واسعة فى القرار فيما يتصل بالمستفيدين من الوقف الذين يمكن أن يتراوحوا بين أعضاء الأسرة إلى تحرير العبيد، إلى الفقراء من جماعات عرقية بعينها أو إلى الفقراء على نحو عام، وقد يمتد الوقف أيضًا لتدعيم مدارس القانون أو الطرق الصوفية، أو توفير البنية التحتية مثل المياه الكبارى وبطبيعة الحال بناء المساجد وما يلحق بها من المدارس والمستشفيات[2]، والأساس الدينى الواضح للوقف الإسلامى من منظور مقام الشريعة هو لمصلحة العباد العامة فى الحاضر والمستقبل كما يقول أبو إسحاق الشاطبى، والوقف الإسلامى له أنواع متعددة فقد قسم الفقهاء الوقف من حيث الغرض إلى قسمين أساسيين هما:

الأول: وقف خيرى وهو الذى يقصد به الواقف المتصدق على وجوه البر سواء كان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين والعجزة أم

(1) Hassan, A, Abusshild, M, Management and development of the Awquf assets, zakat and waqf economy, Rangi, Zolo,p. 310.

(٢) ارماندو سالفانورى، المجال العام ترجمة احمد زايد، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

كان على جهة من جهات البر العامة كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها مما ينعكس نفعه على المجتمع

الثانى: وقف أهلى أو ذرى وهو ما جعل استحقاق الريع فيه أولا إلى الواقف مثلا ثم أولاده.....الخ؛ ثم لجهة ولا تنقطع حسب إرادة الواقف[1].

أما من حيث المحل فيقسم الفقهاء الوقف إلى ثلاثة أنواع وهم:

(أ) وقف العقار مثل المبانى والأراضى.

(ب) وقف المنقول كالبناء والشجر أو ما يكون مخصصا لخدمة العقار كالمحاريث والبقر

(جـ) وقف النقود، وهو وقف نقدى تستثمر أمواله بصيغة المضاربة والشركة، وما يتحقق من أرباح وعوائد تصرف بحسب شروط الواقعين تحت رقابة الحكومة وضبط محاسبى، ونظارة واعية[2].

خصائص الوقف

يتميز الوقف الإسلامى بخصائص فريدة اكسبته أصالته والافتراق عن غيره من أوقاف غير المسلمين ومن أهم هذه الخصائص ما يلى:

١ ـ النية والقصد، بمعنى أن الدافع وراء الوقف الإسلامى هو فى سبيل الله وابتغاء وجه الكريم.

---

(١) أحمد أبو زيد، نظام الوقف الإسلامى (تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة) فى الموقع (http//www.isesco,org,ma/pub/Arabic/wakf.htm)

(٢) معبد على الجارحى، الأوقاف الإسلامية ودورها فى التنمية، ندوه الوقف الخيري،الإمارات، أبو ظبى، مارس ١٩٩٥، ص ٥.

٢ ـ شمول الانتفاع، بمعنى أن الوقف وعمل الخير عند المسلمين يتضمن كل الناس بغض النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين أو المذهب أو البلد.

٣ ـ التنوع، حيث أن الوقف وعمل الخير عند المسلمين متنوعا وشاملا الإنسان والحيوان والطير والتكامل الاجتماعى.

٤ ـ الديمومة، فالوقف وعمل الخير عند المسلمين يكتسب متعة الاستمرارية على المدى الطويل، فى حياة الإنسان، وبعد موته لأنه من الصدقات الجارية.

٥ ـ التقنين حيث خصص بابًا فى الفقه الإسلامى، يتعلق بأحكام الوقف وشروطه وأقسامه مما أضفى عليه جانبًا كبيرًا من الاهتمام والتقنين.

٦ ـ القدرة، حيث أن الوقف فى الإسلام فعل فى متناول الجميع، فكل إنسان قادر على فعله لأنه لا يقتصر على الماديات فحسب فالغنى بماله، وجاهه، والفقير بيده، وقلبه، ولسانه، وكذلك المرأة وبالتالى فهذه السعة فى متناول الجميع.

٧ ـ السمو الأخلاقى، حيث أن الوقف الإسلامى يمثل دعوة صريحة إلى تربية النفس من خلال الإنفاق فى وجوه الخير، ومنها الوقف الخيرى، وذلك بتخليصها من الأنانية والشح[1] والجدير بالذكر هنا أن للوقف الإسلامى مجالات واسعة ومتعددة حسب متطلبات الحياة فى رعاية المجتمع، فقد أشار النبى ﷺ إلى أهم

(١) محمد صالح جواد مهدى لمحات من تاريخ الوقف الإسلامى حتى العصر العثمانى مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، الأعداد ٢٧ ـ ٣٠، ٢٠١٢، ص ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

هذه المجالات قائلا «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما نشره، وولدا صالحا تركه، ومصحفا ورثه أو مسجدا بناه، أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله فى صحته وحياته، تلحقه بعد موته[1].

ثانيًا: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية

بعد أن تم توسيع مفهوم التنمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الألمانى U.N.D.P ليشمل مجالات عديدة منها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والثقافية وصولًا إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فإن مفهوم التنمية المستدامة «sustainable devel-opment» قد بدأ يطرح نفسه على ساحة الجدل التنموى المعاصر، حتى أصبحت التنمية المستدامة موضوعا يحتل مكان الصدارة فيما يدور من نقاش حول التنمية العالمية، وقد جرى إدخالها كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية لمختلف بلدان العالم، وهى الآن لب الإستراتيجية المطروحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وينطلق جوهر التنمية المستدامة من ضرورة إيجاد توازن بين حجم السكان من جهة، وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، كذلك فهى علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة، هذا يعنى أن يكون لدينا التزام أخلاقى، بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل[2].

---

(١) جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، الجامع الصغير فى أحادى البشير النذير، دار الفكر، بيروت، د.ت، حديث أخرجه السيوطى، رقم ٢٤٩٧.

(٢) جميل ظاهر، تطوير مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على مستقبل التخطيط فى الأقطار العربية (بحوث اقتصادية عربية) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد التاسع، ١٩٩٧، ص ٦٢.

ولا شك أنه يترتب على مثل هذا الالتزام مسئوليات كثيرة منها المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال عدم استنزافها، وألا يكون تمويل استهلاك الأجيال الحالية دون ديون اقتصادية تستقطع من مدخرات الأجيال القادمة[1]، وهذا يعنى أن العالم أصبح بحاجة إلى تنمية تستند إلى تطوير مستمر للموارد المتاحة، خاصة وأن الموارد الطبيعية محددة وهى ملك للجميع بالتساوى، وهى ملك للمستقبل بقدر ما هى ملك للحاضر الراهن، وهى ليست ملك للإنسان وحده وإنما هى أيضًا من حق كل الكائنات والمخلوقات، فالإنسان هو جزء من النظام الطبيعى، وليس كائنًا يعيش خارج الطبيعة، وعليه كما على سائر الكائنات الأخرى أن يلتزم بقواعدها وضوابطها المحكمة.

وعلى هذا تنطلق فكرة التنمية المستدامة من هذه المبادئ، وتحقيق التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك، وبين قدرة الطبيعة على العطاء وقدرتها على التحمل، بمعنى كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى من التلوث والأضرار البيئية[2].

أى أن التنمية المستدامة هى التنمية المتواصلة التى تفى بالاحتياجات الراهنة دون أن تكون على حساب قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم الذاتية، وبالتالى فالتنمية المستدامة أوسع نطاقًا من حماية

(١) نادر فرجاني، التنمية الإنسانية (المفهوم والقياس، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٨٣، رقم ٢٩، ٢٠٠٢، ص٧٥-٧٧.

(٢) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، سلسلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص ٩٣.

البيئة، حيث أنها تتضمن الاهتمام بالأجيال القادمة، من أجل العيش بصحة جيدة، ومستوى تعليمى أفضل، والتكامل مع البيئة على المدى الطويل من خلال الحفاظ على نوعية الحياة (وليس فقط نمو الدخل) لتحقيق المساواة بين كل الناس فى الوقت الراهن (من خلال تقليل حدة الفقر) والمساواة بين الأجيال القادمة (والمحافظة على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للرفاهية الإنسانية[١])، وهكذا تشير التنمية المستدامة بشكل أكثر تحديدًا باعتبارها التنمية المجتمعية والمحلية التى تفى بالاحتياجات الحاضرة دون إحداث نقص فى الموارد المتاحة، ولذا فلكى نستمر فى تحسن نوعية الحياة للأجيال القادمة فى المجتمعات الإنسانية يجب تبنى العمل التنسيقى للتخطيط، وصناعة السياسة التى تشتمل التكامل بين ما هو عام وما هو خاص وما هو محلى وما هو دولى أو عالمى[٢].

أبعاد التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على عدة أبعاد أساسية يمكن حصرها فيما يلى:

(أ) **التمكين**، ويعنى ذلك توسيع قدرات الناس توسيعًا ينطوى على زيادة الخيارات، ومن ثم ينطوى على زيادة الحرية، ويحمل التمكين فى طياته معنًا إضافيًا هو أن يكون باستطاعة الناس ممارسة حياتهم، ولا ينبغى أن يكون الناس مستفيدين سلبيين فى عملية ينظمها لهم آخرون، بل ينبغى أن يكونوا فاعلين وناشطين فى التنمية الخاصة بهم.

(١) جميل ظاهر، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضرى (بين الرؤية النظرية والتحليل الواقع) مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٦٦.

(ب) **التعاون والمشاركة**، يعيش الناس داخل شبكة معقدة من الهياكل الاجتماعية التى تبدأ من الأسرة مرورًا بالمجتمع المدنى، وصولًا إلى الدولة، وتبدأ من جماعات الجهد الذاتى المحلى، وتصل إلى الشركات المتعددة الجنسية Multi- National co-operation، وهم أيضًا كائنات جماعية تقدر قيمة المشاركة فى حياة مجتمعهم، وهذا الإحساس بالانتماء مصدر هام من مصادر الوفاء، فهو يضفى على الفرد إحساسًا بالمتعة، وإحساسًا بوجود هدف وبوجود معنى.

(جـ) **الإنصاف**، ويعنى الإنصاف تحقيق العادلة فى القدرات الأساسية وفى الفرص، وفى إطار ذلك ينبغى لكل فرد أن يحصل على فرصة للتعليم، وأن تتوافر فرص للرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع، كما يعنى الإنصاف فى بعض الحالات تقاسم الموارد تقاسمًا عادلا يؤدى إلى المساواة بين الناس من خلال تقديم عون الدولة للفقراء والمرضى والمعوقين.

(د) **الاستدامة**، تلبى الاستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ومن ثم فهى تنطوى على اعتبارات الإنصاف فيما بين الأجيال.

(هـ) **الأمن**، لقد ظلت فكرة الأمن تشير لمدة طويلة للغاية إلى الأمن العسكرى أو أمن الدولة، ومن الحاجات الأساسية للغاية أمن الرزق، لكن الناس يريدون أن يكونوا متحررين من التهديدات المزمنة مثل المرض وحدوث الاختلالات المفاجئة والمؤلمة فى حياتهم، وبالتالى تعبر التنمية المستدامة على وجوب

أن يتمتع كل فرد بحد أدنى من الأمن الاجتماعى، ومن هذا المنطلق فقد نشأت قناة دولية بوجوب أن تجرى التنمية فى ظل سياسات واضحة للبيئة، وأن تأخذ الاعتبارات المتعلقة بالبيئة فى الاعتبار، وذلك عند القيام بعمليات التنمية، وقد أكدت المنظمات الدولية على تأكيد الاهتمام بمشاكل التنمية فى ضوء علاقتها بالبيئة والتأثير المتبادل بينهما[1].

المبحث الثانى: لمحة عن فلسفة الوقف الإسلامى ومقاصده فى الشريعة الإسلامية ثم توضيح التطور التاريخى للوقف الإسلامى فى مصر والمشكلات التى تواجهه

فلسفة الوقف الإسلامى ومقاصده فى الشريعة الإسلامية

لاشك أن الأساس فى فلسفة الوقت الإسلامى والحقوق المالية كلها فى الإسلام، ترجع إلى بناء قواعد الاقتصاد الاجتماعى الذى يقوم عليها المجتمع المسلم، ويتحقق بها تنظيم حياة المجتمع فى التكافل الاجتماعى، والإخاء، والتعاون المتمثل فى الصدقات والتى من أبرز أنواعها الوقف على وجوه البر والخير، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية فى تعزيز التضامن الاجتماعى، وتنمية المجتمع عبر الوقف على ضوء منهج الله تعالى «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها» (سورة «هود» آية «٦١») والدعوة إلى تدويل المال لقوله تعالى «كى لا يكون دُّولة بين الأغنياء منكم» (سورة

(1) U.N.D.P., Human development in Arab Region, Human development Report office ,N.Y 1993.

«الحشر» آية «٧٠») فى عملية التنمية المستدامة[١]، وليس قصره على فئة بعينها فقط باعتبارِه فى الإسلام مال الله، والإنسان مستخلف فيه، فالله سبحانه وتعالى هو المالك الحق لكل ما فى الكون، أرضه وسمائه «ولله ما فى السموات وما فى الأرض» (سورة «النجم» آية «٣١») والأموال كلها ملك لله تعالى فهو واهبها والمنعم بها على عباده وهو وحده خالقها ومنشئها، وعمل الإنسان الذى نسميه (إنتاجًا) يتخذ مجاله فى ماده خلقها الله سبحانه وسخرها له، ولهذا يقول الاقتصاديون أن الإنتاج هو خلق المنفعة وليس خلق المادة، ومعنى هذا أنه يحول المادة لتشبع حاجاته وتكون له منفعته، وعلى هذا فإن المال رزق يسوقه الله للإنسان فضلا منه ونعمة ولذلك فإن الإنسان موظف مؤتمن على تنمية المال وإنفاقه والانتفاع والنفع به ومن أجل هذا يقول تعالى «وآتوهم من مال الله الذى آتاكم» (النور ٣٣) ويقول تعالى «وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه» (الحديد ٧٠) وبالتالى فالإنسان ليس مالك المال فى الحقيقة ولكنه خليفة المالك «وهو الله تعالى» ووكيله فيه[٢] ومن ثم فان نظرة القران إلى هذا المال ـ كما يقول الشيخ أمين الخولى ـ فى أيدى الواجدين، وصفته التى يعطونها الفاقدين، أنهم إنما يعطون حين يقرضونه إعطاء التارك المتجاوز، وهذا إنما هو تأسيس وتأصيل الشعور لدى واجدى هذا المال بعدم الأثرة فى هذا الثراء، والتفرد بهذا المعنى، والحق المباشر فى تلك الأموال، وهى الفكرة التى يعمل الهدى القرآنى لتكوينها وترسيخها فى نفوس

(١) عبد الوهاب الديب والوقف وحل أزمة سكان المقابر فى مصر، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) يوسف القرضاوى فقه الزكاة (دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها فى ضوء القران والسنة) مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٥، ص ١٠٠٩ ـ١٠١٣.

أصحاب المال[1] ومن ثم فإنهم حين يملكون هذا المال إنما يمسكونه على ملك الله، الذى آتاهم المال، واستخلفهم فيه، فعليهم إذا ذاك أن ينفقوا منه، كإنفاق الشخص من مال غيره، ليفو بحق الله الذى هو فى حال اليوم حق المجتمع، ويروض الفاقدين رياضة أساسها، تقرير حقهم فى مال الله، واعتراف المالكين بمالهم فيه من حق، وحض المحرزين له على إيتائهم إياه من مال الله[2]، وعلى هذا يتجلى أثر هذا البذل وهذا الإنفاق فى الآداب النفسية والاجتماعية التى تجعل الصدقة عملا تهذيبا لنفس معطيها، وعملا نافعا مربحا لآخذيها، وتحول المجتمع إلى أسرة واحده يسودها التعاون والإخاء والمودة والرحمة،وترفع البشرية إلى مستوى السمو والرفعة، وأكثر استجابة للضمير وتأثير فى المشاعر وشحذا للهمم واستنهاضا للعزائم وحثا على بذل المزيد من العطاء والهبات. وهنا يؤكد الشاطبى أن المسلمين الأوائل فى الاكتساب ماهرين ودائبين ومتابعين لأنواع الاكتساب لا لكى يدخرون لأنفسهم ولا ليحتجزوا أموالهم، بل لينفقوا فى سبيل الخيرات ومكارم الأخلاق، وما ندب الشرع إليه، وما حسنته العوائد الشرعية، فكانوا فى أموالهم الموالاة على بيوت الأموال[3] فقال تعالى «لا خير فى كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف يؤتيه أجرا عظيما» (سورة النساء ١١٤) وهذا ما يؤكد أن الصدقة الجارية تتمثل فى الوقف الخيرى الذى يميز بين البر والإحسان إلى العديد من

(١) أمين الخولىأ فى أموالهم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٢-٢٣.

(٢) المرجع ذاته ص ٥٨-٥٩.

(٣) مصطفى السباعى، اشتراكية الإسلام الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٠٥.

مجالات الحياة[1]، وبالتالى تمثل مؤسسة الوقف أسلوبًا فى نشر روح الإيثار spirit Altruism التى تشكل جزءا من طريقة الحياة الإسلامية، فرؤية الإسلام للوقف بوصفه وسيله لنقل الثروة من الغنى إلى الفقير فضلا عن اعتباره وسيلة للتنمية الذاتية «self development» وطريقا لتحقيق الرضا والسعادة فى مرضاة الله تعالى ومكافأته فى الآخرة[2]، وعلى هذا يهدف الوقف إلى إيجاد مصدر اقتصادى دائم بغرض تنمية المجتمعات الإسلامية، كما يقوم الوقف كمؤسسة اجتماعية واقتصادية فاعلة بنقل المجتمع الإسلامى من مرحلة التهيؤ والأعداد للانطلاق إلى مرحلة النهضة والبناء، خاصة وان مؤسسة الوقف لها أرضية خصبة، تقوم على قيم إسلامية راسخة، تحترم الأوقاف وتحض على المبادرة إلى الإسهام فيها، وبالتالى تؤدى مؤسسة الوقف دورا مهما فى بناء المجتمع، وانه بمثابة المجال العام الذى يوثق عرى العلاقة بين قوى المجتمع، التى تعكس على نحو جيد ـ كما يقول سلفاتورى ـ الطريقة التى يندمج بها بسطاء الناس فى الممارسات والخطابات المتصلة بتحقيق الصالح العام، تلك المؤسسة التى تعبر عن الصالح العام من خلال تشكيل فضاء عام أو مجال عام له معالم فيزيقية محددة[3] هذه هى مؤسسة الوقف[3]، التى تستطيع أن تقدم أنشطة متنوعة ومؤسسات أهلية تظهر بطريقه تلقائية، وتتمتع بالتمويل الذاتى الذى يسهم فى تقديم العديد من الخدمات العامة والخاصة دون مقابل

(١) حسين عبد المطلب، الوقف الإسلامى كآلية لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة فى الدول العربية، مجلة دراسات إسلامية العدد ٦٠، سبتمبر ٢٠٠٩، ص١٥-١٦.

(2) khan, M.T., contribution of Islamic waqf in poverty reduction, 2013 in (tariqph.d@yahoo.com, Matariqkhan@yoh.edu.pk).

(٣) ارماندو سالفانورى المجال العام مرجع سابق، ص ٢٦٦.

ـ وبين قوة الدولة وما يخفف عنها من أعباء القيام بأداء كل الخدمات العامة، وبما يوفره للدولة ذاتها من موارد تساعدها على القيام بوظائفها الأساسية فى حفظ الأمن، والدفاع عن الوطن[١].

(أ) التطور التاريخى للوقف الإسلامى فى مصر والمشكلات التى تواجهه.

عرف الوقف قديما فى الديانات السابقة، وذلك بحبس الأموال على المعابد والكنائس، وكانت حكرا على القساوسة وحواشيهم، وكان ذلك معروفا عند قدماء المصريين، والرومان والإغريق وغيرهم، كما عرف الوقف فى الجاهلية قبل الإسلام حيث أوقفوا أموالا على الكعبة المشرفة، ولكن لم يعرف الوقف كنظام منضبط له أطره الشرعية إلا فى ظل الإسلام[٢] وكان أول وقف خيرى عرف فى الإسلام هو وقف سبعة بساتين بالمدينة كانت لرجل يهودى أوصى بها إلى النبى محمد ﷺ، حين عزم على القتال مع المسلمين فى غزوة أحد، وقال فى وصيته إن أصبت أى قتلت فأموالى إلى محمد يصنعها حيث أراه الله، فقتل، وحاز النبى عليه السلام تلك البساتين السبعة فتصدق بها أى حسبها، ومضى الصحابة على ما سنه النبى ﷺ وعملوا بما حث عليه من الإكثار من الصدقة والإنفاق مما يحبون، ومن تلك الأمثلة وقف عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وقيل هو ثانى وقف فى الإسلام، ففى الحديث أنه أصاب أرضًا بخيبر فجاء إلى النبى عليه السلام، وقال يا رسول الله أصبت مالا بخيبر، فيم

(١) أحمد عبد الصبور، دور الوقف فى تخفيف العبء عن الموازنة العامة، مرجع سابق ص ٣٢٦.

(٢) ارجع إلى المصدر التالى: Esmaeili, H, the relationship Between the waqf institution in-Islamic law and the rule of law, in the middle east, 2010, p1-3.

تأمرنى فقال أن شئت حبست أصلها وتصدق بها. فتصدق بها عمر على الإتباع، ولا توهب ولا تورث، وتوقف منفعتها للفقراء وذوى القربى والرقاب والضيف وابن السبيل ثم تتابعت الأوقاف بعد ذلك فى أوجه البر والخير[١] وفى العصر الأموى حدث تطور كبير فى إدارة الأوقاف، فبعد أن كان الواقفون يقومون بأنفسهم على أوقافهم ويشرفون على رعايتها وإدارتها قامت الدولة الأموية بإنشاء هيئات خاصة للإشراف عليها، وفى عهد العباسيين أصبحت للأوقاف إدارة خاصة مستقلة عن القضاء يقوم عليها رئيس يسمى صدر الوقف وهذا التطور فى العناية بالأوقاف أدى إلى قيام الوقف بدور كبير فى التنمية الاجتماعية على مر التاريخ الإسلامى[٢] حيث توسعت دائرة الوقف فى الإسلام لتشمل كثيرا من أنواع الصدقات التى تؤدى أغراضا دينية، واجتماعية وعلمية، وصحية ثم توسعت فشملت المراكز الصحية والمستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية وقد ارجع بعض الباحثين زيادة نمو الوقف فى الدولة الإسلامية إلى مجموعة من العوامل هى:

١ ـ أن الوقف وسيلة للملكية أمنة ضد مخاطر المصادرة أو نزع الملكية من قبل الدولة.

٢ ـ الدوافع الدينية والخيرية التى توجد لدى العديد من المسلمين فى العالم الإسلامى مما جعلهم يوقفون جزءا من ثرواتهم كصدقة جارية فى سبيل الله.

٣ ـ أن الوقف الإسلامى أحيانًا يستخدم كوسيلة من وسائل التهرب الضريبى «evade taxation».

---

(١) أحمد أبو زيد نظام الوقف الإسلامى، مرجع سابق، ص٤.

(٢) المرجع ذاته، ص٥.

٤ ـ أن كبار الملاك أحيانًا يوقفون جزءا من ممتلكاتهم كوقف لتجنب المطالب المحتملة من الفوائد على الملكية[١].

ولذا بلغ حجم الوقف فى بعض الدول الإسلامية إلى ما يقرب من الثلث أو أكثر قليلا من إجمالى الأراضى المنزرعة والممتلكات الأخرى فى تلك الدول أما عن الوقف فى مصر، فكان أول مسح للأراضى تم عمله أثناء تولى محمد على الحكم أوضح أن ٠٠٠ , ٦٠٠ فدان كانت وقفا أى ما يزيد عن خمس الأراضى الزراعية والبالغ حجمها ٥ , ٢ مليون فدانا من الأراضى المصرية المنزرعة وكانت معظم هذه الأوقاف ترصد لأغراض دينية واجتماعية وعلمية واقتصادية فكانت الأوقاف على المساجد وما يتعلق بصيانتها ووظائفها، وعلى المدارس، ودور التعليم، والعلماء، وطلاب العلم، وعلى الفقراء والمحتاجين والمستشفيات والصيدليات والإسكان[٢]، لكن محمد على أصدر قرارا بمنع إنشاء أوقاف أهلية جديدة وذلك فى عام ١٨٤٦م بناء على فتوى شرعية تجيز لولى الأمر أن يمنع الناس من وقف أملاكهم، غير أن المحاولات التى بذلها محمد على فى أحكام السيطرة على الأوقاف لم تنجح فى تصفية نظام الوقف ولا القضاء عليه، ما لبث أن عادت الأوقاف الخيرية تؤدى بعض أدوارها الاجتماعية و الثقافية وكانت الأسرة المالكة نفسها أوقفوا بعض أملاكهم بدءا من محمد على نفسه وانتهاء بالملك فاروق، وكان لهذه الأوقاف ديوانا خاصا يتولى الإشراف عليها سمى (بديوان الأوقاف الملكية)، ومع هذا

(1) Esmaeil, H., Op Cit, p.6.

(2) Habib, h., waqf-based microfinance: realizing the social role of Islamic finance, in conference under title (integrating a waqf in the Islamic financial sector), Singapore, 2007.

فقد رصد أحد الباحثين وجود أثار اجتماعية واقتصادية للوقف الأهلى يمكن حصرها فيما يلى:

(أ) أن الوقف الأهلى كان سببا فى عرقلة تداول الأموال وهو ينافى مقاصد الشريعة الإسلامية والحكمة من نظام الميراث

(ب) أن زيـادة عدد المستفيدين بمضى الزمن يؤدى إلى تفتيت الحصص كما يجعل تلك الأوقاف سببا للخلافات والنزاعات بين أبناء العائلة الواحدة.

(جـ) بث روح الكسل والبطالة فى نفوس المستفيدين خصوصا إذا كانت الحصص كبيرة.

(د) حرمان الإناث من حقوقهم وهو أمر مخالف للشريعة الإسلامية وأحكام الميراث[1].

لكن شهد نظام الوقف عام ١٩٥٢ تغيرًا جوهريًا، حيث شهد هذا العام حل الوقف الأهلى وضبط الوقف الخيرى بنقله من الحيز الاجتماعى إلى الحيز الحكومى الرسمى فصدر فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ القاضى بحل الوقف الأهلى والإبقاء فقط على الوقف الخيرى، وبالتالى فقد بلغت جملة أراضى الوقف التى خضعت لقانون الإصلاح الزراعى (٣٩٤,٧٨٦) فدانا وهى تمثل ٤٨٪ من جملة الأراضى المصادرة والتى بلغت (٨١٧,٥٣٨) فدانًا طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى.

(١) أحمد أبو زيد نظام الوقف الإسلامى، مرجع سابق، ص٩.

ومع هذا لم يسلم الوقف الخيرى من هذه السياسة، فبعد فترة قصيرة فى مايو ١٩٥٣ صدر القانون ٢٤٧ وبموجبه تم وضع جميع الأوقاف الخيرية تحت مظلة نظارة الأوقاف لتتولى إدارتها وتحصيل ريعها وإنفاقه فى وجوه الخيرات[١] ويعكس هذا القانون رغبة الدولة فى السيطرة والهيمنة على موارد الأوقاف ووضعها تحت إدارة مركزية واحدة وفى عام ١٩٦٧ أصدرت لجنة شئون الأوقاف قرارا بتغيير مصارف جميع الأوقاف الخيرية، وجعلت هذه اللجنة الأوقاف حكرا على مصرفين فقط وهما:

نشر الدعوة الإسلامية فى الداخل والخارج، والبر بأولوية أقارب الواقفين وفى عام ١٩٧١ صدر القانون رقم (٨٠) بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية وتختص هذه الهيئة بإدارة واستثمار أموال الأوقاف، لكن أتاح هذا القانون أن لوزير الأوقاف الحق فى أن يوزع المال الموقوف إلى نواحى عديدة دون التقيد بالمجالات الموقوف لها أصلا هذا المال، ووزارة الأوقاف هى التى لها حق الإشراف الكامل على كل الأموال الوقفية كما أنها تحصل على (٧٪) من عائد تلك الأوقاف نظير إدارتها و(١٠٪) نظير مراجعتها لحسابات تلك الأوقاف[٢] بهذا فقد تم تقويض استقلالية الوقف الخيرى ومؤسساته الاجتماعية والتعليمية وغيرها، كما تم توظيف نظام الوقف برمته فى خدمة السياسة العامة الحكومية، وانطبق ذلك على سائر المؤسسات الخاصة ذات النفع العام التى أنشئت

(١) لمزيد من التفاصيل عن نشأة وتطور الوقف فى مصر ارجع المصادر التالية:
ـ إبراهيم البيومى غانم، الأوقاف والسياسة فى مصر والشروق القاهرة ١٩٨٨
ـ احمد عبد الصبو، دور الوقف فى تخفيف العبء عن الموازنة العامة، مرجع سابق ص ٣٣٤.

(٢) حسين عبد المطلب الأسرج، نحو إحياء لدور الوقف التنموى فى مصر، مجلة الاقتصاد الإسلامى العالمية، ٢٠١٥، ص٢.

بطريق الوقف لكن استطاعت هيئة الأوقاف المصرية أن تسترد ما يزيد عن مائة ألف فدان إضافة إلى ما تسلمته من الأراضى الفضاء، والمبانى، ولا تزال تواصل البحث عن الأعيان المغتصبة وتعمل على استعادتها، واستثمارها وتحصيل ريعها وتسليمه للوزارة لإنفاقه فى وجوه البر والخيرات وفقا لشروط الواقفين وحتى تتمكن الهيئة من تحقيق عوائد مناسبة من الأصول الموقوفة فإنها تسعى لتوزيع استثماراتها من تأجير الأراضى الزراعية، والمبانى السكنية إلى المساهمة فى رؤوس الأموال فى بعض الشركات والبنوك، واتجهت فى عام ٢٠٠٥ إلى الاستثمار فى بعض المشروعات القومية دعما للسياسة الحكومية، والإسهام فى التغلب على المشكلات التى يواجهها المجتمع المصرى ومن ذلك:

(أ) مشروع استصلاح ما يقرب من (٤٨) ألف فدان فى شرق العوينات.

(ب) مشروع استصلاح ما يقرب من (٣٠) ألف فدان فى توشكى.

(جـ) مشروع استثمار ما يقرب من (٢١,٥٠٠) ألف فدان بمنطقة الصالحية[1] فضلا عن مساهمة الهيئة فى حل مشكلة الإسكان من خلال إنشاء مشروعات إسكانية على أراضى الأوقاف المصرية فى جميع المحافظات سواء ما يطرح منها للتمليك أو للإيجار، حيث تقوم الهيئة بتوفير (٥٠٠) ألف وحدة سكنية

(١) ارجع إلى المصادر التالية:

ـ تقرير الحالة الدينية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٦.

ـ داهى الفاضلى، تحولات نظام الأوقاف مائة عام من محاولات الهدم وتجارب الإصلاح المؤتمر الثالث للأوقاف المملكة العربية السعودية الجامعة الإسلامية ٢٠٠٩، ص ٣٦٩.

للشباب، كما قامت الهيئة بشراء مصانع الشركة العربية للسجاد والمفروشات بمبلغ (٥٠) مليون جنيها، وقامت الهيئة بتحديث الأنـوال وكذلك أعمال الصيانة، والترميم لمصانع سجاد الإسكندرية والاستعانة بأحدث الخبرات فى هذا المجال.

ومن خلال التحليل السابق يمكن الوصول إلى أن مصر لديها ثروة وقفية متنوعة بالنسبة للأفراد والمؤسسات، ساهمت فى مجالات تنموية عديدة، ومثلث مؤسسة الوقف فى مرحلة الازدهار إطارًا تنظيميا لممارسة العديد من السياسات الأهلية التى اتسمت بالتلقائية واللامركزية، والاستقلالية، وأسهمت فى بناء العديد من المؤسسات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة فى مجالات العبادة، والتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية. إلا أن هناك العديد من المشكلات التى تواجه تخصيص وإدارة الموارد المحلية بالطريقة التى تحقق خطوات ملموسة نحو التنمية وتعظيم العائد منها وتتمثل هذه المشكلات فيما يلى:

١ ـ سيادة ثقافة العطاء والمنح الخيرى أكثر من كونها ثقافة العطاء من أجل التنمية.

٢ ـ نقص البيئة الملائمة لإحياء نظام الوقف وإدارته واستثماره بنجاح.

٣ ـ المشكلات المالية والإدارية التى تواجه المنظمات غير الحكومية مما يقلل من مدخلات هذه المنظمات فى المجتمع.

٤ ـ سيادة الثقافة المحدودة بالمسئولية الاجتماعية التضامنية بين القطاع الخاص.

٥ ـ تدخل الدولة وهيمنتها على الوقف وفرض وصايتها عليه مما أضعفت الثروات الوقفية وتقليص حجمها.

٦ ـ تعرض بعض ممتلكات وثروات الوقف للتعدى والاغتصاب من جانب بعض واضعى اليد، على بعض الأراضى الموقوفة التى يعملون على فقّد حجية ملكيتها أو سرقتها وصعوبة إثبات تبعيتها لمؤسسة الأوقاف.

٧ ـ غياب التجديد الإدارى للمؤسسات الوقفية حيث استشرى أسلوب نظارة الأوقاف مما سهل عمليات التلاعب بأعيانها أو تحويل وجهتها خارج المقاصد التى حددها الواقفون، وبالتالى تفش الفساد وعدم الخبرة الاقتصادية فى إدارة أحوال الوقف.

٨ ـ ضعف المؤسسات الدينية وما خلفته من انحسار للاجتهاد، وتخلف العلماء عن أداء الدور الحضارى المنوط بهم مما أثر فى طرح الحلول الناجحة والواقعية فى حل مشكلات الوقف، وعدم مسايرة التشريعات والقوانين المنظمة للوقف مع التطورات الاقتصادية والإدارية الحديثة.

ثالثًا: المبحث الثالث: الدور الواقعى للوقف الإسلامى فى عملية التنمية المستدامة

أكدت العديد من الدراسات التى أجرت عن الوقف بوجود علاقة وثيقة بينه وبين عملية التنمية[1]، حيث لعب الوقف الإسلامى دورًا

(١) انظر فى هذا الصدد:

- Karim, R., Zakat and waqf bank for social development and improved management of endowments (SAW) in (www. ihmasaw.org).
- Hosseni, S.N. et al study of cash waqf and its impact on poverty (case study of Iran, Atlantic de economia, V.2, 2014.

كبيرًا فى بناء الحضارة الإسلامية، وإرساء أسسها على التكامل والتضامن والتعاون، والتآخى فى العناية بالأوقاف، وهذا ما جعل الباحثون يطرحون اتجاهات عصرية لتوظيف الوقف فى عملية التنمية المستدامة، وتقديم صورة عملية تؤكد أن المنهج الاقتصادى والتنموى فى الإسلام هو البديل لسد ثغرات النظامين الرأسمالى والاشتراكى،فلقد نشأ النظام الرأسمالى منذ ولادته فى القرن السابع عشر على إطلاق العنان للنشاطات الربحية، ومبادرة القطاع الخاص فجعلها العمود الفقرى للهيكل الاقتصادى على حساب البدائل الأخرى بينما أتجه النظام الاشتراكى إلى إضعاف المبادرات الفردية وإلغاء دور الربح كحافز على العمل والإنتاج، وجعل الهيمنة مطلقة للدولة على مقدرات الاقتصاد الوطنى، أما القطاع غير الحكومى الذى لا يستهدف الربح فهو غير موجود فى النظام الاشتراكى ولم يصبح له أهمية فى النظام الرأسمالى إلا فى العقود الأخيرة وقد استوعب الإسلام قطاعات الاقتصاد الثلاثة (الخاص والحكومى والقطاع غير الحكومى (الأهلى) Non-government sector الذى لا يستهدف الربح بطريقة متوازنة تحقق اكبر قدر من المصالح والاستقرار الاجتماعى فقدم الحماية للقطاع الربحى المكون من الأفراد والمؤسسات التى تسعى إلى تحقيق الربح من خلال إنتاج السلع والخدمات ونصب لعملها القواعد التى تحقق الكفاءة وجعل للقطاع الثانى وهو الحكومة دوره المهم فى رعاية الاقتصاد وإصدار التوجيهات والتعليمات التى

- Haji Mohammed , T, S., towards an Islamic social (waqf) bank international journal of trade, economics and finance, V.3, October, 2011.

-Saad, N., involvement of co-operate in entities in waqf management: experience of Malaysia and Singapore, Asian economic and finance review, N.6, 2013.

تحقق المقاصد الشرعية دون أن يطغى هذا الدور فيؤدى إلى التضييق على القطاع الخاص وبالتالى أقام النظام الإسلامى بين القطاعين قطاعا ثالثا هو الوقف فهو وسط بوصفه مؤسسة خاصة (غير حكومية) يقدم سلعا، وخدمات نافعة يحتاج إليها الناس ولكنها لا تفعل ذلك لغرض الاسترباح (كالقطاع الخاص) فتنحرف عن المصلحة العامة إلى الخاصة وهو بترجيحة المصلحة العامة؛ وليس جزءًا من جهاز بيروقراطى مترهل كجهاز الحكومة فيفشل فى الوصول إلى أهدافه بكفاءة منافسة للقطاع الخاص[1]، لأن المنهج الاقتصادى فى الإسلام يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بحيث لا يغول كل منهما على الأخر من خلال الجمع بين الواقعية والمثالية فى ذلك التدبير جمعًا لبقًا مرنًا مسايرًا للحياة مهيئًا للإنسانية أسمى ما تستطيع التطلع إليه فى الآفاق، فالإسلام حينما يحمى الملكية الفردية للقطاع الخاص واقعى لا يفاجئ الناس بتجريدهم من أموالهم تجريدًا يفتر همتهم، ويثنى عزائمهم، ويقعدهم فلا يبتكرون ولا يجددون ثم هو حين يهز أسس هذه الملكية الخاصة يكون مثاليًا يكفكف من غلواء الأغنياء، ويزلزل صلتهم بأموالهم ويجعلها للناس جميعًا وأصحابها عليها أمناء مستخلفون وهو مال الله لا مالهم[2].

وعلى هذا تقوم فكرة الوقف على المسئولية الاجتماعية للأغنياء تجاه الفقراء المحتاجين لكى يسهموا فى تأسيس هذه المؤسسة الخيرية التى تكون مسئولة عن الأنشطة الخيرية المبنية على البر والإحسان، والرحمة والتعاون، ولذلك فإن النظام الإسلامى يجعل من الوقف آداه لإخراج جزء من

(١) أحمد عبد الصبور أحمد، دور الوقف فى التخفيف عبء الموازنة العامة، مرجع سابق ص ٣٢٦.
(٢) أمين الخولى فى هدى القران فى أموالهم، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٧ ص١٢.

الثروة الإنتاجية فى المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية، ومن دائرة القرار الحكومى معًا، وتخصيص ذلك الجزء لأنشطة الخدمات الاجتماعية العامة، برًا بالأمة وإحسانًا لأجيالها القادمة، وهذا ما يتمشى مع فلسفة التنمية المستدامة التى ترتكز على الوفاء بالاحتياجات الراهنة بشكل عادل دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة، فساهمت مؤسسات الوقف فى توفير الحاجات الأساسية للفقراء من ملبس وغذاء، ومأوى، وتوفير الخدمات العامة مثل التعليم والصحة مما انعكس مباشرة على تنمية الموارد البشرية وطور من قدراتها بحيث تزيد إنتاجيتها مما يحق زيادة كمية ونوعية فى عوامل الإنتاج، ومن ناحية أخرى يؤدى إلى التخفيف عن كاهل الموازنة العامة للدولة، فضلًا عن أن الوقف الخيرى يضمن كفاءة توزيع الموارد المتاحة بحيث لا تتركز الثروة فى أيدى فئة بعينها مما يعنى تضييق الفروق بين الطبقات، وبالتالى يساهم الوقف بهذه الطريقة فى زيادة الموارد المتاحة للفقراء بما يرفع مستوى معيشتهم، ويقلل الفجوة بينهم وبين الأغنياء، علاوة على أن الوقف يساهم فى زيادة عملية الادخار لأنه يحبس جزء من الموارد عن الاستهلاك غير أنه لا يترك الثروة المحبوسة عاطلة، وإنما يوظفها ويستثمرها وينفق صافى ريعها فى الغرض المخصص له، كما يساهم الوقف فى تمويل المشروعات الصغيرة لإتاحة المزيد من فرص العمل، واستغلال الثروات المحلية، وزيادة الإنتاج، وبالتالى زيادة الدخول، كما تعمل هذه المشروعات على إتاحة مزيد من السلع والخدمات مما يؤدى إلى مزيد من الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة لغالبية السكان[1].

(١) حسين عبد المطلب الأسرج، نحو توظيف للوقف الإسلامى فى التنمية الاقتصادية ٢٠١٢، ص١٠. (online at http/ mpra,ub,uni-muenchen.de/42521)

لكن الواقع الفعلى يكشف عن ضرورة وجود صيِّغ تمويلية ما زالت معطلة لمؤسسة الوقف فى الوقت الراهن، وإمكانية تنويع صيغ استثمار أموال الوقف مابين التمويل الذاتى، والإجارة، والمرابحة، والاستصناع، والمزارعة، وسندات الوقف بعد إعادة النظر فى الأحكام الفقهية، وتطوير فقه المعاملات المالية فى الإسلام لمواكبة التطورات الاقتصادية المعاصرة، بجانب التنسيق بين مؤسسة الوقف الرسمية والجهات الأخرى التى تقوم على أعمال البر فى المجتمع كالجمعيات الخيرية، وهيئات الإغاثة، لترشيد العمل التطوعى على اختلاف مستوياته والجهات المستهدفة من ورائه، والاستفادة من الكوادر المتخصصة فى الاقتصاد الإسلامى فى عملية تسويق وترشيد المبادرات التطوعية الخيرية، وتوجيهها نحو المجالات الوقفية التى يمكن استحداثها فى واقع المجتمع المصرى المعاصر[1]، ولتوضيح مجالات الوقف الإسلامى فى تحقيق برامج التنمية المستدامة فى المجتمع المصرى نشير إلى أهم المجالات على النحو التالى:

١ ـ الوقف فى مجال التعليم والتعلم:

لقد كان الوقف الخيرى قائمًا فى مصر على مر عصورها، وأقيمت من خلاله مشروعات تعليمية عملاقة من أهمها جامعة القاهرة التى كانت تسمى جامعة فؤاد الأول، وبنيت على وقف خيرى من الأميرة فاطمة بنت الخديوى إسماعيل، كما أن جامعة قناة السويس أقيمت فى البداية بتبرع من أهالى الإسماعيلية، كما أقيمت العديد من المدارس والمعاهد الأزهرية، والمساجد من الوقف التى كانت منارة لنشر العلم والمعرفة

(١) عبد الوهاب الديب، إشكالية توظيف الوقف الإسلامى فى التنمية الاقتصادية للعشوائيات، مرجع سابق، ص٤-٥.

حيث كان المسجد هو المدرسة الشعبية المفتوحة على الدوام لكافة المسلمين على اختلاف طبقاتهم وأعمارهم منها يتعلمون مبادئ القراءة والكتابة ومنها يتلقون مبادئ الأخلاق والتربية، وفيها يحفظون كتاب الله ويجلسون إلى حلقات الدروس الدينية والوعظ والإرشاد، وهكذا تكلفت المساجد بإعداد بناء الإنسان فى الإيمان، والعلم والآداب، والسلوك الحميدة والأخلاق الفاضلة، وقد أسهمت مؤسسة الوقف على تنمية التعليم والتعلم فى المدارس والمكتبات وتجهيزها وصيانتها وتوفير العاملين فيها وإعطاء مرتباتهم وإعانة الطلاب غير القادرين وتشجيع الطلاب على الانخراط فى عملية التعليم لمد المجتمع بما يحتاجه من باحثين ومؤهلين ساهموا فى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعهم، والصرف على البعثات العلمية بالخارج[1]، وفى الوقت الراهن يمكن تشجيع الوقف على التعليم والتعلم والبحث العلمى لزيادة حجم الإنفاق المخصص لإصلاحه، ولتحقيق الجودة التعليمية الشاملة، ولتخفيف العبء عن موازنة الدولة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة، وبخاصة التعليم الجامعى، وتمويل المشروعات البحثية المطلوبة فى خطط التنمية، وتنمية كوادر موهوبة يقودون حركة الاصطلاح المطلوبة لبناء اقتصاد المعرفة، وبارتقاء المجتمع إلى اقتصاد المعرفة يصل إلى مستوى مجتمع التعلم، ويصبح التعليم فيه بمثابة إيديولوجيا عامة تتسامى فيه المعرفة هواءً منعشًا يتنفسه الجميع، ويتشاركون فى إنتاجها واستهلاكها[2].

(1) Karim, R., zakat and waqf bank. for social development and improved management of endowments, op Cit, p4.

(٢) نبيل على ونادية عزت، الفجوة الرقمية (رؤية عربيه لمجتمع المعرفة) عالم المعرفة العدد ٣١٨ الكويت ٢٠٥٥، ص ٢٧٣.

٢ ـ الوقف فى المجال الصحى

ساهم الوقف الإسلامى فى تقديم الخدمات الصحية وإقامة المستشفيات المتنوعة، النفسية، والعضوية، والعقلية، والعصبية مثلا أقيمت مستشفى المبرة من خلال التبرعات الوقفية، وكان للأوقاف أثر إيجابى فى النهوض بعلوم الطب؛ لأن دور المستشفيات التى ينفق عليها من الأوقاف لم يقتصر على العلاج، وإنما تعدى ذلك تدريس الطب، فكانت تخصص قاعات داخل المستشفيات الكبيرة للدروس والمحاضرات، والرعاية الصحية تعد أحد الأركان الأساسية للتنمية المستدامة، وزيادة الإنتاج، ولذلك نجد أن الأوقاف الإسلامية قد أوِّلت الجانب الصحى عناية كبيرة فى بناء المستشفيات والمستوصفات الصحية والإنفاق على تجهيزها بالأجهزة والمعدات الطبية والإنفاق على المرضى[١]، بل إن المتتبع لتاريخ تطور الوقف فى الإسلام يجده يمشى بموازاة التطور الصحى، إذا علمنا أن الوقف كان يمثل المورد الأول بل الوحيد للإنفاق على المؤسسات الصحية فى كثير من الأحيان، بل ويذهب البعض إلى أن الازدهار الذى شهدته العلوم الطبية والعلوم المكملة لها (الصيدلة، والكيمياء، والأحياء) ما هى إلا ثمرات الوقف فى الإسلام[٢]، وتبدو الحاجة ملحة إلى تشجيع الوقف فى المجال الصحى فى الوقت الراهن خاصة فى ظل نقص الموارد اللازمة لقيام المستشفيات بوظائفها المطلوبة، فالقطاع الخيرى يقدم (٥٦٪) من الخدمات الصحية

(1) Karim, R., op cit, p.5.

(٢) مجيد الخليفة، استثمار أموال الوقف فى التأمين التعاونى مجلة جامعة المدينة العالمية العدد ١٤، ٢٠١٢، ص١٣٢.

فى الولايات المتحدة، وأن عدد المستشفيات الخيرية يساوى ثلاث أضعاف المستشفيات الاستثمارية والتجارية.

٣ـ الوقف فى مجال الرعاية الاجتماعية.

كان للوقف دورًا بارزًا فى مجال الرعاية الاجتماعية حيث يساهم فى تقديم الخدمات العامة للإنسان فى مختلف جوانب الحياة، فقد اسُتغلت أموال الأوقاف فى إيواء اليتامى، واللقطاء ورعايتهم، وكانت هناك أوقاف مخصصة لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة والشيوخ والأرامل، وخصصت أوقاف لإمدادهم بمن يقودهم ويخدمهم، وأوقاف لتزويج الشباب، والفتيات من تضيق أيديهم وأيدى أوليائهم عن نفقاتهم، وأنشئت فى بعض المدن دور خاصة حبست على الفقراء لإقامة أعراسهم، كما أنشئت دور لإيواء العجزة المسنين والقيام على خدماتهم، وامتد نطاق الخدمات الاجتماعية التى يشملها نظام الوقف بحيث تضمن بناء مدافن الصدقة التى يُقبر فيها الفقراء، وبالتالى فقد ساهمت الأوقاف فى توزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة فتعينهم على حاجاتهم وتحولهم إلى طاقات إنتاجية، وبهذا ترفع الأوقاف بالتدريج من مستوى معيشة الفقراء والمساكين وتأمين الكثير من احتياجاتهم، وبذلك تضيق الفجوة بين الطبقات، خاصة عندما يُشبع الوقف حاجات ومتطلبات العاجزين أو غير القادرين عن العمل، ويوفر فرص عمل للعاطلين من الشباب، ومن أهداف التنمية المستدامة أن تكون زيادة الإنتاج مقترنة بعدالة التوزيع، وأن تتقارب مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع، فالتنمية الإنسانية المستدامة لا تستهدف تحقيق عدالة اقتصادية فحسب، بل غايتها أيضًا عدالة إنسانية ينعم فيها كل الناس بالخير والرفاهية[١].

(١) سليم سامى منصور، الوقف والاقتصاد، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد٥٢، ٢٠١٥، ص ٣٠.

٤ ـ دور الوقف فى العملية الإنتاجية.

لاشك أن الوقف الإسلامى لعب دورًا مهمًا فى العملية الإنتاجية من خلال توفير الموارد الذاتية لإقامة المشروعات الصناعية والغذائية المطلوبة للتنمية، واستغلال الأراضى الزراعية الخاضعة للوقف من أجل زيادة الإنتاج الزراعى والمنتجات الزراعية الأساسية، وإقامة البنية التحتية والمرافق الأساسية للمجتمعات عن طريق توفير شبكات المياه وبناء الكبارى ورصف الطرق تعبيدها، حيث يعد وقف الآبار للشرب والسقى من أقدم أنواع الوقف فى التشريع الإسلامى، كما كان للأوقاف التى خصصت لرعاية مختلف الأنشطة دورًا مباشرًا فى تعزيز الصناعة الوطنية، وكان لها أدوارًا مساعدة وغير مباشرة فى تطويرها، فما وفرته إيرادات الأوقاف للمساجد ساعد على توفير صناعة الأحجار والزخارف والبلاط، وما وفرته على المستشفيات ساعد فى صناعة الأدوية، وما وفرته على المدارس ودور التعليم والمكتبات ساعد فى صناعة الكتب، وفى الوقت الراهن يمكن للوقف أن يلعب دورًا مهمًا فى تمويل المشروعات المتناهية الصغر، والمشروعات الصناعية الصغيرة، والمشروعات المتوسطة بل والمشروعات القومية الكبيرة، سواء من خلال صكوك أو قروض دوارة وحسنه. ولاشك أن ذلك يساهم فى تحقيق التنمية المستدامة التى تعتمد على الموارد الذاتية بدلًا من الاعتماد على القروض الخارجية التى تسهم فى تغلغل النموذج التنموى الغربى أو الأجنبى الذى يسلب الأمة إرادتها و خيراتها ويجعلها تابعة له، نظرًا لفرض شروطها للحصول على هذه القروض الخاصة أو المعونات الأجنبية التى يصحبها فى كثير من الأحيان ضغوط سياسية واقتصادية[١].

(١) محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية (المفاهيم والقضايا)، دار الفكر العربى القاهرة، ٢٠١٤، ص٦٢.

الخاتمة

نحاول فى هذا الإطار التوقف عند بعض الاستخلاصات والنتائج التى خلصت إليها الدراسة التحليلية على النحو التالى:

١ ـ أكدت الدراسة أن نظام الوقف فى ظل الإسلام أصبح مؤسسة عظمى لها أبعاد إنسانية لا تتعلق بالمسلمين فقط، وإنما تمتد لتشمل الإنسانية كلها، وغطت أنشطتها سائر أوجه الحياة فى المجتمع الإسلامى عامة والمجتمع المصرى على وجه الخصوص.

٢ ـ أن مؤسسة الوقف تلعب دورًا مهمًا فى عملية التنمية المستدامة فى المجتمع المصرى، من حيث نشر التعليم والتعلم، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بكافة أنواعها فضلًا عن الدور الهام فى تنمية الموارد الذاتية والإنتاجية اللازمة للاقتصاد المصرى.

٣ ـ أن مؤسسة الوقف ساهمت فى تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاعين الخاص والحكومى، استطاع أن يحقق وظائف دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وإنسانية، تعبيرًا حيًا للسماحة والعطاء والتضامن والتكامل الاجتماعى.

٤ ـ أن الوقف الإسلامى واجه مشكلات عديدة نجمت عن تدخل الدولة وفرض وصايتها وهيمنتها عليه مما كان سببا فى تقلص ثقافة الوقف، ولذا فإن التنمية المستدامة التى ينشدها المجتمع المصرى لا يمكن أن تنجح إلا إذا نشرت الوعى بأهمية الوقف الخيرى خاصة، وأن برامج التنمية الناجحة تقوم على تضافر الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية.

٥ ـ أن تطوير نظام الوقف الإسلامى فى مصر يتطلب الأخذ بنظام حوكمة الإدارة التى تقوم على الشفافية والمحاسبة والإدارة السليمة لأموال الأوقاف واستثمارها وفقًا للنظم الاقتصادية الحديثة.

الفصل الخامس

قضايا متنوعة فى المسئولية الاجتماعية للعمل التطوعى

المقالة الأولى: «أضواء على العمل الخيرى والتطوعى فى الجمعيات العربية قراءة تقييميه»

يعد العمل الخيرى وتنظيمه فى إطار جمعيات خيرية وإنسانية هو الخطوة الأولى فى تاريخ التأسيس بالجمعيات العربية؛ وذلك نظرًا لتأصيل أعمال الخير فى المجتمعات العربية ـ بصفة عامة ـ كجزء لا يتجزأ من الموروث الثقافى المتأصل فى أعماق الوجدان العربى، أو عبر الوازع الدينى والذى يتمشى مع الأحكام والمبادئ والتعاليم الدينية فى الدين الإسلامى الحنيف، الذى يحض على التكاتف والترابط والتكافل الاجتماعى بين أعضاء المجتمع. ونلاحظ أن هذا العمق القيمى والدينى للعمل الخيرى والإنسانى فى المجتمعات العربية أدى إلى أن تكون الجمعيات الأولى من حيث النشأة فى تلك المجتمعات مرتبطة بالطابع الدينى، فلقد ظهرت أول منظمة خيرية شعبية عبر التاريخ العربى فى إطار الزهد والداعين

إليه، والتى تعكس الارتباط القوى بين الدين والعمل الخيرى والتكافل من جانب أخر، والمنظمات التى تدعو إلى إشباع الجانب الروحى لدى المسلم، الدورة الشهرية عند الرجال الدورة الشهرية عند الرجال هى منظمات تطوعية غير رسمية، نشأت فى القرنين الأول والثانى الهجرى، تضم مجموعة من المسلمين الذين التفوا حول معلم أو قائد ديني؛ من أجل التقرب إلى الله من خلال الصلاة والعبادة.

وهذه المنظمات لا يقتصر دورها على الدعوة الدينية والعمل الخيري؛ وإنما يمتد إلى مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية، كما أن هناك نسبة عالية من المنظمات الخيرية والإنسانية تتوجه إلى الطبقات الفقيرة فى معظم المجتمعات العربية، مثل جمعيات كفالة اليتيم، ذلك المشروع الذى استطاعت من خلاله بعض المؤسسات المتاحة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية فى معظم المجتمعات العربية والعالم الإسلامى من كفالة عشرات الآلاف من الأيتام، أو عمل المشروعات الخيرية. وهى فكرة قامت بها هيئة الإغاثة بالمملكة العربية السعودية؛ حيث قامت بفتح العديد من المشروعات الخيرية، واعتبرتها قناة من قنوات التوزيع للوصول إلى الفقراء والمحتاجين والمحسنين، أو من خلال منظمات تموينية، ويعكس ذلك إدراكًا من جانب هذه المنظمات لتفاقم الفقر فى بعض الأقطار العربية التى تعانى من ضغط وتحولات فى سياستها الاقتصادية نحو آليات السوق، وتقلص دور الدولة.

كما أن هناك بعض المؤسسات والجمعيات الإنسانية فى دولة قطر والإمارات العربية مثل الجمعية القطرية لرعاية الأيتام والمعوقين، وجمعية دار البر فى دبى، ومؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية،

والتى تهدف إلى القيام بأعمال الخير والبر والإحسان والنفع العام داخل الدولة وخارجها. وتحظى الجمعيات الخيرية والإنسانية بدعم كبير من جانب الدولة؛ حتى إن ميزانية جمعية خيرية واحدة مثل دار البر فى دبى تفوق ميزانيات جميع الجمعيات المهنية عدة مرات.

وهناك بعض الجمعيات الخيرية والإنسانية مثل الهلال الأحمر فى جميع الدول العربية قد حققت ـ خلال مسيرتها القصيرة ـ إنجازات مميزة مكنتها من أن تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيدين المحلى والإقليمى والدولى. وفى ظل استجابة الجمعيات الخيرية والإنسانية للمتغيرات المجتمعية والدولية اتجهت بعض هذه المنظمات الأهلية نحو الاهتمام ببعض القضايا التى تشكل فيها الثقافة أبعادًا أساسية، ومن ذلك الاهتمام بالدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها، والاهتمام برعاية المسنين والمعاقين، فلقد بلغ عدد منظمات حقوق الإنسان فى مصر حوالى (١١٠) منظمات أهلية موزعة فى جميع المجتمع المصرى.

ولعل هذا يكشف عن إدراك ووعى من جانب المنظمات الأهلية والتطوعية بالتعاون مع القضايا السياسية أيضا، كما أن استجابة المنظمات الخيرية والإنسانية للظروف الاستثنائية التى تمر بها بعض الأقطار العربية ـ حروب أو كوارث فى لبنان وفلسطين والسودان ـ هو مؤشر آخر لتفاعل هذه المنظمات مع المتغيرات المجتمعية، فالمنظمات الأهلية فى الضفة الغربية وغزة تتوجه ـ فى الفترة الحالية ـ نحو الاستعداد لبناء الأساس فى الدولة الفلسطينية، وقد أدت تلك المنظمات فى الأراضى الفلسطينية دورًا مهمًا فى ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث تنوعت أهدافها وخدماتها، بحيث أصبحت بديلًا عن الدولة فى علاقتها بالمجتمع.

وتمشيًا مع الظروف المجتمعية ظهرت مبادرات من جانب المثقفين العرب لتأسيس جمعيات خيرية وإنسانية هدفها التنوير الثقافى للمجتمع للدفاع عن الحريات، وكان ذلك ردًا للحركة الإسلامية الأصولية فى بعض الأقطار العربية، ومن أمثلتها: جمعية النداء الجديدة، وجمعية التنوير، وجمعية المرأة الجديدة فى مصر، وجمعيات حماية الأمومة والطفولة، والتى بلغت فى مصر حوالى (٨٦٨) جمعية.

وفى ضوء ذلك يتبين أن الجمعيات الخيرية والإنسانية والأهلية سوف تشهد فى المستقبل القريب قدرًا أكبر من المؤسسين، وقدرًا أكبر من التنسيق فيما بينها على المستوى القطرى، وبين المجتمع، كما أنه سوف يكون هناك تفاعل بين المتغيرات التى ترتبط بالتحول الديمقراطى فى المجتمع وهذه المنظمات التى تشكل أحد أركان المجتمع المدنى. وعلى هذا فإن الإدراك والتجاوب من جانب الجمعيات الخيرية والتطوعية للمتغيرات المجتمعية هو بمثابة إضافة جديدة للأبعاد الإيجابية المبشرة التى توفر مقومات النجاح لها. لكن على الرغم من أن أغلب المشاركين فى العمل الخيرى يؤكدون نجاح الجمعيات الخيرية فى تحقيق أهدافها إلى درجة كبيرة، إلا أن الواقع الفعلى يشير إلى عدم وجود التخصص فى الخدمات الإنسانية التى تقدمها هذه الجمعيات، وأن هناك ازدواجية بين الأعمال والمشروعات الخيرية التى تؤديها الجمعيات الخيرية المختلفة؛ إذ إن أغلب هذه الجمعيات تقوم بأدوار متشابهة إلى حد كبير، ولا تكاد تختلف كثيرًا فى مضمونها وأهدافها.

كما أن الطابع الغالب على عمل الجمعيات الخيرية والتطوعية هو طابع الرعاية الاجتماعية، وليس طابع التنمية الاجتماعية الذى يتطلب

التفاعل مع المستفيدين من الخدمات الإنسانية، والمشاركة فى تحديد شكل هذه الخدمات.

والجدير بالذكر هنا أن العمل الخيرى فى المجتمعات العربية يواجه بالعديد من المعوقات التى تعوق تطوير أدائه على الوجه الأكمل، وتأتى المعوقات الإدارية والتنظيمية فى مقدمة هذه المعوقات التى تواجه ممارسة العمل الخيرى والإنسانى، وخاصة ضعف الخبرات والمهارات الإدارية، وقلة الدورات والبرامج التدريبية، وعدم الخبرة فى المسائل المالية، فضلًا عن ضعف استثمار موارد الجمعية الخيرية، وضعف الرقابة على المسائل المالية، ونقص الدعم والتمويل الحكومى، والمحاباة فى صرف المساعدة للمحتاجين، علاوة على ذلك القيود التى تفرضها التشريعات على العمل الخيرى، والهيمنة التى تفرضها الدولة على العمل الخيرى والتطوعى، واشتراط الحصول على إذن مسبق لشهر الجمعية الخيرية، وعدم إعطاء الجمعيات حق إبداء الرأى فى التشريعات، والعراقيل القانونية بمنح تراخيص لإنشاء جمعيات أهلية جديدة.

وعلى هذا فإن تطوير العمل الخيرى فى المجتمعات العربية يتطلب ضرورة الاستفادة القصوى من العمل الخيرى، وزيادة فعالية الجمعيات الخيرية فى تحقيق أهدافها، وذلك من خلال العمل على وجود التنسيق والتكامل وعدم الازدواجية بين أعمال الجمعيات الخيرية وغيرها من الجمعيات والهيئات الحكومية ذات الأنشطة المتشابهة. فمثلًا عن ضرورة اهتمام الجمعيات الخيرية ببرامج التنمية الاجتماعية، إلى جانب الاهتمام بالرعاية الاجتماعية لبعض فئات المجتمع، علاوة على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى مجال العمل الخيرى والإنسانى، وكيفية

الترغيب فيه، وحث المواطنين على المشاركة فى هذا العمل كواجب قومى والتزام إسلامى يؤدى إلى تحقيق التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع، مع ضرورة تنمية المشاركين فى العمل الخيرى والإنسانى، وتطويرهم إداريا ومهنيًا.

وأخيرًا وليس آخرًا؛ يجب تشجيع الجمعيات الخيرية والإنسانية على تطبيق مبدأ المشاركة فى اتخاذ القرارات داخل هذه الجمعيات، سواء فيما يتعلق منها بالمشاركين فى العمل الخيرى أو المستفيدين منه.

المقالة الثانية: «ثقافة العمل التطوعى كقاعدة لبناء المنظمات الأهلية»

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى شهدتها المجتمعات الإنسانية المعاصرة سواء على المستوى العالمى أو المحلى فى الحقب الأخيرة إلى انتشار الدعوات التى تدعو إلى تدعيم قيم العمل التطوعى والإعلاء من شأن القيم الجماعية والتعاونية وتفعيل دور المنظمات الأهلية، وزيادة دورها فى المجالات المختلفة للتنمية، خاصة فى ظل انحسار دور الدولة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب علية من تراجع فى الخدمات التى تقدمها الدولة، على أساس أن المنظمات الأهلية تمثل آلية لمشاركة المواطنين فى إطار لتنظيم مبادرتهم، وتنمية وعيهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحقوقهم الإنسانية.

ومن ثم فان المنظمات الأهلية مع بداية الألفية الثالثة تؤدى دورًا مؤثرًا كقوى هامة وفاعلة لتطوير و تنمية المجتمع الحديث، حيث أنها تأخذ دور الشريك الشعبى فى تبنى القضايا القومية الهامة، وتسهم فى بناء منظومة تكامل الأداء، والأدوار لتطوير البنية البشرية ذات البعد المثلثى (الدخل والتعليم والصحة) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية فى مواجهة ثالوث الفقر والجهل والمرض، فتقدم بذلك صياغة جديدة للواقع ورؤية حضارية لمفهوم العمل التطوعى القائم على المشاركة المتبادلة بدلًا من المفهوم التقليدى والذى يقتصر على تلقى خدمة فى مقابل طرف أخر مانحًا لهذه الخدمة.

وبذلك أصبحت المنظمات الأهلية تشكل النسق الثالث أو القوى

الثالثة فى العالم بعد الحكومة والقوى السياسية بوصفها تمثل الحلقات الوثيقة بين الدول والناس، وتضم الجماعات المدافعة عن قضايا مصيرية تتعلق بالانتماء والمشاركة والسلام، فهى التى تحتج وتعارض وتتكلم باسم المجتمع، وهى التى تشكل جزءًا أساسيًا من بناء المجتمع المدنى الذى يُمكن الناس من المشاركة، ومن إعلان رأيهم وتلبية حاجاتهم وتنمية طاقاتهم والسيطرة على حياتهم، فالمنظمات الأهلية باعتبارها المكون الثالث فى بناء المجتمع المدنى هى منظمات طوعية يؤسسها الأفراد لخدمة مصالحهم أو لخدمة الآخرين، وهى تستند فى تأسيسها إلى الإرادة الحرة لأعضائها وعلى قبولهم وقدرتهم على القيام بالعمل التطوعى، وهى عادة منظمات لا تسعى للحصول على الربح المادى كما أنها لا تميل إلى تعاطى السياسة وان كان من الممكن أن تشارك فى التفاعل السياسى أحيانا.

لذا تسعى المنظمات الأهلية إلى تدعيم قيم المواطنة الشاملة باعتبارها أساسا لولاء جديد وشامل وارقٍ، بحيث تنشأ معادلة تشير إلى انه كلما كان الولاء الأشمل أو الوطنى أعمق وله تاريخه، كلما كان هو الولاء الذى له الأولوية على اى ولاء أخر وهو الأمر الذى ينعكس على تماسك المجتمع وتكامل وحدته.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا السياق: ما علاقة المنظمات الأهلية بالدولة فى الوقت الراهن؟

فى الواقع تتوقف طبيعة هذه العلاقة فى الأساس على توجهات تلك المنظمات الأهلية نحو الدولة، ومدى التزام الدولة بفكرة التعددية وقدرتها على تنفيذ ذلك، كذلك فان طبيعة الوظيفة التى تقوم بها

المنظمات الأهلية هى التى تحدد شكل علاقتها بالدولة، فالمنظمات التى تؤدى وظائف خدمية تختلف عن تلك التى تؤدى وظائف اجتماعية، كما أن النوعين يختلفان من حيث علاقتها بالدولة عن المنظمات التى تقوم بوظائف تمثيلية عن جمعيات اجتماعية معينة.

ومن أجل تكملة مجهودات الدولة ومن اجل إبراز الجهد الذى تقوم به المنظمات الأهلية كان لابد من وجود علاقة ود وتعاون بينهما، حيث إن المنظمات الأهلية لا تعتبر بديلًا عن وظائف أو واجبات الدولة وإنما مكملة لها شريطة أن يكون ذلك فى مناخ ديمقراطى تؤمن الدولة فية بمصالح وحقوق القوى الاجتماعية المختلفة التى تعمل من اجلها المنظمات غير الحكومية (الأهلية)، ومن ناحية أخرى يمكن لهذه المنظمات أن تزيد من فاعلية ما تقوم به الدولة حيث أنها فى وضع يمكنها من ترجمة الاحتياجات المحلية إلى صياغة الأهداف وخطة العمل خاصة أنها أكثر قربًا وأوثق علاقة بالجماعات المحلية والحركات الاجتماعية وهى اقدر من الحكومة على التحرك السريع لان هيكلها الادارى أكثر مرونة، لذا فقد رأى العديد من الباحثين أن أهم الركائز التى تدعم المنظمات الأهلية فكرًا وممارسة وتعظيم القيم المضافة الفعالة لهذه المنظمات غير الحكومية وجود ثقافة نوعية تعزز العمل التطوعى على مستوى القيم والاختيار والأفعال والتصرفات وتنظيم العلاقات بين القوى والفئات الاجتماعية المختلفة بما توفره من ضوابط وتتيحة من فرص للتعليم الأهلى الذاتى، تسمى هذه الثقافة النوعية بثقافة العمل التطوعى لكن ما هى شروط هذه الثقافة وما هى العناصر المكونة لها.

ويمكن تحديد أهم هذه الخصائص فى العناصر التالية:

١ ـ أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية، حيث أن الدين أدى ومازال يؤدى دورًا أساسيا فى تحفيز العمل الخيرى والتطوعى، فالإسلام باعتباره دين الغالبية العظمى من المجتمعات العربية حث على العطاء والتطوع والمساعدة للغير من خلال أركان الزكاة والصدقة التى ورد ذكرها فى القران الكريم اثنين وثلاثين مرة، ولكل من الزكاة والصدقة هدفها وهو الحث على مساعدة الآخرين بالمال والجهد وكافة صور الدعم والتى تسمى بفلسفة التكافل الاجتماعى.

٢ ـ أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من عقد اجتماعى وتشريعى ينظم العمل التطوعى وتقنينه بشكل رسمى فى إطار مسايرة التطورات العالمية والتشريعات الدولية التى تحافظ على العمل التطوعى والاجتماعى الشعبى وتدعيمه والاهتمام بالسياق الشامل القانونى للحقوق والحريات التى تعكس تنظيم العمل الأهلى وتوفر إطار تشريعى سليم يؤهل لتأسيس منظمات أهلية متطورة وتتوجة نحو احتياجات حقيقية للمجتمع.

٣ ـ يجب تعميق قيم أساسية لتعزيز ثقافة العمل التطوعى مثل قيم التضامن والتكامل والتكافل الاجتماعى والتسامح مع الآخرين وتدعيم قيم الإيثار والمواطنة والإخاء والمساواة والعدل وبروز أهمية قيم القدوة الايجابية فى التفكير والتصرف والسلوك اليومى.

٤ ـ يجب تنقية ثقافة العمل التطوعى من قيم التحيز والعصبية والاثنية والشكلية وتكريس المصالح الفردية والأنانية وقيم استغلال الآخرين وتطوير قيم التراث الايجابية التى تعلى من شان التعاون

والتكافل والتضامن النابعة من تراثنا الثقافى فى العمل الخيرى واستحداث نسق عصرى لثقافة العمل التطوعى التى تؤكد أهمية الشراكة فى عملية التنمية.

٥ ـ وأخيرًا يجب أن تنطلق ثقافة العمل التطوعى من محاولة إشباع الحاجات الأساسية للمهمشين والفقراء وأتباع الأساليب التى تساعد على إدماجهم فى حركة المجتمع، وذلك فى إطار تنوع أنماط المنظمات الأهلية بحسب الاحتياجات التى يحتاجها البشر، فهناك المنظمات الرعائية التى تقدم الخدمات التعاونية والصحية والثقافية، والجمعيات الأهلية التنموية التى تسعى إلى تحويل البشر إلى منتجين من خلال صيغة المشروعات الصغيرة، إضافة إلى المنظمات الدفاعية، وهى التى يدخل فى نطاقها جملة منظمات حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة ثم الجمعيات الثقافية والعلمية التى تنشأ لإشباع الحاجات الخاصة بأعضائها أو تحقيق أهدافها.

المقالة الثالثة: «العمل التطوعى وشغل أوقات الفراغ لدى الشباب»

يعد العمل التطوعى سمة إنسانية عظيمة تتضمن معانى متنوعة كالصبر والقدرة على العطاء والإبداع والتكافل والتعاون عبر تاريخ الإنسانية الطويل، كما يجد العمل التطوعى روح العطاء بدون مقابل أو نظير مكافئة معينة، ولقد عرفت الإنسانية العمل الاجتماعى التطوعى منذ عهود سحيقة، وكان هذا النشاط فى بدايات ظهوره يتم بشكل عفوى وتلقائى ينطلق من الإرادة والتضحية والمبادأة الذاتية التى تدعو إليها الحاجة، وينبع من الرغبة فى مساعدة الآخرين، وقد دعمت الديانات السماوية وما تتضمنه من قيم إنسانية نبيلة على حث الإنسان على مساعدة أخيه الإنسان فى كل المواقف الإنسانية دون انتظار لمقابل معين، فالدين الإسلامى يدعوا إلى الإيثار والسماحة ويحث الإنسان على العطاء حيث قال الله تعالى «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة»(*).

والإسلام بهذه الصورة يؤكد على أمرين أساسين:

الأول: أن يعيش الإنسان فى الحياة ليحفظ العيش والبقاء.

الثانى: أن يشارك الآخرين فى الأنشطة المختلفة المحققة لمصالح الفرد والجماعة.

ومع مرور الوقت أصبحت المشاركة الاجتماعية التطوعية تمثل عنصرًا فعالًا فى تحقيق التوازن والتفاعل المنشودين بين الجهود الشعبية والجهود الرسمية فى خدمة أهداف التنمية والتقدم.

(*) سورة الحشر، آية رقم ٩.

ومن هنا يأتى أهمية استثمار وقت الفراغ لدى الشباب فى العمل التطوعى والاجتماعى، فالدولة المتقدمة تضع مسألة تنظيم واستغلال أوقات الفراغ فى أولويات مخططاتها وبرامجها السياسية والاجتماعية، وهى تسعى فى جملة ما تسعى إليه إلى تأمين القاعدة المادية الأساسية لاستغلال أوقات الفراغ لدى الشباب والشرائح الاجتماعية المختلفة بما ينعكس إيجابيًا على مستويات الحياة الاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

وبالتالى يشكل استغلال وقت الفراغ فى العمل الاجتماعى التطوعى فى البلدان التى تسعى إلى النهوض والتقدم ضرورة حيوية وقاعدة أساسية، ولذا تسعى هذه الدول إلى تأمين القاعدة المادية لتوفير إمكانات واسعة تجعل من استثمار أوقات الفراغ رافدًا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا هامًا فى إطار الحياة القومية والوطنية.

ومن أجل بناء سياسة فاعلة قادرة على توظيف إمكانات الشباب واستغلال طاقاتهم فى العمل الاجتماعى والتطوعى لابد من تحديد الأطر الموضوعية فى كل توجيه نحو البناء الذى يشكل فيه نشاط الشباب فى أوقات فراغهم لبنة أساسية هامة، خاصة وأن الشباب فى المجتمع العربى يشكل رأسمالًا بشريًا كبيرًا ومصدرًا مهمًا من مصادر التغيير والتحديث، وهم الذين يشغلون أكثر من نصف عدد السكان، ولعلهم يمثلون العمود الفقرى فى جسم المجتمع، فعلى عاتقهم تقع مهمة التغيير، ومهمة تحسين وتطوير الاقتصاد والتنمية، فضلًا عن أنهم أساس التنمية وغايتها، فالأمة المتحضرة والمتقدمة فهى بلا شك أمة تعتمد على قدرات شبابها وحماسهم وديناميتهم وقدراتهم الإنتاجية ونشاطهم الاجتماعى والتطوعى، والأمة العربية هى واحدة من الأمم التى اتسمت بالشباب

والفتوة لكثرة شبابها، وبالرغم من أهمية سائر عناصر القوى البشرية إلا أن للشباب أهمية خاصة، وتزداد هذه الأهمية فى الدول العربية على درجة من الخصوص باعتبار أن الشباب يمثلون أكثر من (٥٠٪) من تعداد السكان الكلى ويشكلون الركيزة الأساسية فى دفع عملية التطور والتنمية، فلا تنمية حقيقية دون مشاركة فعلية من جانب الشباب الذين يمثلون طاقتهم العاملة الخلاقة بل أنهم يمثلون المحور الأساسى والهام لمستقبل هذه الأمة، ويشكل العمل الاجتماعى التطوعى فى الوقت الراهن عنصرًا مهمًا فى عملية التنمية وقوة مكملة ذات فاعلية يمكن أن تضاف إلى الموارد والجهود الحكومية الأخرى العاملة فى ميدان التنمية، وذلك نظرًا لما يتميز به القائمون بهذا العمل من حماس ودافعية، وبسبب ما يتميز به هذا النوع من العمل من البساطة فى الإجراءات، والبعد عن قيود الروتين، والقدرة النسبية على تلبية ما يحتاج إليه المجتمع المعنى من خدمات مختلفة، ولذا يعتبر الشباب، وما يتسم به من حماس وطموح وإقبال على الحياة، واستعداد للعطاء موردًا ذا قيمة عظيمة فى دفع وإثراء العمل الاجتماعى التطوعى، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية النظر إلى برامج متطوعى الأمم المتحدة كعملية أساسية لزيادة مشاركة الشباب فى نشاطات التنمية، لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد لماذا يعزف الشباب عن استثمار وقت فراغه فى العمل الاجتماعى التطوعى فى الوقت الراهن؟

فى الواقع أن محاولة الإجابة على هذا السؤال يقتضى ضرورة ربط هذا العزوف من جانب الشباب فى العمل الاجتماعى التطوعى بالظروف المجتمعية التى يعيش الشباب فيها الآن ونتيجة لأن الشباب يعانى اليوم

من أزمات متعددة، مثل أزمة عدم وجود فرص عمل لهم، ومشكلات تتعلق بصعوبات الحياة، وفقدان الأمل فى تكوين أسرة أو إيجاد مسكن ملائم بل أن ضعف التنسيق بين التعليم والعمل واحتياجات المجتمع من القوى العاملة ظاهرة زجه بالشباب فى مواقع عمل ليست فقط بعيدة عن اهتماماتهم واستعداداتهم الذاتية فحسب بل أنها لا تمت بصلة إلى المعلومات التى حصلوا عليها خلال فترة الدراسة، كما أن الشباب يعانى من وجود فجوة بين ما يتطلعون إليه وبين الواقع الذى لا يوفر لهم الحد الأدنى من تحقيق أحلامهم الطموحة، فهذا الأمر أسهم فى وجود إفرازات اجتماعية ونفسية عند الشباب تشعرهم بأنهم فى حالة ضياع لأن ما يحصل وما يطرأ من تغيرات تحيق بهم لا تجعلهم مرتبطين بمجتمعهم، وبالتالى لا يعملون على تحقيق أهدافه وتطلعاته المستقبلية، لأنهم يشعرون بأنهم مغتربين أو مهمشين عن واقعهم الاجتماعى، وبالتالى لا يجدون ما يشدهم إلى العطاء والبذل والتضحية والمشاركة المجتمعية الفعالة، وكل ما يفكرون فى هذه الحالة إلى مسايرة الواقع، وإما الهجرة إلى الخارج أو التمرد على الواقع الذى يعيشون فيه.

وعلى هذا فإن مواجهة هذه التحديات والتى تواجه الشباب وتفعيل مشاركته فى إطار المجتمع الذى يعيش فيه يمكن أن يتم من خلال:

١ ـ إتاحة الفرص المتساوية للعمل وتحقيق العدالة فى توزيع هذه الفرص بحيث تسند هذه الوظائف على أساس الكفاءة والمهارة والخبرة، وليس على أساس الوساطة والإرث الثقافى التقليدى.

٢ ـ العمل على إعلاء الأهمية برعاية الشباب، وحل مشاكلهم لأنهم أساس البناء ويحملون لواء كل جديد ومصدر من مصادر التغيير وكتلة من الحماس والدينامية والطموح.

٣ ـ إفساح المجال أمام الشباب فى تفعيل قدراتهم وطاقاتهم بدون فرض الوصاية عليهم من جانب الكبار أو فرض القيود عليهم.

٤ ـ ضرورة إشراك الشباب فى العمل الاجتماعى التطوعى، والتى ترتبط مباشرة بحياتهم اليومية وتنفيذها بأنفسهم وتقييمها من خلالهم.

٥ ـ الاهتمام الإعلامى بالشباب، وذلك من خلال إبراز أعمالهم التنموية والتطوعية فى مجالات الحياة كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية كى تكن نموذجًا ناجحًا لكثير من الشباب وجذبهم للعمل الاجتماعى التطوعى.

المقالة الرابعة: «الشباب والعمل التطوعى الخيرى

بن تحديات الواقع وآفاق المستقبل»

لاشك أن العمل التطوعى قام بدور كبير فى بناء المجتمعات الإنسانية وتقدمها باعتباره عملًا خاليًا من الربح والأجر، ويمثل قيمة عظيمة للتنمية والعطاء الذى قد يضيق نطاقه فيشمل الفرد والأسرة والأقارب والجيران، وقد يتسع نطاقه فيشمل أفراد المجتمع المحلى الأوسع وقد يزداد اتساعًا فيشمل أفراد المجتمع الإنسانى كاملاً لذا لازم العمل الخيرى التطوعى وجود الإنسان ورغبته فى تطوير وتنمية المجتمع منذ مصر القديمة، ومساعدة الفقراء والمحتاجين،وفى بلاد اليونان شكل رعاية أبناء السبيل وتقديم المساعدات للمحتاجين وفى الرومان فى صورة القيام بتوزيع القمح على الفقراء ووقت القحط تطوعياً كما دعت الحضارات اليهودية والمسيحية والإسلامية إلى تقديم العون للفقير والمسكين والمضطر والمحتاج، بل ودعت إلى رعاية الأيتام والأرامل، وللتطوع فى العالم العربى والإسلامى صورتان، فردية وذلك بتقديم المعونة معنويًا وماديًا كالتبرعات والصدقة والنذر والكفارة والفدية والزكاة ومؤسسية كالتكاتف من اجل بناء المساجد، والأوقاف لدعم دور العلم والمدارس والمستشفيات وحفر آبار المياه للسقاية، وتجهيز الجيوش وغيرها من الأنشطة المجتمعية المفيدة فى وقت السلم والحرب.

لذا رأى علماء الاجتماع أن النشاط التطوعى يمثل رأس مالًا اجتماعيًا يقوم بوظائف متعددة من أهمها الإيثارية ومساعدة الآخرين ومساعدة الذات والاحترام الإيجابى كوظيفة اجتماعية تعزز الصداقة واهتمام

الذات والثقة بالنفس والبعد عن الاغتراب الشخصى وتحقيق الرضا والسعادة المشتركة للفرد ومن حوله عند قيامه بالنشاط التطوعى وبلغ من أهمة العمل التطوعى أن جعلت الأمم المتحدة عام ١٩٦٧، ٢٠٠١ عامين للتطوع، ويومًا للتطوع هو شهر ديسمبر من كل عام حتى أصبح التطوع مؤشرًا قويًا للتنمية وركيزة أساسية فى بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعى بين المواطنين فالعمل التطوعى ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بكل معانى الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ فترة طويلة، ولكنه يختلف فى حجمه واتجاهاته ودوافعه من مجتمع لأخر ومن فتره زمنية لأخرى فمن حيث الحجم يقل العمل التطوعى الخيرى فى أوقات الهدوء والاستقرار ويزيد فى أوقات الكوارث والحروب والنكبات، ومن حيث الشكل فقد يكون يدويًا وعضليًا أو مهنيًا أو تبرعات بالمال وغير ذلك ومن حيث الاتجاه قد يكون تلقائيًا أو موجها من قبل الدولة فى أنشطة اجتماعيه أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية.

ورغم أهمية العمل التطوعى الخيرى كما أوضحنا سالفًا إلا أن تقارير الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ قد أشارت إلى نقص ملحوظ فى إعداد المتطوعين فى العالم، حيث تنخفض عددهم من (٢٥٠) مليون متطوع إلى (١٠٠) مليون متطوع/ وبالتالى دعت إلى ضرورة أن يكون هناك الندوات والمؤتمرات لتنشيط وورش العمل للدعوة إلى استقطاب المتطوعين ووضع البرامج والاستراتيجيات التى يساهم فى تفعيلة وتنشيطه ولأهمية التوجه الدولى تم طرح العمل التطوعى كبند رئيسى على جدول أعمال المؤتمر الدولى السابع والعشرين للهلال الأحمر والصليب الأحمر الذى عقد فى

صيف عام ١٩٩٩م وطلب من الحكومات والجمعيات الأهلية الالتزام بان العمل التطوعى يجب أن يفعل من منظور دولى وإقليمى ومحلى فى جميع المجالات وأن يكون منظمًا ومقننًا ومع ذلك أظهرت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية أن الشباب هم أقل فئة مهتمه بالتطوع ويرجع أحجام الشباب فى العالم العربى عن التطوع إلى عدة أسباب من أهمها:

عدم وجود التخطيط السليم والمنهجى المدروس، وكذلك عدم تفعيل دور التنشئة الأسرية والمدرسية التى تهتم فقط بالتعليم دون زرع روح التطوع وبث الانتماء ومساعده الآخرين.

كما تشير الدراسات العلمية أن مستوى العمل التطوعى ما يزال يغلب عليه التركيز على المجالات الدعوية والاجتماعية وتقديم الخدمات للفقراء والمساكين.كما أن ثقافة التطوع فى المجتمعات العربية ما زالت تتسم بدرجة متدنية من الفاعلية أو تساهم بعض الأنماط الثقافية السائدة فى تلك المجتمعات فى تقليص دور الشباب فى العمل التطوعى كالتقليل من أهميته الاجتماعية، ومن دورهم فى بناء المجتمع، وكذلك تدنى وعيهم بمفهوم وفوائد العمل التطوعى، وقلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية، وعدم السماح للشباب بالمشاركة فى صنع القرار داخل المؤسسة.

ومن العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى عزوف الشباب الجامعى خاصة من المشاركة فى الأعمال التطوعية عدم توفر الوقت المناسب للعمل التطوعى وتعارضه مع وقت العمل وخوف الشباب من فشل التجربة، إلى جانب عدم إدراك المتطوع لأهمية دوره وعدم وجود الحوافز المعنوية، فضلًا عن غياب دور الإعلام فى التوعية بأهمية التطوع

وبمؤسساته وبالأدوار التى يمكن أن يقدمها للمجتمع إلى جانب قلة مصادر المعلومات عن برامج التطوع ومجالاته وغيرها من المعلومات التى يمكن صياغتها على شكل مواد إخبارية إعلامية لأفراد المجتمع من المهتمين بالعمل التطوعى. وهنا تضيف بعض الدراسات معوقات أساسية للعمل التطوعى فى العالم العربى من أهمها:

- ضعف الوعى بالجهود التطوعية والانشغال بالأمور والطموحات الخاصة الحياتية.
- عدم الثقة فى بعض الهيئات ومؤسسات العمل التطوعى.
- كثرة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية.
- تدنى الاهتمام بثقافة التطوع فى المؤسسات الإعلامية والتعليمية.
- فضلًا عن سيطرة أشخاص من ذوى السمعة السيئة على الجمعيات أو المشرفين على العمل التطوعى، لذلك فقد الشباب الثقة فيهم وابتعدوا عن المشاركة أو الاشتراك معهم.

والسؤال الذى يطرح نفسه هل توجد إستراتيجية مستقبلية للعمل التطوعى فى تحقيق متطلبات المجتمع المحلى الذى يوجد فيه؟

- فى الواقع نلاحظ أن العمل التطوعى الخيرى يرتبط فى المجتمعات بشكل مباشر بالواقع اليومى المعاش وينغمس فيه بشكل كبير وبالتالى فإنه لا توجد إستراتيجية جديدة لتطوير هذا الواقع وتحسينه إلى حد بعيد، وربما يعود ذلك لضعف الإمكانات بشكل كبير وزيادة مستويات الفقر الأمر الذى يمنع من تكوين أطر استراتيجيه جديدة تساعد على تطوير العمل الخيرى وبالتالى تتسم الرؤى

المستقبلية للقائمين على عمل الجمعيات الخيرية بالقصور الشديد بل أن الكثير منهم لا يعنيه العمل الخيرى المتطور بعيد المدى بقدر ما يعنيه متطلبات الواقع الآنى والمتطلبات الملحة الخاصة به وسد احتياجات الحالات المسجلة لدى هذه الجمعيات.

فضلًا عن إهمال القائمين على العمل التطوعى لجذب شرائح الشباب إلى العمل التطوعى الخيرى ونشر ثقافة التطوع بينهم.

المقالة الخامسة: «دور العمل التطوعى فى حل ظاهرة العنوسة فى المجتمعات العربية»

يمثل العمل التطوعى الخيرى ركيزة أساسية لتغيير الواقع الاجتماعى المتأزم فى الوقت الراهن خاصة فى ظل تقلص دور الدولة والضغوط التى أصبحت تشكل عبئًا على قدراتها مما أدى إلى إكساب هذه الجهود التطوعية ما يؤهلها للتعامل مع القضايا القومية الهامة بوجه عام والمشكلات المجتمعية والأسرية بشكل خاص.

خاصة وأن طبيعة العمل التطوعى تعتمد على المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير فى محيطه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى، لذلك يرى نفر غير قليل من الباحثين أنه لا مستقبل للأمة العربية إلا من خلال الجهود الأهلية التطوعية لأنها أصبحت تتولى إشباع الحاجات المتنوعة للبشر فى مختلف السياقات الاجتماعية ابتداءًا من الحاجة لتوفير متطلبات البقاء، وحتى الحاجة إلى الأمن مرورًا بإشباع الحاجات المتصلة بتطوير القدرات المتنوعة للبشر بما يساعد على تمكينهم وتأهيلهم من أجل المشاركة فى مختلف المجالات الاجتماعية ومنها ظاهرة العنوسة وعزوف كثير من الشباب عن الزواج له مضاره الخطيرة وعواقبة الوخيمة على الأمة بأسرها، سواء كانت هذه الأخطار والآثار نفسية أم اقتصادية أم اجتماعية أخلاقية وسلوكية ولاسيما فى هذا العصر الذى كثرت فيه أسباب الفتن، وتوفرت فيه سبل الإغراء والانحراف فلا عاصم من الانزلاق إلى الرزيلة والفساد الأخلاقى إلا التحصين بالزواج الشرعى، وتعد أرقام وإحصاءات الزواج والطلاق فى الدول العربية كفيلة بإبراز حجم الظاهرة، ومدى المخاوف والأخطار

التى تفرض نفسها على تلك المجتمعات بقوة، ليس فقط على مستوى نخبة المثقفين وعلماء الاجتماع والنفس، بل أيضًا على مستوى الصفوة السياسية وصناع القرار.

فقد كشفت دراسة حديثة أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصرى عن تأخر سن الزواج فى العديد من الدول العربية حيث تصل نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج فى الفئة العمرية (من ٣٠-٣٤) حوالى (٣٨,٧٪) فى تونس تليها لبنان بنسبة (٣٦,١٪) وقطر بنسبة (٢٢,٩٪) وسوريا (١٩,٥٪)، وفى كل من مصر والسعودية (١١,٧٪، ١١,٤٪) لكل منهما على التوالى، وأن عدد الشباب والشابات العوانس الذين تجاوزا الخمسة والثلاثين من دون الزواج وصل إلى أكثر من ٩ ملايين نسمة بينهم (٣) ملايين و ٧٧٣ فتاة وقرابة (٦) ملايين شاب غير متزوج.

وهـذه الأرقـام ترجمة فعلية لظاهرة خطيرة بـدأت تعانى منها المجتمعات العربية خاصة فى ظل تعقد ظروف الشباب ومشكلات الإسكان والبطالة وعدم وفاء المؤسسات الحكومية بأدورها المختلفة بل صاحب هذه المشكلات أيضًا مغالاة فى المهور وتكاليف الزواج، وتغير أنماط الاستهلاك، وتحول الكماليات إلى ضروريات لا يجوز التنازل عنها، وأيضًا بعض العادات التى تكرس ظاهرة العنوسة منها رفض بعض المجتمعات لفكرة تعدد الزوجات، وانحسار طرق الزواج التقليدية وتيسير طرق الارتباط بغير الزواج خارج البيت، وهجرة الشباب خارج البلاد مما شاع فى المجتمعات العربية فى الآونة الأخيرة مفاهيم لزواج يتم بغير الطرق الرسمية كالزواج العرفى، وزواج المسيار، وزواج الأصدقاء

أو الزواج السرى، وهذه الأنواع من الزواج أو على الأصح التزاوج المقصود منها التحايل لإشباع الغريزة أو بغرض ابتزاز أموال طرف للطرف الآخر.

وعلى هذا الأساس فإن العمل الأهلى التطوعى يمكن أن يساهم فى حل هذه الظاهرة المعقدة، والمتشابكة فى المجتمعات العربية من خلال توفير فرص عمل حقيقية للشباب تساعده على كسب قوته وبناء أسره سليمة، فضلًا عن الدعوة إلى تيسير الزواج والتجاوز عن المظاهر الاجتماعية، والمباهاة بالإنفاق على مراسم الزواج وتكاليفه الباهظة، هذا إلى جانب قيام العمل التطوعى الخيرى بتدعيم فكرة حفلات الزواج الجماعى، واستخدام الأموال الخيرية فى دعم إسكان الشباب الذى يسعى إلى الزواج وتكوين أسرة تساهم فى بناء المجتمع حيث أن الأسرة تمثل وحدة أساسية للتنمية، كما تمثل أيضًا وحدة أساسية يمكن من خلالها النهوض بدور فعال فى دعم وحل مشكلات شبابها أو التفاعل مع باقى مؤسسات المجتمع فى خلق وتطوير مناخ وثقافة حل المشكلات التى تعرقل زواج الفتيات الشباب، كما يمكن أن تساهم الجهود التطوعية فى توعية الشباب بأهمية ثقافة الزواج كأساس لتكوين الأسرة باعتبارها نظام من أهم النظم الاجتماعية وأخطرها شأنًا وإعلاها قيمة فى حياة الأفراد والمجتمعات، وأن الزواج هو العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة، ويتم دائمًا وفق أوضاع يقرها ويرسمها المجتمع، ويفرض على الأفراد الالتزام بها، وأن هذا الزواج عقد يبرم بين الرجل والمرأة يباح بمقتضاه لكل منهما الاستمتاع بالآخر على الوجه المشروع، وهو كل ما تقتضى به الفكرة السليمة التى تقره الأديان السماوية، ويترتب عليه حقوق وواجبات

لكل من طرفيه، وتنشأ عنه تبعات لما يكون بين الزوجين من نسل، وما يتصل به من وشائج قرابية أو مصاهرة، فضلًا عن أهمية الزواج فى تحقيق السعادة والاستقرار النفسى والاجتماعى، فلقد أكدت دراسة أمريكية حديثة أن الزواج يطيل على العمر ويسعد الإنسان ويجعله أكثر استقرارًا نفسيًا واجتماعيًا وأن العزوبية تقصر العمر وتجعل الإنسان مضطربًا وغير سعيد.

المقالة السادسة: «دور العمل التطوعى غير المنظم فى دعم الفقراء فى المناطق العشوائية»

يمثل العمل التطوعى قيمة إنسانية أساسية وراسخة فى مجتمعاتنا العربية، يساعد عليه شيوع القيم الدينية التى يحض عليها الدين الإسلامى، وبشكل خاص ما يتعلق بمساعدة الفقراء، والتطوع بوصفة عملًا إراديًا ينطلق من قناعات شخصية بقضية معينة، لتوفير الوقت والجهد والمال لصالح هذه القضية دون تقاضٍ أجر عن هذا العمل وذلك لتحقيق خيرى الفرد والمجتمع، ونظرا لأهمية هذا العمل التطوعي؛ فقد اهتم به المفكرون والفلاسفة منذ القدم، لأنه يخاطب مشاعر الخير والعطاء الإنساني؛ كما اهتم الدين الإسلامى بهذه القضية من خلال الحض على البذل والعطاء من اجل الفقراء ومساعدتهم والتخفيف من حدة أوضاعهم، وبهذا تلعب القيم الدينية عاملًا مهما فى المجتمعات العربية فى ضمان شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل ووصوله إلى الفقراء والمحتاجين وهو أمر يرتبط بدرجة أو بأخرى بضمان الأفراد أنفسهم، ووصول المساعدات للمحتاجين أو البعد عن الشك فيما إذا وصلت هذه الجهود والتبرعات الخيرية للجهات الحكومية حيث تتراجع ثقة المواطنين فيما بعد عقود طويلة من استشراء المحسوبية وقيم الفساد فيها، فالعطاء الفردى غير المنظم أو العطاء لجمعيات معينة يثق بها الأفراد يضمن وصول تلك التبرعات لمستحقيها ويبعث قدرًا من الاطمئنان لديهم فيما يقومون به من عمل خيرى، وعلى هذا فإن انتشار الجمعيات الخيرية الصغيرة فى الوقت الراهن يعبر عن قدر من الثقة فيها بطبيعة معرفة المتبرعين بالجمعية وبالقائمين عليها وربما سهولة التعامل

معها أيضًا، فالجمعيات الخيرية متغيرة الحجم تمثل مساحة من الطمأنينة بالنسبة للمتبرعين أنفسهم، لكن من الملاحظ أن العمل الخيرى ما زال أسير الجمعيات الأهلية صغيرة الحجم غير المنظمة والجهود الفردية المتناثرة، خاصة التى تنتشر فى المناطق العشوائية والفقيرة حيث تقوم بـأدوار كبيرة وهامة فى دعم الفقراء والتخفيف من حدة الظروف المحيطة بهم، خاصة فى ظل تراجع دور الدولة بفعل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق، وتراجع دور الحكومات وتخليها عن العديد من وظائفها الاجتماعية الاقتصادية، ومن هنا أصبحت الجمعيات الأهلية التطوعية تقوم بدور الشريك الأساسى فى صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، وهذا ما أكدت عليه مؤتمرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الآونة الأخيرة بداية من قمة الأرض فى ديوجيانيرو بالبرازيل ومرورًا بمؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة، ومؤتمر المرآة فى بكين وانتهاءً بمؤتمر التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن وغيرها من المؤتمرات التى أعطت حيزًا كبيرًا لدور المجتمع الأهلى فى إحداث التنمية فى الدول النامية وبالنظر إلى العمل التطوعى الخيرى فى مصر، فإنه قد شهد تطورًا ملحوظًا منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حيث تزايدت إعداد الجمعيات التطوعية الصغيرة واتسع نطاق عملها حتى وصل عددها عام (٢٠٠١م) إلى (١٦) ألف جمعية ووصل إلى (٢٣) ألف جمعية فى عام ٢٠٠٦ لكن أغلب هذه الجمعيات تعانى قصورًا واضحًا فى خدماتها وعدم كفايتها لمقابلة احتياجات الفئات المستفيدة التى تتسع يوما بعد يوم فى ظل زياد التضخم وانكماش الدخل الفردى، ناهيك عن عدم كفاية نظم الرعاية الاجتماعية فى التخفيف من ظاهرة الفقر وانتشار البطالة، وتقديم برامج اجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطنين.

كما يلاحظ على نشاط هذه الجمعيات فى مصر أنها استجابة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم القروض الصغيرة والعمل فى مجالات التنمية وتمكين المرأة، والدفاع عن حقوق الإنسان بداية من منظمة واحدة عام ١٩٨٣ إلى (٤٣) منظمة عام ٢٠٠٥.

كما لاحظت دراسة علمية أيضًا بارتباط العمل الخيرى فى المجتمع المصرى بالتوجيهات الدينية، وقد أوضحت مدى إقبال المجتمع المصرى للجود بالمال والعزوف فى الوقت نفسه عن الجود بالوقت وهى مسألة تكشف بدرجة كبيرة عن تأثير الجوانب الدينية مقارنة بالجوانب الثقافية المجتمعية التى قد لا ترى فى الوقت مسألة على الدرجة نفسها من الأهمية مقارنة بالمال، فما زال المصريون يفضلون التبرع بالمال ويجدون فى ذلك ارتياحًا كثيرًا وعميقًا بالدين فى الوقت ذاته الذى يرون فيه مسألة التبرع بالوقت غير ذات أهمية ولن تضيف شيئًا وبشكل خاص فى ميزات حسناتهم واشباعاتهم الدينية، وقد قدرت الدراسة حجم العطاء الخيرى فى مصر نحو (٥ , ٤) مليار جنيه قدمته نحو (٨٦)٪ من الأسر المصرية فى عام ٢٠٠٩ ورغم سخاء العطاء المالى فقد بينت الدراسة تراجع معدل العمل التطوعى بين الشباب المصرى بما يمثل (٣٪) من حجم تلك الفئة فى المجتمع المصرى.

وهذا ما يوضح أن العمل الخيرى ينطلق من بواعث فردية ذاتية بشكل أساسى حيث تتحدد بالتركيبة الشخصية لكل فرد، بمستوى المشاعر الإنسانية الخاصة به، والتى تتفاوت من فرد لآخر ومن جماعة إلى أخرى ولكن رغم هيمنة الدوافع الفردية على الممارسات الخيرية إلا أنها ترتبط أيضًا بالسياق المجتمعى العام الذى يدعم هذه القيم وينقلها من

مستوياتها الفردية التلقائية إلى مستوياتها المؤسسية المنظمة، وبرغم أهمية البواعث الدينية فى دعم قيم العمل الخيرى التطوعى إلا أنه يضعف من ثقافة الممارسات المدنية ككل، ويحصر نطاق العمل الخيرى فى الممارسات القائمة على مساعده الفقراء والمحتاجين دون أن يؤدى ذلك إلى تمكينهم وتطوير الظروف المختلفة المحيطة بهم وبذويهم، ولعل ذلك يؤكد أهمية تنوع أهداف العمل التطوعى الخيرى بما يؤدى على انتشاره وارتباطه بكافة الشرائح الاجتماعية المختلفة.

وهذا يأتى من خلال الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية التى تغرس قيم العمل الخيرى التطوعى فى نفوس أجيال المستقبل، والتركيز على إبراز نماذج التطوع المشرقة انطلاقًا من أن المتطوع حين يقوم بنشاطه، فهو يقدم الكثير للمجتمع فى الوقت الذى يكون فى أحيان كثيرة أغلى من تقديم المال علاوة على ذلك فما زال العمل الخيرى التطوعى يعتمد على تقديم المساعدة للأفراد ولا يقترب من النهج البر وميثياس Pro-metheus القائم على مساعدة البشر من خلال تمكنهم وجعلهم قادرين على مساعدة أنفسهم فالهدف من الإحسان والأعمال الخيرية لا يكمن فقط فى تقديم المساعدة بصرف النظر فى نوعيتها بقدر ما يكمن فى تغيير الظروف المصاحبة لهم وهذه رؤية مازالت بعيدة جدًا عن واقع الجمعيات التطوعية الخيرية، ويتطلب هذا قيام تعاون بين المؤسسات الحكومية مع القائمين على هذا النمط من الجمعيات بالعمل معًا من أجل التعرف على احتياجاتها وتقنين أوضاعها ووضع استراتيجيات بعيدة المدى تساعد على تمكين الفقراء وتغيير واقعهم وظروفهم المحيطة بهم طبقًا للمثل الصينى لا تعطينى سمكه وإنما علمنى كيف اصطاد السمك.

المقالة السابعة: «دور المنظمات الأهلية فى مواجهة المشكلة السكانية»

تقوم المنظمات الأهلية فى الوقت الراهن بدور فاعل فى دفع جهود عملية التنمية المستدامة فى المجتمعات العربية، خاصة فى ظل تقلصات دور الدولة والضغوط التى أصبحت تشكل عبئًا على ميزانياتها مما أدى إلى إكساب هذه المنظمات ما يؤهلها للتعامل مع القضايا القومية الهامة بوجه عام، وقضية الزيادة السكانية بشكل خاص، خاصة وأن طبيعة المنظمات الأهلية تنطلق من فكرة العمل التطوعى الذى يعتمد على المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعاته وإيمانه بقدراته على الفعل والتأثير فى محيطة الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى، ومن ثم فإن أنماط العلاقة فى المنظمات الأهلية تتم فى إطار أو تجرى من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية أى تلك التى ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم الحرة وإيمانًا منهم بقدراتهم، وقدرات هذه المؤسسات على حماية مصالحهم والتعبير عنها.

ومما لا شك فيه أن معظم القضايا التى يواجهها المجتمع العربى، ويعمل جاهدًا على وضع حلول علمية لها، ترجع معظم أصولها إن لم تكن كل جذورها إلى مشكلة الزيادة السكانية سواء فى الدول التى تعانى من الانفجار السكانى أو الدول التى تقل فيها الزيادة السكانية من دول الخليج العربى التى لم تستطع توظيف واستغلال الموارد البشرية الاستغلال الأمثل، لذا لم تعد القضية السكانية فى الدول التى تعانى من الانفجار السكانى مثل مصر وسوريا والمغرب تحتمل التعامل مع خطورتها وتداعياتها بأسلوب ردود الأفعال والمعالجات الموسمية مع تفاقم آثارها السلبية فى التهام عائد التنمية بشكل مستمر.

لذا بدأت المنظمات الأهلية تؤسس ما يعرف باسم التنمية المستدامة التى تستند إلى تعبئة الجماهير من أجل تغيير واقعهم الاجتماعى إلى الأفضل، وتأكيد اعتمادهم على أنفسهم فى مقابل نفى الاعتماد على الدولة، وعلى هذا النحو فإنه كلما تعاظم دور المنظمات الأهلية وتكثفت وحداتها كلما ضعف دور الدولة، حتى أن الدولة تعتمد الآن على المنظمات الأهلية كأحد مصادر شرعيتها، وعلى هذا الأساس فإن فاعلية المنظمات الأهلية بكافة تكويناتها تنطوى على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة للدولة أو مواجهتها، إنها المشاركة بمعناه الواسع سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا، إذ أن هذه المشاركة هى التى تسمح للمنظمات الأهلية وتتيح لها فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية وضبطها وتصحيح مساراتها بما فيها مؤسسة الدولة نفسها، ومن ثم يمكن القول بوجه عام أن وظيفة المنظمات الأهلية هى وظيفة تكاملية وتيسيره شاملة للمجتمع كله، وبناء عليه فإن المنظمات الأهلية كأحد أركان المجتمع المدنى والدولة ليس مفهومين متقابلين بل هما مفهومين متلازمين ومتكاملين، فلا يمكن أن ينهض المجتمع ويؤدى دوره ورسالته من دولة قوية، كما أنه من الصعب تصور دولة وطنية قوية دون مجتمع مدنى وأهلى يساندها وإلا فإنها تتحول إلى دولة معزولة قد تؤدى دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، ولكنها تنهار فى نهاية المطاف فينهار معها المجتمع، ولذا يرى نفر غير قليل من الباحثين أنه لا مستقبل لأمة عربية إلا من خلال المجتمع الأهلى، لأن المجتمع الأهلى أصبح يتولى إشباع الحاجات المتنوعة للبشر فى مختلف السياقات الاجتماعية ابتدءًا من الحاجة لتوفير متطلبات البقاء وحتى الحاجة إلى الأمن مرورًا بإشباع الحاجات المتصلة بتطوير القدرات المتنوعة للبشر مما يساعد على تمكين وتأهيلهم من أجل المشاركة

فى مختلف المجالات الاجتماعية ومنها القضايا السكانية وتأكيد حيوية دورها فى التعاون مع الأجهزة الرسمية فى تنفيذ برامج الوعى بخطورة المشكلة السكانية وأهمية برامج تنظيم الأسرة والاهتمام بقضايا الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية فسنت العديد من التشريعات والقوانين لضمان مساهمة أكثر فاعلية من قبل المنظمات الأهلية فى الجهود التنموية.

وقد توجت هذه الفاعلية بحرص الأمم المتحدة على اشتراك المنظمات الأهلية فى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والذى عقد فى مدينة القاهرة عام (١٩٩٤م)، بحوالى (٦٠٪) من الوفود الرسمية وهو رقم قياسى لاجتماع حكومى دولى، وذلك مقارنة بالمؤتمرات الدولية السابقة التى عُنيت بالسكان والتنمية، لكن كشفت نتائج احدى الدراسات العلمية الحديثة عام (٢٠٠٥م) عن تقلص دور المنظمات غير الحكومية والأهلية «Non-Government Organization» فيما يتعلق بتقديم خدمات تنظيم الأسرة بالنسبة للمجتمع المصرى فى ظل ضعف التمويل الحكومى والدولى، ونتج عن ذلك تراجع عدد المنظمات الأهلية العامة فى مجال السكان والتنمية من ٨٠٧ إلى ٧٣٣ ثم إلى ٧١٠ فى الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م، علاوة على انحسار اهتمام المنظمات الأهلية العامة فى السكان على تقديم الخدمات الطبية الخاصة بتنظيم الأسرة، والتى بلغت نسبتها (٨٨٪)، وزيادة الأنشطة الخاصة بالتوعية والتوجيه بنسبة (٦٨٪)، وفى المقابل قلة الاهتمام بالأنشطة التنموية بشقيها البشرى والإنسانى والتى لم تتجاوز (٣٦٪) علاوة على أن الدراسة أكدت على أن النمط السائد فى إدارة المنظمات الأهلية نمط الإدارة شبه الحكومية، وبالتالى لا بد من إبراز الحاجة الملحة لمشاركة الفئات المستهدفة سعيًا إلى تفعيل أدوار مثل

هذه المنظمات، فما زالت تتسم العلاقة بين المنظمات الأهلية والفئات المستهدفة بالوصايا وبنظرة فوقية لا تثق فى قدرات الفئات المستهدفة على المشاركة فى صنع القرار، ويعارض هذا التوجه البنيوي ـ التعبوى الذى ينبغى أن يقوم به المنظمات الأهلية فى المستقبل، وعلى هذا فإن تفعيل دور المنظمات الأهلية يقتضى التأكيد على ضرورة ارتفاع مستوى الوعى فى المجتمعات العربية والوصول إلى مرحلة تعلم الخدمة المرتكز على مفهوم بناء القدرات بشكل أساسى، وضرورة الاستناد على قاعدة بيانات تمكن المنظمات الأهلية من الانطلاق إلى مستقبل أفضل من خلال إعداد وتخطيط سياسات واستراتيجيات مسبقة، والاستناد على شراكة حقيقية ومتكافئة بين الجهود الحكومية والمنظمات الأهلية من خلال توفير الخدمات الفاعلة فى تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والاتجاه إلى تصنيع وسائل الأسرة محليًا، وتبنى رؤية النموذج الإرشادى التنموى «Devel-opmental paradigm» من قبل المنظمات الأهلية بدلًا من النموذج الخيرى والرعائى سعيًا إلى دور فاعل لهذه المنظمات يؤهلها للشراكة مع مختلف القطاعات وكافة المستويات، ومع جميع الفئات والشرائح المستهدفة فى مجال السكان والتنمية.

المقالة الثامنة: «دور المنظمات غير الحكومية فى دعم حقوق الإنسان»

لا شك أن العلاقة بين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان علاقة وثيقة ومتبادلة؛ حيث إن كليهما يلعب دورًا محوريًا فى تحرير الإنسان من أى قهر واستغلال، سواء كان استغلالًا أو قهرًا فرض استبعاده من المشاركة فى بناء مجتمعه، أو تمثل فى حرمانه من إشباع حاجاته الأساسية، فمن حق الإنسان، وهو حق أصيل، أن تتاح له الظروف الملائمة لإشباع حاجاته الأساسية، أو أن يتجه التحرير الإنسانى إلى رفض أى شكل من أشكال التمييز، سواء كان هذا التمييز مستندًا إلى الثروة، أو إلى الخلفية العائلية، أو الإثنية، أو حتى إلى الدين والطائفة؛ فقد ولد البشر أحـرارًا، متساوين، ترجع أصولهم لأصل واحد؛ فكلكم لآدم وآدم من تراب، والناس متساوون كأسنان المشط، لا فرق لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، وكذلك الناس شركاء فى الموارد الطبيعية، فالناس شركاء فى ثلاث: الماء، والكلأ، والنار. إذا، فحقوق الإنسان هى حالة طبيعية نلاحظها فى حالة الطبيعة التى تقدم مواردها لكى يستمتع بها كل البشر، ومن ثم فإذا حصل البعض على أكبر قدر من الموارد على حساب البعض الآخر فإن ذلك يعد إخلالًا بحقوق الإنسان. وعلى هذا ترتبط قضايا حقوق الإنسان بالمنظمات غير الحكومية؛ وذلك لأن كليهما (حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية) يستندان إلى ذات العناصر التى تتصل بالحق فى إشباع الحاجات الأساسية، والحق فى المشاركة، كل ذلك على أساس من المساواة، وهى الوظائف أو المهام التى يسعى المجتمع المدنى أو الأهلى للتأكيد عليها. علاوة على هذا، تبرز أهمية المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بمسألة حقوق الإنسان،

من خلال مفهوم جديد ظهر ـ أيضًا ـ خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وهو مفهوم التنمية المستدامة، الذى يعنى فى جانب منه اعتماد البشر على أنفسهم فى تطوير قدراتهم، وتنمية واقعهم الاجتماعى بما يشبع حاجاتهم الأساسية. وبالتالى، فمن المؤكد أن المنظمات غير الحكومية، ومنها منظمات حقوق الإنسان، التى بدأت تنتشر فى الآونة الأخيرة فى الدول العربية، تلعب دورًا أساسيا ومهمًا فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عن قضايا حريته وكرامته، هذا بالإضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية فى زيادة الوعى بحقوق الإنسان وانتشار المعرفة بمبادئها. والقضية الأساسية فى هذا السياق هى أن معرفة الإنسان لحقوقه خطوة أساسية فى سبيل الحصول عليها، كما أن من فوائد تعليم حقوق الإنسان أنه سوف يساهم فى إبعاد الناس عن الاهتمامات الشخصية الذاتية إلى اهتمامات إنسانية أكثر موضوعية، كما أن تعليم حقوق الإنسان يساعد على التطوير التنموى والسلام فى العالم؛ فالعامل الذى تمتهن حقوقه، كإنسان يتجرد من جوهر الإنسانية، لا يمكن أن يعمل، وإذا عمل فإنه يعمل فى خوف، والخائف لا ينتج، ولكنه إذا شعر بكرامته فإنه يمكن أن يعمل مهما قل المقابل؛ ذلك لأنه ينال معنويًا أضعاف ما خسر ماديًا.

وبالتالى، فإذا وقف الإنسان العربى على مضمون حقوقه، فإنه سوف يبحث عن هذه الحقوق بغية الحصول عليها، وتأكيدها، وتبنيها. أما إذا ضاعت هذه الحقوق فإنه لا يبقى للإنسان من كيانه سوى الوجود المادى الضال، أما الوجود المعنوى القادر على الخلق والإبداع الحضارى فإنه يختفى تحت تأثير الضياع النفسى بمجرد الإحساس بهذا الضياع.

وفى ضوء ذلك يصبح النظر لحقوق الإنسان كموضوع أساسى

للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، مرتبطًا بالأهداف التالية:

١ ـ نشر الوعى العام بهذه الحقوق، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.

٢ ـ الإسهام من خلال منظمات حقوق الإنسان فى العالم العربى بنشر ثقافة حقوق الإنسان العربى واحترامها، وخلق جيل يؤمن بهذه الحقوق ويدافع عنها.

٣ ـ التعاون بين منظمات حقوق الإنسان العربية والهيئات الأجنبية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

٤ ـ تقديم معرفة عن حقوق الإنسان فى أبعادها القومية والعالمية؛ للمساعدة فى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، أو التخفيف من حدتها على الأقل.

٥ ـ العمل من أجل تطوير شخصية الإنسان العربى تطويرًا كاملًا، ومساعدة الأفراد والجماعات على أن يعوا حقوقهم وحقوق الآخرين.

٦ ـ الاهتمام بخلق الوعى الاجتماعى والثقافى لدى الإنسان العربى بشأن العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين حقوق الإنسان من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى؛ وذلك لأن مجتمعنا يتوقع منا أن نساعد الجيل الجديد فى معرفة كيف يسلكون إزاء حقوقهم وحقوق الآخرين، ولاسيما وأن تعليم حقوق الإنسان يجعل الإنسان يعرف حقوقه، وفى نفس الوقت يغرس فيه احترام

حقوق الآخرين. يضاف إلى ذلك أن التطور الكامل لشخصية كل فرد هو هدف منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات التربوية، ولا يمكن تحقيقه ما لم تتوفر الحرية، وما لم تُحترم جميع الحقوق الثمينة للإنسان احترامًا كاملًا على مستوى الدولة الواحدة وفى العلاقات الدولية.

ولأهمية حقوق الإنسان، والحاجة القصوى إلى احترامها؛ اتجهت الأنظار إلى الدعوة للدفاع عنها، ودعمها، ونشرها. ولقد عقدت لهذا الغرض المؤتمرات، والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة منذ المؤتمر الذى دعت إليه منظمة اليونسكو، والمنعقد فى (فينيا فى سبتمبر عام ١٩٧٨م)، وما أصدره من توصيات فى مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها وتدريسها، وهذا يتطلب ضرورة ربط معرفة حقوق الإنسان بالقيم الأصيلة لمجتمعاتنا؛ فليس الهدف من معرفة حقوق الإنسان هو تدريس مقرر جامعى يستذكره الدارسون ليؤدوا فيه الامتحان، وإنما الهدف هو تربية الشباب على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وترسيخ الإيمان بها.

وهنا يجب التركيز فى مجتمعاتنا العربية على فكرة الحاجات الأساسية، وهى تمثل الحد الأدنى الذى يضعه المجتمع لاحتياجات البشر المادية والمعنوية، والتى تشمل: الغذاء، والملبس، والمأوى، والعمل، والخدمات الضرورية فى النقل والصحة والتعليم، كما تشمل مساهمة الناس عن طريق المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم ومصير مجتمعاتهم؛ لأن مبادئ حقوق الإنسان تتخطى كافة الحدود والجهات السياسية، وتنادى ضمير كل إنسان ومواطن فى العالم، بصرف النظر عن اعتبارات الدين أو الأصل أو العقيدة السياسية.

وهذه المبادئ تؤكد ـ بلا استثناء ـ على وحدة الجنس البشرى، وتدحض التشتت والتفرقة بفعل الروح القومية التى سادت منذ القرن الثامن عشر، وأدت إلى تطور النظام العالمى. ولسنا نغالى فى أهمية الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ديسمبر عام ١٩٤٨م، والذى يعتبر حجر الأساس فى أنشطة الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الإنسان ورعايتها، وبخاصة الحقوق المدنية والسياسية، والتى تشمل المواد (من ٣ ـ ٢١)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتى تشمل (المواد من ٢٢ ـ ٢٧)، لكن رغم الأنشطة المتعددة للأمم المتحدة بغية النهوض بحقوق الإنسان ورعايتها لا يزال العالم يعانى صورًا مأساوية كثيرة من إهدار هذه الحقوق، بل إنكارها، مثل مفهوم السيادة الذى يشكل عقبة كؤودا تحول دون مراعاة حقوق الإنسان، فما زالت هناك أراضٍ محتلة فى فلسطين، وتعانى من الاضطهاد الصهيونى، كما أن حقوق الأفراد لم تبلغ القدر الواجب لها عند ترتيب القيم القومية والآمال الوطنية. ومع ذلك فقد تطورت حقوق الإنسان فى الآونة الأخيرة من مجرد العناية بالحقوق الفردية والمدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشمل الحقوق التى تهتم بنوعية الحياة ذاتها، خاصة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية البشرية المستدامة.

وعلى هذا يجب أن تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا أساسيًا فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، وهو الدور الذى له جوانب عديدة، نذكر أهمها:

١ ـ دور المنظمات غير الحكومية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، سواء كانت الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المتعلقة بأهمية قيادة نوعية لحياة كريمة.

٢ ـ تمكين البشر من أجل الحصول على حقوقهم، وذلك انطلاقًا من أن للبشر مجموعة من الحاجات الأساسية، وأن إشباع هذه الحاجات بالمستوى الإنسانى الملائم يعد حقًا من حقوقهم الأساسية.

٣ ـ الدفاع عن حقوق البشر، حيث تعد منظمات حقوق الإنسان أحدث التنظيمات التى ظهرت على ساحة المنظمات غير الحكومية التى تعمل على حماية حقوق الإنسان فى مواجهة الدولة أو أحد سلطاتها، مثل الدور الذى يلعبه المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر، وكثير من منظمات حقوق الإنسان القومية والإقليمية والعالمية، كما تعمل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان فى الدفاع عن مواطنى دولة معينة فى مواجهة السلطات القومية لهذه الدولة.

كما تعمل تنظيمات حقوق الإنسان على حماية حقوق الإنسان فى مواجهة التنظيمات الإرثية، كحماية الطفل من سوء معاملته من قبل أسرته أو دائرته القرابية، وحماية المرأة من عنف الزوج أو أى شكل من أشكال العنف الذى يقع عليها.

المقالة التاسعة: «دور المنظمات غير الحكومية فى نشر الوعى البيئي»

احتل مفهوم المنظمات غير الحكومية ذيوعًا وانتشارًا كبيرًا فى الخطاب العربى المعاصر، وأصبح من المفاهيم الشائعة والمألوفة، ومن ثم المقبولة، رغم ما أثاره هذا المفهوم من اختلافات بشأنه فى كتابات الصحافة العربية وفى أحاديث وسائل الإعلام الأخرى. هذا الرواج الهائل لمفهوم المنظمات غير الحكومية ازداد رسوخًا وانتشارًا فى ظل المتغيرات العالمية، والتى تمثل العولمة إحدى آلياتها، حيث طَرَحَت قيما ثقافية تعرف بالثقافة المدنية، كما ساهمت فى تأسيس شبكات عالمية وإقليمية يطلق عليها

المنظمات غير الحكومية عبر القومية، وكذالك عولمة قوانين المنظمات غير الحكومية، فضلًا عن مواثيق الشرف الأخلاقية فيما يعرف بأخلاقيات المنظمات غير الحكومية.

لذا شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما عالميًا ومحليًا بدور المجتمع المدنى فى قضايا حماية البيئة، ونشر الوعى البيئى، وحماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة العمل التطوعى، خاصة وأن المنظمات غير الحكومية هى منظمات تطوعية تعمل مع آخرين، وكثيرًا جدًا تعمل لصالح آخرين، وتنصب أعمالها وأنشطتها على قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها، وهى تغطى مجالًا واسعًا للغاية يبدأ من المنظمات المحلية الفضفاضة التكوين، مرورًا إلى الاتحادات الوطنية، والشبكات الدولية. والقضايا التى تعالجها هذه المنظمات عديدة ومتنوعة، بدءًا من الرعاية الاجتماعية والصحية وشؤون البيئة والتنمية، ووصولًا إلى حقوق الإنسان؛ لذا تتسم المنظمات غير الحكومية بالتطوعية، وعدم الربحية، وغير الحكومية، والتجرد.

ولعل سعى المنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة من التلوث ونشر الوعى البيئى من أهم الجهود التى تبذلها هذه المنظمات فى هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عام (١٩٧٢م)، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه فى تحديد المخاطر وتقييم الآثـار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسى بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية فى مختلف أرجاء العالم (شيلى، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير

حكومية دولية عديدة ـ بما فيها المعهد العالمى للمراقبة، والمعهد العالمى للموارد، والاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ـ تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية؛ لذا فقد حثت لجنة «برونتلاند» فى تقريرها «مستقبلنا المشترك» الحكومات على الاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها، ومن أهمها:

١ ـ حقها فى المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.

٢ ـ حقها أن تستشار، وأن تشترك فى عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التى من المحتمل أن تترك آثارًا كبيرة على بيئتها.

٣ ـ حقها فى اللجوء إلى وسائل الإنصاف والقانون، والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

ولذا فقد ساهمت المنظمات غير الحكومية مساهمات عديدة، وقدمت اقتراحات متنوعة إلى المؤتمر الدولى للأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذى عقد تحت مسمى «قمة الأرض» عام ١٩٩٢م، وفُتحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر أمام المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، وقررت إعطاء أية منظمة غير حكومية لديها علاقة فى مجال البيئة والتنمية الفرصة للتحدث أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وأن تقدم اقتراحات مكتوبة، وتشارك فى مناقشات اللجان العامة.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد: كيف يمكن تفعيل

دور المنظمات غير الحكومية فى حماية البيئة ونشر الوعى البيئى فى العالم العربى؟

فى الواقع إن مساهمة المجتمع المدنى بشكل عام و المنظمات غير الحكومية بشكل خاص فى حماية البيئة ونشر الوعى البيئى يحتاج إلى تنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال فى بيئتهم، وتبين لهم مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدرًا من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، هذا إلى جانب ضغط منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم فى العالم العربى، فضلًا عن إشراك المواطن فى المشروعات البيئية؛ بهدف إكسابه الخبرة والوعى اللازمين لهذه المشكلة، ومن منطلق أنه لا يحل المشكلة إلا أصحابها، ثم عقد المؤتمرات والندوات التى ترسخ الوعى البيئى لدى الجماهير، مع حشد وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون وراء العمل الذى تقوم به الجمعيات الأهلية، وهذا يستلزم قدرة عالية على انتقاء النشرات الإعلامية التى تعدها الجمعيات الأهلية لتوزيعها على وسائل الإعلام المختلفة، وغيرها من الأدوار الهامة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية فى مجال حماية البيئة والدفاع عن الحقوق البيئية. ولتوضيح هذا المعنى لوحظ أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العالمية والوطنية تتقدم بمشروعات كثيرة يكون لها فى بعض الأحيان

مردود بيئى سيئ، مثل شركة «أجريوم للكيماويات والأسمدة» فى مدينة دمياط بمصر، الأمر الذى أدى إلى قيام المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى مصر بتنظيم مظاهرات وعقد ندوات لنقل هذا المشروع من مدينة دمياط لآثاره السلبية على البيئة. وفى أحيان أخرى تتسبب كثير من الشركات الصناعية فى إحداث مشاكل بيئية لا حصر لها، مثل القضاء على المساحات الخضراء، والزحف العشوائى للمدن، والصيد الجائر، وتدمير المحميات الطبيعية، وغيرها من المشكلات العديدة الناجمة عن سلوكيات خاطئة؛ لذا تسعى هذه المنظمات للضغط على مثل هذه المشاريع، وحشد الرأى العام، والتنبيه لخطورة هذه الممارسات، والتأكيد على إن إهدار الموارد الطبيعية بصورة عامة لا يخدم سعى المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة التى هى المقصد فى المستقبل. وتستعين هذه المنظمات فى هذا الشأن بوسائل الإعلام، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية فى المجتمع؛ لتكوين رأى عام ضاغط فى صالح المجتمع أولًا وأخيرًا.

كما أن جانبًا هامًا فى دور المنظمات غير الحكومية هو المشاركة الإيجابية فى إجراء البحوث البيئية التى تمكن فى النهاية من صنع القرار الصحيح بيئيًا، والذى يدفع بدوره عمليات التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية التى هى حق أصيل للمجتمع والأجيال القادمة، كما أن التضامن والتعاون ليس فقط بين المنظمات الأهلية بعضها مع بعض، وإنما مع المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية، حيث يتيح قدرة أكبر على تدفق المعلومات التى هى أفضل سلاح لمواجهة كافة المشكلات البيئية، كما أن هذا التلاؤم ينعكس بدوره على الجماهير العريضة، ويساهم

فى تكوين رأى عام لهذه المنظمات. وهذا يوضح أهمية إنشاء مزيد من هذه المنظمات لدفع الحركة الشعبية فى اتجاه الحفاظ على البيئة، ونشر الوعى البيئى، والقضاء على العديد من المعوقات التى تُكبل حركة العمل التطوعى الشعبى فى العالم العربى.

المقالة العاشرة: «الوقف الإسلامى كنموذج للتكافل الاجتماعى والعمل الخيرى»

فى الواقع لقد شهدت المجتمعات الإسلامية والعربية اهتمامًا ملحوظًا بعمل الخير فى صيغٍ فردية كإكرام الضيف وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين أو صيغ جماعية مثل الوقف على حجاج البيت الحرام ووقف الأراضى والبساتين والأموال لفعل الخير، وحتى الوقت الراهن يقوم الوقف الإسلامى بدور عظيم فى تنمية المجتمعات الإسلامية وتحقيق مصالح الفقراء والمحتاجين فى أى مكان وزمان ويقصد بالوقف من الناحية الاصطلاحية أنه عبارة عن مال يخرجه صاحبه من ملكه الخاص، ويجعله حكم ملك الله تعالى، ويخصص ريعه وعائده للإنفاق فى وجوه البر الخاصة، والمنافع العامة.

وبهذا فإن الوقف يمثل ظاهرة اجتماعية ومع هذا فإن علم الاجتماع قد تأخر فى دراستها والاهتمام بها لصالح علوم الدين والاقتصاد والتاريخ والسياسة وهذا ما يدعو إلى إبراز دور علم الاجتماع فى دراسة الوظائف الاجتماعية التى قام بها للعلاج والحماية من مشكلات اجتماعية عديدة، وتفعيل دوره المستقبلى، خاصةً وأن أموال الوقف بأشكالها وصورها المختلفة موارد طبيعية ومبانى وثروات مادية ينبغى استغلالها أقصى استغلال ممكن لتحقيق أهداف التنمية، ويدل الواقع الاجتماعى والتاريخى على أهمية دور الوقف التنموى وهذا ما توضحه العناصر التالية:

١ ـ أن المستفيد الأعظم من حصيلة الوقف هى الفئات الأولى بالرعاية والمحتاجين فى المجتمع كالفقراء والمساكين والمرضى

وأصحاب الاحتياجات الخاصة واستفادتهم هذه تضمن الاستقرار والتكافل الاجتماعى وهو مناخ ملائم وداعم للتنمية.

٢ ـ أن الأموال الوقفية أسهمت بصورة أو بأخرى فى نشر العلم فى المساجد والمدارس والإنفاق على البعثات العلمية للخارج، وصولًا لإنشاء بعض الجامعات مثل جامعة القاهرة بجمهورية مصر العربية وهو ما أسهم فى تنمية المجتمع وتطويره.

٣ ـ كما حافظ الوقف على الأراضى والعقارات والأصول المادية التى تتضمن تجدد التمويل لكل أشكال التنمية ومجالاتها فى المجتمع.

٤ ـ يساعد الوقف على إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة ومتجددة لتلبية حاجات المجتمع التربوية والدينية والغذائية والاقتصادية والصحية والأمنية وتقوية أواصر العلاقات والوشائج بين أفراد المجتمع.

٥ ـ وأخيرًا وليس آخرًا يقوى الوقف ويعضض من قيم التضامن والتكافل بين طبقات المجتمع وشرائح المختلفة وهى من الأمور المحفزة لعملية التنمية.

لذلك كان الوقف سواء فى المشرق أو العالم الإسلامى أو المجتمع الغربى موردًا دائمًا ومتجددًا لسد حاجات أفراد المجتمع فى أوقات الشدة والرخاء، ويعبر عن مبادئ وقيم إنسانية واجتماعية سامية كنشر قيم التكافل والتضامن والتكامل والاستقرار الاجتماعى، كما ظهر الوقف فى المجتمعات الغربية والمؤسسات الخيرية كرد فعل كظروف اجتماعية وسياسية لأثار الثورة الصناعية نتيجة زيادة الثورة عند القلة واحتياج

وتزمر الطبقات العاملة مما جعل أصحاب الشركات يوقفون ملايين الدولارات للعمل الخيرى لمساعدة هذه الطبقات وتحقيق الاستقرار الاقتصادى والتوازن الاجتماعى، بل أن هناك بعض الرأسماليين الكبار مثل بيل جيتز الذى أوقف خمسين مليار دولار من ثروته إلى معالجة الفقراء فى قارة أفريقيا من الأمراض المتوطنة وبخاصة مرض الإيدز ولذلك نحن أحوج ما نكون لتفعيل دور الوقف وغيره من المؤسسات الخيرية للأسباب والعوامل التالية:

١ ـ أن حجم الثورات الوقفية الهائل فى كل المجتمعات الإنسانية يستحق تفعيل دورها التنموى من خلال استثمارها فى مشاريع اقتصادية لها عائدها الكبير.

٢ ـ سيادة النمط الرأسمالى فى التنمية فى غالبية المجتمعات الإنسانية وهذا النظام يسعى إلى الربح وتعظيم الثورة دونما اعتبار للجوانب الاجتماعية والإنسانية تلك التى يغطيها الإنفاق الوقفى.

٣ ـ تنوع واتساع مصارف الوقف فى كافة المجالات التعليمية والصحية والاستثمارية التى يمكن بها تحقيق تنمية الأفراد والدول.

٤ ـ أصبحت الأوقاف فى بعض الأحيان بديل لعجز الموازنات العامة عن الوفاء بالاحتياجات الشعبية فى قطاع التعليم والصحة والمرافق العامة وإعانة المحتاجين لتحقيق التوازن والضمان الاجتماعى.

وعلى هذا لابد من الاهتمام ببث الوعى المجتمعى من خلال وسائل

الإعلام ومؤسسات المجتمع المدنى بأهمية دور الوقف والخدمات التى يؤديها، وللاستفادة من خبرات الدول الغربية فى مجال الوقف من خلال توظيفه فى أنشطة ومشروعات تجارية وصناعية وزراعية وعقارية بمعنى إدارة أصول الوقف على أسس اقتصادية واستثمارية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة وتنمية أموال الوقف بصورة دائمة، فضلًا عن ضرورة تطوير الأطر التشريعية الحاكمة للوقف بما يتناسب مع حاجات وظروف كل مجتمع فى كل مرحلة من مراحل نموه.

المقالة الحادية عشر: «رجال الأعمال والعمل التطوعى الخيـرى»

لقد تزايد الاهتمام على المستوى العالمى والمحلى بالدور الذى يلعبه رجال الأعمال فى العمل التطوعى الخيرى من منطلق رغبتهم فى المشاركة فى المسئولية الاجتماعية المشتركة، وبالتأكيد فإن التجارب التنموية أكدت أن الحكومات لم تستطع القيام بكل المسئوليات الاجتماعية كالصحة، والتعليم والأمن القومى وإقامة المشروعات الاستثمارية بمفردها، ولذا فإن المجتمعات بدأت تتطلع إلى قيام رجال الأعمال بتقديم ليس فقط السلع والخدمات وفرص العمل ولكن أيضًا القيام بالعمل التطوعى الخيرى والمساهمة فى حل المشكلات المجتمعية ومساعدة الحكومات على تصحيح إخفاقاتها أو القيام بما لم تستطع تلك الحكومات القيام به. وتأكيد قيم التشارك المجتمعى فى إطار نسيج من الروابط الاجتماعية. ومن ثم فأن زيادة ثروة رجال الأعمال بلا شك تؤدى إلى زيادة ثروة المجتمع، وزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالى زيادة الدخل القومى، ونصيب الفرد منه، كما يؤدى إلى وصول المجتمع إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعى والتنموى وهو ما يعنى نجاح رجال الأعمال فى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، فضلًا عن تعظيم قيم المسئولية الاجتماعية والتى تعنى بالاستجابة للقضايا الاجتماعية. خاصة وأن العمل التطوعى يقوم بدور كبير فى تقدم الحضارات الإنسانية باعتباره عملًا خاليًا من الربح والأجر، ويمثل قيمة عظيمة للتنمية والعطاء والانتماء الوطنى الذى قد يضيق مفهومه ليشمل الذات، والأسرة، والأقارب والجيران، وقد يتسع فيشمل أفراد المجتمع المحلى الأوسع، وقد يزداد اتساعًا فيشمل أفراد المجتمع الإنسانى كاملًا، مثل ما قدمه «بيل جيتز Billgates» من نصف

ثروته الضخمة لمعالجة الأمراض المتفشية فى قارة أفريقيا. ومن هنا يمثل التطوع ثروة بشرية تعرض خدماتها دون مقابل مادى، ليس هذا فقط وأنما بإخلاص وعزم على تحقيق أقصى ما يستطيعون تحقيقه وتقديمه للآخرين، وبخاصة للمحتاجين، وغير القادرين، والأطفال المعرضين للخطر، وفقراء المتعلمين والذين يعيشون فى المناطق العشوائية.

ويزداد دور رجال الأعمال فى الآونة الأخيرة مع تغير دور الدولة وتراجعها عن المساهمة فى العديد من الأنشطة والخدمات وأوجه الرعاية الاجتماعية، فقد أكدت بعض البيانات الإحصائية إلى أن رجال الأعمال تأتى عادة فى المرتبة الثالثة فى توفير فرص عمل بعد القطاع الحكومى، والقطاع العام أو ما يسمى الآن بقطاع الأعمال العام. وذلك مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية التقدم المستمر فى تلك المكانة التى تجعلها القطاع الخاص بمرور الزمن.

ومن ثم يمكن القول أنه فى ظل التحولات التى حدثت على الساحة الاقتصادية والاتجاه نحو آليات السوق أصبح ضروريًا قيام رجال الأعمال بدور اجتماعى خيرى وذلك من واقع المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، فجامعة القاهرة نشأت بأعمال تطوعية خيرية، وبالتالى أصبحت المسئولية الاجتماعية التطوعية مشتركة، وأصبح الوفاء بمتطلباتها يقتضى تآزر الجهود وتكاملها لتطوير سياسات النهوض بالمجتمع أو للمشاركة بالجهود التطوعية المختلفة لمواجهة أى حادث طارئ، وتكمن أهمية العمل التطوعى هنا فى أن العلاقة بين المجتمع وجماعات رجال الأعمال هى علاقة متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وإهمال هذه المسئولية لدى الجماعات التى تحوز مكانة اقتصادية وسياسية فى المجتمع سوف

يشكل خطرًا اجتماعيًا داهمًا يعوق عملية الأمن الاجتماعى، والنمو الاقتصادى، حيث ترتبط تلك المسئولية الخيرية بما يقدمه رجال الأعمال فى المجالات المختلفة من خدمات وأساليب للرعاية للفقراء والمحتاجين والمعوقين وعمل مشروعات خيرية تؤدى إلى تحسين أوضاع المجتمعات التى يمارس رجال الأعمال مهامهم وأنشطتهم فيها، بل إن ذلك يساهم فى تحقيق السلام الاجتماعى والأمن القومى وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومن هنا أخذ رجال الأعمال على عاتقهم واجبًا إنسانيًا خاصًا تجاه المجتمع، وهو ما أصطلح على تسميته بالمسئولية التطوعية الخيرية لرجال الأعـمال، وهو المفهوم الذى أصبح الآن يرضى إلى مصاف الواجب الاجتماعى المقدس فى الخطاب العام، حيث يشكل مجموعة من الالتزامات البديهية التى ينبغى على رجال الأعمال الاضطلاع بها لصالح المجتمع عامة والفقراء والمهمشين فيه بصفة خاصة أى أن الرفاهية العامة يجب أن تشكل جزءًا من اهتمامات رجال الأعمال، فرجل الأعمال أهم ما يميزه بأنه قادر على تنظيم أعماله وفق أسس عقلانية للكسب المادى وتحقيق أقصى ربح ممكن غير أن هذا لا يمنع رجل الأعمال من تخصيص جزء من أمواله المكتسبة وإنفاقها على جوانب اجتماعية مختلفة مثل عمل مشروعات للتخفيف من حدة الفقر، وحل مشاكل العشوائيات والإنفاق على التعليم والرعاية الصحية وتوسيع فرص العمل، وخفض نسبة النساء الفقيرات، والإسهام فى تقديم المساعدات العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد وبخاصة فى وقت الأزمات والحوادث، والنكبات الفردية العامة والعمل على تأمين أوجه الرعاية والحماية لذوى

الحاجات الخاصة والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية ومخاطر الانحراف الاجتماعى من خلال توفير تسهيلات طبية وعلاجية مجانية للمرضى من الفقراء.

ومن هذا يمكن القول أنه على قدر تقدير رجال الأعمال ووعيهم بأهمية دورهم التطوعى والإنسانى فى المجتمع وشعورهم بالمسئولية الاجتماعية تجاه أفراده، لاسيما الطبقات الفقيرة والمهمشة فيه، يكون مستوى مشاركتهم فى مشروعات الرعاية الاجتماعية التى تقيمها الحكومات وكذلك المشروعات التنموية التى تستهدف تحقيق التنمية والتقدم لهذا المجتمع.

المقالة الثانية عشر: «العمل التطوعى الخيرى ودوره فى تنمية رأس المال الاجتماعى بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل»

فى الواقع قد لازم التطوع وجود الإنسان ورغبته فى تطوير وتنمية موارده المجتمعية، لذلك شكل النشاط التطوعى حيزًا مهمًا من الثروة الوطنية فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بما يملكه من خدمات اجتماعية متسعة، ويموله من مؤسسات خدمية فى مجالات التعليم والصحة والبيئة والبحث العلمى، وحقوق الإنسان، والأسرة ورعاية المحتاجين والطفولة. لكنه مازال فى المجتمعات العربية يمثل صورة من صور البر والإحسان كالتبرعات العينية أو النقدية والصدقة والنذر والكفاءة والفدية، وبناء المساجد، والمدارس والمستشفيات فى بعض الأحيان، لذا فقد نشطت كتابات كثيرة تتحدث عن النشاط التطوعى باعتباره يشكل رأس مال إنسانى واجتماعى، وعلى رأس هؤلاء «بيير بورديو» الذى حدد رأس المال الاجتماعى بوصفه مجموع الموارد سواء الفعلية أو الظاهرية والتى تعود على الفرد أو الجماعة على أساس امتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة بشكل مؤسسى. لذا فقد ميز «روبرت بوتنام» بين رأس المال المادى الذى يشير إلى الأشياء المادية، ورأس المال البشرى الذى يشير إلى خصائص الأفراد، ورأس المال الاجتماعى الذى يشير إلى الروابط بين الأفراد، والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والجدارة والثقة التى تنجم عنها، وهو ما يعنى ارتباط رأس المال الاجتماعى بما أسماه البعض بالفضيلة المدنية. وبالتالى فرأس المال الاجتماعى موجود فى الروابط التقليدية كالروابط العائلية والمجتمعية أو الروابط المدنية ممثلة فى شبكات المجتمع المدنى،

وهذا يعنى أن المصدر الأساسى لرأس المال الاجتماعى هو التطوع فى المجتمع المدنى، لذا فقد اعتبر «مارتن بالدام Martin Paldam» رأس المال الاجتماعى نموذجًا مفسرًا للثقة والتعاون المتبادل بمعنى بناء الثقة فى الآخرين والتعاون بين الناس فى شبكات إما لأسباب خاصة بهم أو نتيجة للضغوط داخل الجماعة أو المجموعات المختلفة لذا فقد قسم رأس المال الاجتماعى إلى مستويات متعددة:

المستوى الجزئى والمتمثل فى الفرد ـ الأسرة ـ الحى.

والمستوى المتوسط ويتمثل فى المؤسسات والهيئات.

المتوسط الكلى ويتمثل فى المستوى الوطنى.

والمستوى العالمى ويتمثل فى المستوى الإنسانى ككل.

ويقاس رأس المال الاجتماعى عن طريق المواقف تجاه الجيران، والعضوية فى عدد من الجمعيات الطوعية، ومن هنا نجد أن رأس المال الاجتماعى بوصفه أحد أشكال رأس المال يوجد فى بناء من العلاقات فى المجتمع، مشتملًا على الفرد، والأسرة، ثم المؤسسة ثم الدولة وصولًا للتشبيك على المستوى العالمى. ونظرًا لأهمية العمل التطوعى الخيرى بوصفه رأس مالًا اجتماعيًا فأنه يقوم بعدة وظائف من أهمها، الغيرية ومساعدة الآخرين ومساعدة الذات، وتعزيز الصداقة والاحترام الايجابى واحترام الذات، الثقة بالنفس والبعد عن الاغتراب الشخصى وتحقيق السعادة المشتركة للفرد ومن حوله عند القيام بهذا النشاط التطوعى.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد لماذا لا يحقق الإنسان توازنًا بين مصالحه الآنية والضيقة ومصالح المجتمع عامة؟

حيث إن الإنسان دائمًا ما يسعى إلى التركيز على حياته الخاصة، وعلى تعليم أولاده، وعلى شئون أسرته فحسب. أى أن هناك نوع من الإزاحة أى تحويل أهداف الحياة برمتها تجاه الأسرة والأولاد؟ وافتقاد الهدف العام والمصلحة العامة أمام التمركز حول الأهداف الخاصة. ودائمًا ما تكتنف العلاقة الايجابية بالوطن بعض مظاهر الشك وعدم اليقين وتتراجع قيم المواطنة لدى كثير من الفئات الاجتماعية، وهذا هو التحدى الحقيقى للعمل التطوعى الذى يجب أن يبنى على الثقة واليقين، لأن الثقة كرأس مال اجتماعى تعين الأفراد على تأسيس حياة جمعية تقوم على الاعتماد المتبادل والتعاون والتوقعات المتبادلة للأدوار، حيث إنها الأداة التى يتعايش بها الأفراد فى حياة جمعية أو فى نظام جمعى واحد، ولذلك فقد أكد «تالكوت بارسونز» على الوظيفة الجمعية للثقة أى دورها فى توحيد الأفراد وتجميعهم فى نظام اجتماعى عام.

وبالتالى فإن هناك أهمية للثقة فى علاقات التفاعل التى لها طابع جمعى، والتى تدرك أهمية الآخرين فى منظومة التفاعل الاجتماعى. لكن الثقة فى الواقع العربى تتقلص كلما خرجنا من الدائرة الخاصة إلى الدائرة العامة، وتحويل أهداف هذه المجتمعات للتركيز على العوالم الخاصة فى إطار جدر من الشك تحاول أن تصغها بينها وبين كل ما هو عام من خلال نظرة متشائمة إلى المستقبل، وهذا ما يؤدى إلى ضعف وتآكل صور العمل التطوعى الذى يشكل الرصيد الحى لرأس المال الاجتماعى فى الوطن العربى فى المستقبل المنظور.